جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: علوم سياسية
التخصص: العلاقات الدولية

رقم: .....

إعداد الطالب(ة) : جفال صبرينة

يوم: 04/06/2025

عنوان المذكرة

المواطنة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي- دراسة حالة تونس –

لجنة المناقشة:

زنودة ايمان	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيسا
ناصري سميرة	أ.د	جامعة محمد خيضر - بسكرة	مشرفا ومقررا
منصوري العالية	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية :**2025 -2024**

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع.

أشكر الله بداية وأحمده على توفيقه إياي لإنجاز هذا العمل.

واعترافا بالود وحفظا للجميل نتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى الأستاذةالمشرفة د. ناصري سميرة على هذه الدراسة

على توجيهاته طيلة فترة انجاز المذكرة

كما أخص بالشكر مديرتي في العمل **الأستاذة ليلى جلولي** التي كانت سند حقيقي وأثر موقفها سيظل محفورا في ذاكرتي

كما أتقدم بالشكر

لجميع الأساتذة الذين رافقونا طيلة المشوار الأكاديمي

وكل من ساهم في إتمام هذا البحث جزاكم الله كل خير.

الإهداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على صاحب الشفاعة

سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه الميامين

من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع:

إلى من وهبتنا الحياة ولم تذخر نفسا في تربيتي ...أمي الحنون

إلى من يزيدنا انتسابي له فخرا واعتزازا وتشققت يداه في سبيل رعايتي...أبي الصبور

وإلى زوجي وأولادي الأحباء

إلى إخوتي وأخواتي

حفظهم الله

إلى كل أفراد عائلتنا

إلى كل أصدقائنا وزملائنا في الدراسة

إلى كل من كان لهم الأثر على حياتنا

إلى كل من نصحنا ووجهنا.

الفهرس:

شكر وعرفان .....

الإهداء .....

مقدمة 1

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للمواطنة والتحول الديمقراطي

المبحث الأول: ماهية المواطنة 8

المطلب الأول: مفهوم المواطنة والمفاهيم ذات الصلة..... 8

المطلب الثاني: أبعاد وأسس المواطنة 15

المطلب الثالث: أهمية المواطنة 19

المبحث الثاني: ماهية التحول الديمقراطي 22

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به:.....22

المطلب الثاني: مراحل وأنماط التحول الديمقراطي.....27

المطلب الثالث: مداخل التحول الديمقراطي 33

المبحث الثالث: التحول الديمقراطي في الوطن العربي 38

المطلب الأول: مظاهر التحول الديمقراطي في الوطن العربي.....38

المطلب الثاني: محددات التحول الديمقراطي في الوطن العربي 42

المبحث الرابع: دراسة جيوراستراتيجية لدولة تونس.....45

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية لتونس 45

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي لتونس قبل 2011.....46

المبحث الخامس: المقاربات النظرية للدراسة.....49

المطلب الأول: المقاربة النيوليبيرالية :.....49

المطلب الثاني: المقاربة المؤسسية.....51

المطلب الثالث : المقاربة البنائية.....53

خلاصة الفصل الأول.....56

الفصل الثاني

مسارات التحول الديمقراطي في تونس

المبحث الأول: طبيعة الحراك الثوري التونس:.....59

المطلب الأول: انطلاق الاحتجاجات التونسية وأسبابها 59

المطلب الثاني:القوى الفاعلة في الحراك الثوري 68

المبحث الثاني: الديمقراطية التشاركية في تونس بعد الثورة 74

المطلب الأول: مسار التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة 74

المطلب الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية في تونس بعد الثورة.....80

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في دعم التحول الديمقراطي.....94

المبحث الثالث: سيناريوهات التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة.....98

المطلب الاول: سيناريو الأفقي الديمقراطي في تونس.....98

المطلب الثاني: السيناريو العمودي للتحول الديمقراطي في تونس..... 103

خلاصة الفصل الثاني 109

قائمة المصادر والمراجع 115

ملخص الدراسة..... 131

﴿ مقدمة﴾

شهد العالم عبر التاريخ تطورات سياسية وإجتماعية أثرت بشكل كبيرعلى طبيعة العلاقة بين الأفراد والدولة، حيث أصبح دور المواطنة أكثر فعالية في تشكيل النظم السياسية والمجتمعية ومع تنامي الوعي بأهمية الحقوق والواجبات برزت المواطنة كإحدى الركائز الأساسية لاستقرار المجتمعات الحديثة اذ لم تعد تقتصر على مجرد الانتماء إلى الدولة بل باتت تشمل مفاهيم المشاركة السياسيةالعدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والفرص، فالمواطنة هي أحد الركائز الأساسية لمرحلة التحول الديمقراطي.

يعد التحول الديمقراطي أحد أبرز المسارات التي سعت العديد من الدول الى تحقيقه، سواء نتيجة تأثيرات داخلية أو بفعل تأثيرات خارجية. ويختلف مسار التحول من دولة الى أخرى تبعا للسياقات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي أثرت على نجاحه أو تعثره، ولعل تجربة أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي تقدم مثالا في تكريس المواطنة، حيث مرتبولندا والتشيك بمراحل انتقالية صعبة لكنها نجحت في ترسيخ ديمقراطيات مستقرة، ولعب التحول الديمقراطي دورا جوهريا في إعادة تشكيل علاقة الدولة بمواطنيها في كثير من دول العالم، لذلك لجأت العديد من الدول العربية نحو التحول الديمقراطي كوسيلة لإرساء قواعد انتقالية نحو السلم والامن الداخلي.

برزالتحول الديمقراطي في الوطن العربي في العقود الأخيرة،وكان محورا أساسيا للنقاش خاصة مع ظهور الحركات الاجتماعية والسياسية تطالب بتوسيع نطاق الحريات والمشاركة السياسية،غير أن هذا المسار لم يكن موحدا حيث تفاوتت الخطوات بين دول استطاعت تحقيق تقدما في مسار الديمقراطية وأخرى واجهات أزمات سياسية أدت الى تعثرعملية التحول الديمقراطي،فعلى سبيل المثال شهدت العراق ولبنان تجارب ديمقراطية معقدة تأثرت بالتجاذبات الطائفية والسياسية، في حين مثلت الجزائر من ابرز الدول التي خاضت تجربة التحول الديمقراطي عام 2019 شهدت البلاد احتجاجات واسعة (الحراك الشعبي) ادت الى تنحي بوتفليقة ورغم تنظيم انتخابات الا ان النظام لم يشهد تغييرا عميقا،كما شاهد الوطن العربي مايسمي بالربيع العربي حيث خرجت العديد من شعوب العربية ضد حكامها مطالبة بالديمقراطية وأبرزها تونس.

تعد تونس من الدول التي شهدت تحولات سياسية واجتماعية بارزة، جعلتها نموذجا للدراسة في سياق المواطنة والتحول الديمقراطي، فقد أتاح المسار الديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي 2011 فرصا جديدة لتعزيز دور المواطنفي الحياة السياسية في تونس، الا أن هناك تحديات مستمرة تتعلق بتجسيد المواطنة وضمان مشاركة واسعة للمواطنين في صنع القرار، اضافة الى التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على استقرار العمليةالديمقراطية.

و من هنا تأتي دراستنا لموضوع المواطنة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي دراسة حالة تونس لفهم وتحليل حيثيات خذا الانتقال الديمقراطي واستقراء اهم العقبات التي تواجهه.

1. أسباب اختيار الموضوع:

1- الأسباب الذاتية: ينبع اختيار هذا الموضوع من اهتمامي العميق بالقضايا السياسية والاجتماعية التي تمس حقوق الأفراد وعلاقتهم بالدولة، خاصة في ظل التحولات السياسية التي شهدها العالم العربي، كذلك الرغبة في فهم موضوع المواطنة والتحول الديمقراطي،فتمثل قضية معقدة تجمع بين الأبعاد القانونية، السياسية، والاجتماعية وهو مايدفعني الى التعمق في فهم العلاقة وتحليلها من منظور أكاديمي، نظرا لأن المواطنة ترتبط بشكل مباشر بحياة المواطنين اليومية من حيث الحقوق والواجبات، ان دراسة هذا الموضوع تمنحني فرصة لفهم تأثير الديمقراطية على المجتمعات العربية، وخاصة في تونس.

2- الأسباب الموضوعية: نظرا لأهمية المواطنة في بناء الديمقراطية فلا يمكن تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي دون ترسيخ قيم الديمقراطية، وتعد تونس كنموذج للتحول الديمقراطي مقارنة بالدول العربية الأخرى التي شهدت ثورات، فقد تمكنت تونس من تحقيق خطوات مهمة في مسار الديمقراطي يجعلها حالة جديرة بالدراسة.

2. أهمية الموضوع:

تكتسب دراسة المواطنة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي مع التركيز على تونس أهمية بالغة من عدة جوانب، وذلك لكونها تتناول قضية جوهرية تتعلق بعلاقة الأفراد بالدولة ومدى تمتعهم بالحقوق والواجبات في ظل الأنظمة الديمقراطية الناشئة. ويمكن تلخيص أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- الأهمية العلمية: يساهم البحث في إثراء الدراسات المتعلقة بالمواطنة والتحول الديمقراطي، من خلال تقديم تحليل نظري للتجربة التونسية، كما يساعد في توضيح المفاهيم المرتبطة بالمواطنة ودورها في إنجاح التحول الديمقراطي.
- الأهمية العملية: تساعد نتائج الدراسة في اقتراح سياسات تعزز المواطنة الفاعلة، وتدعم المسار الديمقراطي فيالعالم العربي و تونس، وتقدم توصيات لصناع القرار والمجتمع المدني حول كيفية معالجة التحديات التي تواجه المواطنة في ظل الأنظمة الديمقراطية الناشئة.

3. اهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمعرفية المرتبطة بموضوع المواطنة والتحول الديمقراطي في تونس، ويمكن تحديدها فيما يلي:

- الوقوف على الإطار المفاهيمي والنظري لمفهومي المواطنة والتحول الديمقراطي.
- تحليل مسارات التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة، من خلال رصد أهم المحطات، الفاعلين، والآليات التي ساهمت في تشكيل النظام السياسي الجديد.
- إبراز دور المجتمع المدني في دعم مسار التحول الديمقراطي، مع التركيز على الديمقراطية التشاركية كآلية جديدة للمشاركة السياسية .
- تقديم قراءة تحليلية للسيناريوهات المحتملة لمستقبل التحول الديمقراطي في تونس.

4. اشكالية الدراسة:

يعتبر موضوع المواطنة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي دراسة حالة تونس من القضايا الهامة التي تفرض نفسها بقوة في ظل التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بعد الثورات خاصة مع بروز تحديات تتعلق بترسيخ قيم المواطنة وتعزيز الديمقراطية. وهو ما يحيلنا الى طرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت المواطنة في دعم التحول الديمقراطي في تونس بعدالثورة؟

وللإجابة على الاشكالية نقترح الاسئلة الفرعية التالية:

1- ما طبيعة العلاقة بين مفهومي المواطنة والتحول الديمقراطي في ضوء المقاربات النظرية؟

2- كيف ساهمت آليات الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني في دعم مسار التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة؟

5. فرضية الدراسة:

بناء على الإشكالية المطروحة يمكن وضع الفرضية التالية:

قد تساهم المواطنة في دعم مسار التحول الديمقراطي إلا أن نجاحه يعتمد على مدى قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية على استيعاب هذ التغيير وضمان استدامته

1- كلما تعززت قيم المواطنة كلما تهيأت بيئة قادرة على استيعاب مبادئ التحول الديمقراطي وترسيخها داخل البنية السياسية في المجتمعات العربية .

2- ان استمرار تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية وتوسيع دور المجتمع المدني في تونس يشكل عاملا حاسما في استقرار مسار التحول الديمقراطي وضمان عدم الارتداد عنه.

6. حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود الموضوعية والزمنية والمكانية، وذلك على النحو الآتي:

- الحدود المكانية: تم اختيار حالة وهي لم تخرج عن المنطقة العربية، وهي الحالة التونسية، ولذلك فالحدود المكانية للدراسة هي تونس، باعتبارها نموذجا بارزا لمسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.
- الحدود الزمنية: ترمز الدراسة على الفترة الممتدة من سنة 2011، وهو العام الذي شهد نجاح الحراك الثوري بتونس، وصولا إلى حدود 2022، وهي مرحلة شهدت عدة تطورات متعلقة بالديمقراطية التشاركية، والدستور، والانتخابات، والنقاش المجتمعي حول قضايا الحقوق والحريات.

7. أدبيات الدراسة:

في اطار البحث حول "المواطنة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي-دراسة حالة تونس"، اعتمدت الدراسة على مجموعة من الكتب، المقالات العلمية، والمذكرات الأكاديمية التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة فيما يلي عرض لأهم المراجع:

- كتاب "المواطنة والديمقراطية" –عزمي بشارة :يتناول الكتاب مفهوم المواطنة في السياق العربي، والعلاقة بين الديمقراطية وحقوق المواطن، مع تحليل للتحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق تحول ديمقراطي مستدام.
- كتاب"اغتيال الديمقراطية"–برهان غليون: يناقش هذا الكتاب إشكالية الديمقراطية في العالم العربي ويحلل أسباب تعثر التحول الديمقراطي، مع الاشارة الى دور المواطنة في بناء أنظمة سياسية مستقرة.
- مقال عبد القادر بوشاشي، "دور المجتمع المدني في تعزيز المواطنة الديمقراطية في تونس بعد 2011 " مجلة السياسة الدولية، العدد 217. يناقش المقال دور منظمات المجتمع المدني في دعم ثقافة المواطنة، وتعزيز المشاركة السياسية بعد الثورة التونسية.
- مقال سعاد العكيلي، "المواطنة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: تحديات وآفاق"، مجلة دراسات سياسية، العدد 35. يتناول المقال العلاقة بين المواطنة والتحول الديمقراطي في الدول العربية، مع التركيز على العقباتالتي تحول دون ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية.
- مذكرة سهام الزاوي، "المواطنة في ظل التحولات السياسية: دراسة حالة تونس"، مذكرة ماجستير، جامعة تونس. تتناول هذه الدراسة مدى تأثر المواطنة بالتحولات السياسية في تونس بعد 2011 ومدى تطور الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين.
- مذكرة محمد الأمين بن عمار، "دور الأحزاب السياسية في تعزيز المواطنة في تونس بعد الثورة "، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر. تبحث هذه المذكرة في تأثير الأحزاب السياسية على المواطنة، ومدى مساهمتها في تعزيز المشاركة السياسية بعد الثورة التونسية.

8. منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة، والذي يعد من المناهج النوعية التي تهدف إلى تحليل ظاهرة معينة في سياقها الواقعي. ويسمح هذا المنهج بالفهم العميق للمواطنة و التحول الديمقراطي من خلال التركيز على حالة تونس كنموذج للدراسة مما يتيح استكشاف طبيعة العلاقة بين المواطنة ومسارالتحول الديمقراطي إضافة إلى العوامل المؤثرة والتحديات التي واجهتها هذه العملية.

9. تقسيم الهيكلي للدراسة:

خدمة لأهداف الدراسة وتماشيا مع مقتضيات الإشكالية والفرضيات المطروحة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، وقد جاءت تقسيماتها وعناصرها كالآتي:

الفصل الأول وسيتعلق بالمواطنة والتحول الديمقراطي والإطار المفاهيمي النظري من خلال تقسيمه إلى خمس مباحث، المبحث الأول وسيتم تناول فيه ماهية المواطنة والمفاهيم ذات الصلة وأهم أبعادها و أسسها وأهميتها، أما المبحث الثاني سنتناول فيه ماهية التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلةومراحله وانماطه وأهم المداخل النظرية، وأماالمبحث الثالث فسيتم فيه تناول التحول الديمقراطي في الوطن العربي وتوضيح مظاهره ومحدداته، والمبحث الرابع سنتناول فيه دراسة جيو –استراتيجية لتونسوقمنا بدراسة الموقع الجغرافي لتونس وطبيعية النظام السياسي في تونس قبل الثورة، اما بالنسبة المبحث الخامس سنتناول فيه أهم المباريات النظرية للدراسة.

الفصل الثاني فسيتضمن مسارات التحول الديمقراطي في تونس وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الاول سنتناول فيه طبيعة الحراك الثوري وتوضح انطلاق الاحتجاجات الشعبية وأسبابها، وأما المبحث الثاني سيتم تناول فيه الديمقراطية التشاركية في تونس وذلك بدراسة مسار التحول الديمقراطي في تونس وآليات الديمقراطية التشاركية في تونس وكذلك دور المجتمع المدني في دعم مسار التحول الديمقراطي في تونس ، وأما المبحثالثالث فسيتم تناول سيناريوهات التحول الديمقراطي في تونس و دراسة السيناريو الأفقي والعمودي للتحول الديمقراطي في تونس

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للمواطنة والتحول الديمقراطي

المبحث الأول: ماهية المواطنة

المواطنة من الركائز الأساسية في بناء المجتمعات الحديثة، لدورها المهم في تعزيز الاستقرار وتحقيق التوازن بين الفرد والدولة وأصبح مفهومها محورا رئيسيا في النقاشات السياسية والاجتماعية، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها الأنظمة السياسية، لذلك سنحاول في هذا المبحث الحديث عن مفهوم المواطنة والمفاهيم ذات الصلة وكذلك أبعادها وأهميتها.

المطلب الأول: مفهوم المواطنة والمفاهيم ذات الصلة.

يقتضي موضوع المواطنة بداية الوقوف على أصوله اللغوية والدلالات الاصطلاحية، فالمواطنة ليست مفهوما طارئا أو جامدا، بل هو مفهوم مرن تأثر بالسياقات الفكرية والسياسية التي مر بها المجتمع الانساني، سيتناول هذا المطلب توضيح تعريف المواطنة والمفاهيم ذات الصلة.

أولا: مفهوم المواطنة:

تعد المواطنة من المفاهيم الأساسية التي ارتبطت بنشأة الدولة الحديثة وتطور الأنظمة السياسية والقانونية في العالم، حيث أصبحت العلاقة بين الفرد والدولة تقوم على التفاعل المتبادل بين الحقوق والواجبات، وعلى اساس من الاعتراف بالكرامة الانسانية والمشاركة الفاعلة في الشأن العام. وقد عرف مفهوم المواطنة تطورا تاريخيا ملحوظا انتقل من مجرد صفة تمنح لمجموعة محددة من الافراد في المجتمعات القديمة إلى مفهوم شامل يتضمن أبعادا سياسية، قانونية، اجتماعية، واقتصادية تعبر عن الانتماء والولاء والمسؤولية والمشاركة.

1. تعريف المواطنة لغة:

بداية ان كلمة مواطنة ومدلولها ترجع الى الحضارات القديمة (اليونانية والرومانية) حيث انها مشتقة من POLIS ومعناها المدينة، وإن المواطنة هي ترجمة لكلمة Citoyenneté باللغة الفرنسية، ويقابلها بمعناها في المعاجم العربية على أنه مصدر الفعل "واطن" على وزن (فاعل) والذي يأتي بمعنى شارك في المكان إقامة ومولدا، و هو مصدر رباعي مشتق من فعل "وطن على الأمر أي أضمر ان يفعل معه " كما بدل المشاركة والمداومة والاستقرار . [1]

وذكرت في القرآن الكريم لقوله تعالى: (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة).[2]

ويشير الموطن في لسان العرب بحسب ابن منظور إلى المنزل الذي يقيم فيه الانسان فهو وطنه ومحله[3] واذا كانت المواطنة مأخوذة من الوطن وهو محل الاقامة والحماية، ويمكن القول ان

[1] شروق بنت عبد العزيز، محمد بن خليفة إسماعيل، المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، الرياض: مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2014، ص14

[2] سورة التوبة الآية 25

[3] أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ط 1، جزء 15، بيروت: دار صادر للطبع والنشر، 2000، ص 239

التعريف اللغوي للمواطنة يتحدث عن الوطن باعتباره محل وجود الانسان المواطن ومحل اقامته وحمايته، ولكن العلاقة بين المواطنة والوطن والمواطن لا تنحصر في الاشتقاق اللغوي فقط وانما تمتد الى الارتباط الوثيق في المضامين، فالمواطنة عبارة عن رابطة قانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها ينشأ عنها جملة من الحقوق والواجبات . [1]

تعريف المواطنة اصطلاحا:

المواطنة في الاصطلاح هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم و الحرب ، وحرصت الموسوعات والمعاجم القانونية والسياسية والاجتماعية على وضع تعريفات خاصة بمصطلح المواطنة نذكر من ذلك ما يلي :

عرفت موسوعة كولير الأمريكية المواطنة أنها "أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية، وهي بذلك لا تضع تمييزا بين المواطنة وبين الجنسية بحيث يتمتع كل من يحمل جنسية تلك الدولة بكل حقوق المواطنة .[2]

وعرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها:" تعبر عن علاقة بين الفرد والدولة بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق تتوافق مع قانون تلك الدولة، مع ما يترتب عن ذلك من حرية وما يصاحبها من مسؤوليات" [3]

ولم تخرج الموسوعة العربية العالمية عن المعنى العام للمواطنة، باعتبارها مدلول يعبر عن الانتماء إلى أمة ووطن، كما تحدد مفهومه في المنظور الإسلامي وفق ثنائية الوطن والمواطن، وقد عبر "هويدي" عن هذا في تعريفه للمواطنة أنها: "تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر من أمته وهم الأفراد المسلمين والحاكم والإمام وتتوج هذه الصلات جميعا الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى"[4]

وهناك تعريفات لبعض المفكرين والفلاسفة للمواطنة منها ما يلي:

_تعريف أرسطو: يرى ان "المواطنة هي الشخص القادر على المشاركة في وظائف الدولة، خاصة في الحكم والخضوع للحكم" وهو بذلك يربط المواطنة بالمشاركة السياسية الفعالة، كما انه ينظر الى المواطنة على إنها تشير إلى المكان المتميزللجماعةالحاكمة في الدولة (المدينة)، وبالتالي ان

[1] ايناس محمد البهجي، يوسف المصري، المواطنة في القانون الدولي والشريعة الاسلامية، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013، ص 8

[2] منى مكرم عبيد، المواطنة، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، 2006، ص9

[3] ايناس محمد البهجي، يوسف المصري، مرجع نفسه، ص9

[4] عبد الله الصحراوي ،"موجات تربية المواطنة بالمدرسة في ظل التحولات المعاصرة بين المواطنة والوطنية: الخيارات المتاحة"، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 11، ديسمبر 2015ن ص 278

المواطن هو الذي يشارك في الحياه السياسية وكما ان له القدرة على تسير شؤون العامة والاطلاع بكل الوظائف العامة .[1]

_تعريف جان جاك روسو: يرى ان "المواطنة هي الحالة التي يعبر فيها الفرد عن ارادته ضمن الإرادة العامة للمجتمع" أي أن المواطن هو من يشارك في صنع الارادة الجماعية التي تعبر عن المصلحة العامة، وليس فقط من يتمتع بحقوق. [2]

_تعريف توماس هوبز: يربط المواطنة بالسلطة ويقول: "المواطنة هي خضوع الفرد لسلطة الدولة مقابل تمتعه بالحماية" . [3]

_تعريف طارق البشري (مفكر عربي): قال "المواطنة هي العلاقة القانونية والسياسية التي تربط الفرد بالدولة على أساس الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الدين او العرق" يركز على البعد الشامل للمواطنة في المجتمعات متعددة الهويات . [4]

-تعريف عزمي بشارة (مفكر فلسطيني معاصر): يعرف المواطنة بانها "انتماء قانوني فعلي الى جماعة سياسية، يترتب عليه حقوق متساوية وواجبات، ويتطلب مشاركة في الحياة العامة" ويؤكد ان المواطنة لا تكتمل دون ديمقراطية حقيقية تضمن المساواة. [5]

-**ومنه فالتعريف الاجرائي للمواطنة** هو: يقصد بها مجموعة من القيم والممارسات التي تجسد انتماء الفرد لدولته، وتظهر من خلال تمتعه بالحقوق التي يكفلها له القانون ومساهمته الفعلية في الحياة السياسية والاجتماعية مع الالتزام بالمسؤوليات والواجبات التي تفرضها العضوية في المجتمع السياسي، ومنها تعتبر المواطنة الانتماء الفعلي والقانوني للفرد الى الدولة، وما يترتب على ذلك من حقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية مقابل أداء واجبات تجاه الدولة والمجتمع، فالمواطنة هي علاقة الفرد بالوطن الذي ينتسب اليه، والتي تفرض حقوقا دستورية وواجبات منصوصا عليها بهدف تحقيق مقاصد مشتركة ومتبادلة، والمواطنة الايجابية لا تقتصر على مجرد دراية المواطن بحقوقه وواجباته فقط، ولكن أيضا على حرصه على ممارستها من خلال شخصية مستقلة قادرة على حسم الامور لصالح الوطن.

ثانيا : المفاهيم ذات الصلة بالمواطنة:

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم المحورية في الفكر السياسي لكن لا يمكن تحديد مفهومه بشكل دقيق دون الاحاطة بمجموعة من المفاهيم المتداخلة والمتكاملة معه والتي تسهم في توضيح أبعاده

[1] عبد المجيد أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي والاسلامي, المغرب: افريقيا الشرق، 2010، ص 23

[2] AnneliendeDjin ,Rousseauandrepublcanismm ,Amsterdam :UnivercityAmesterdam ,2015 ,p. 2

[3] Richard Bellamy, ctizenship: historicaldevlopment of, London : University College London, 2014, p 11

[4] عبد المجيد ابو مجد، مرجع نفسه، ص 21

[5] وهيبة دبو، سؤال المواطنة في الفكر الفلسفي الحديث (لوك، روسو، كانط) أنموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص22

فالمواطنة لا تنفصل عن مواضيع مثل الجنسية والانتماء والوحدة الوطنية لذا سنتطرق لهذه المفاهيم من حيث التمييز بينها وبين المواطنة وذلك على النحو التالي:

1- المواطنة والجنسية :

تعرف الجنسية أنها " رابطة سياسية و قانونية بين الفرد ودولة معينة تجعله عضوا فيها وتقيد انتماءه اليها وتجعله في حالة تبعية سياسية لها " ، كما عرفها الغرب بأنها "صفة في الفرد قوامها رابطة سياسية وقانونية تربط بينه وبين دولة ما هو عنصر من عناصر تكوينها " [1]

كما تعرف محكمة العدل الدوليةالجنسية أنها "رباط قانوني يقوم على الارتباط الاجتماعي ورابطة فعلية تقوم على الوجود والمصالح والمشاعر إلى جانب الحقوق والواجبات المتبادلة، وتمثل الجنسية التعبير القانوني عن حقيقة كون الفرد الذي منحت له إما مباشرة بحكم القانون (الجنسية الأصلية) أو بناء فعل صادر عن السلطات (الجنسية المكتسبة) ، أوثق ارتباط بسكان الدولة المانحة للجنسية منه بسكان دولة أخرى"

يرى **جان جاك روسو** أن الجنسية هي "الرابطة التي تربط الفرد بدولته باعتباره جزءا من الارادة العامة ويكتسب من خلالها حقوقه ويؤدي واجباته داخل المجتمع السياسي" [2]

يعرف ألفريد فيرن الجنسية بأنها "الرابطة القانونية والسياسية التي تربط الفرد بدولة معينة وتفرض عليه ولاء للدولة مقابل تمتعه بحماية حقوقه المدنية والسياسية.[3]

ومنه **فالتعريف الإجرائي للجنسية** هو: أنها الصفة القانونية التي تثبت انتماء الفرد إلى دولة معينة وترتب له بموجبها حقوقا سياسية ومدنية وواجبات تجاه مجتمعه ودولته مما يجعلها إطارا أساسيا لتنظيم العلاقة بين الفرد والدولة على المستويين القانوني والاجتماعي .

- علاقة الجنسية بالمواطنة :

تمثل الجنسية الركن القانوني الظاهر للمواطنة ، فمفهوم المواطنة يتضمن علاقة قانونية هي علاقة الجنسية ونقطة البداية للحياة القانونية للفرد ، والتي لا كيان له بدونها كما تعتبر الأساس للتمتع بالحقوق الوطنية كل أنحاء العالم ، ولما كان المواطن يستمد مركزه الوطني بمجرد تمتعه بجنسية دولته ، فمن المؤكد اذن أن الجنسية من المفاهيم التي تتشابه بالمواطنة كمت أنها تعد حق من حقوقها لارتباطها بالحرية الشخصية ، وتنشئ الجنسية علاقة تبعية بين الفرد والدولة قوامها مجموعة

---

[1] علي محمد كامل، النظام القانوني للجنسية، القاهرة: دار الفكر العربي،2004،ص15

[2] Annelien de Djin, Rousseau and républicanisme, Amsterdam : University Amsterdam, 2015, p 2

[3] (p 20,2010 ,Carnegie Endowment ,In Citizenship Today "Accessto Citizenship" .Weil Patrick_1)

من الواجبات المتبادلة ، فالجنسية للفرد ضرورة فعدم انتماء الفرد الى دولة ما يؤدي الى عدم اكتسابه المواطنة ، وبالتالي عدم حصوله على الحقوق الأساسية التي لا تستقيم حياته إلا بها . [1]
يبدو بوضوح أن العلاقة بين المواطنة والجنسية هي اذا كانت المواطنة تعني جملة من الحقوق فهي الأصل تتفرع منه الجنسية باعتبارها أحد حقوقه وجوهرها القانوني وبالتالي يعد الاصل أشمل في المضمون من الفرع ، وعلى هذا الأساس فان المواطنة هي الوجه الاخر لاكتمال الجنسية وان الاثنين يتداخلان الى حد كبير في المفهوم الا انهما لا يتطابقان حيث أن الجنسية حيث أن الجنسية لها جانب قانوني يحصل الفرد بمقتضاه على جنسية الدولة وجانب سياسي يعد الفرد بموجبه عنصر من عناصر تكوينها، والمواطنة نوع من تلك العلاقة القانونية والسياسية التي تنشأ من انتماء شخص ما الى وطن وتمتعه بجنسيته .

1- المواطنة والانتماء :

يعرف الانتماء لغة الزيادة و النماء، وذلك لوجود ارتباط لغوي بين كلمة النمو والنماء لأن الفرد تنمو شخصيته جسميا وفكريا واجتماعيا، أما اصطلاحا فالانتماء هو الانتساب للدين والوطن فكرا وتجسده الجوارح عملا . [2]
يعرف **إميل دوركايم** الانتماء أنه "نتاج للعلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد بالمجتمع حيث يكتسب هويته الاجتماعية ويحقق اندماجه من خلال شبكة القيم والمعايير المشتركة " [3]
أما **أبراهام ماسلو**اعتبر أن الانتماء هو "حاجة أساسية من حاجات الإنسان النفسية حيث يسعى الفرد للارتباط بجماعة معينة لكي يشعر بالأمان والدعم الاجتماعي "[4]
ومنه **التعريف الإجرائي للانتماء** هو: ذلك الارتباط الواعي والعميق الذي يشعر به الفرد تجاه جماعته الوطنية والذي يظهر من خلال الالتزام بالحقوق والواجبات والمشاركة في تعزيز القيم والممارسات التي تدعم استقرار المجتمع وتقدمه .

-علاقة الانتماء بالمواطنة:

طبيعة العلاقة بين المواطنة والانتماء هي علاقة معنوية مرتبطة بحب الوطن والولاء له ، ويعتبر الانتماء مظهر من مظاهر المواطنة وتفاعلها فعندما يتفاعل المواطن مع وطنه في صورة المواطنة أول ما يظهر انتماؤه لهذا الوطن ، فالانتماء المقصود هنا ليس الانتماء العقائدي أو العنصري بل الانتماء الوطني وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالمواطنة، فالمواطنة أساس الانتماء الذي

---

[1] وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009، مذكرة ماجيستير ، جامعة الأزهر بغزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2010

[2] ابراهيم ناصر، المواطنة، ط1،الأردن: دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، 2003، ص 230

[3] إميل دوركايم، تقسيم العمل الاجتماعي ، تر :محمود قاسم، القاهرة: الهيئة المصري العامة للكتاب، 2005، ص 160

[4] شروق بنت العزيز خليفة، محمد بن خليفة اسماعيل، مرجع سابق، ص 92

أكد على الوطنية هوية للدولة الحديثة كما كانت للدولة القديمة، فالمواطنة انتماء إلى تراب تحدده حدود جغرافية، فهناك علاقة طردية بينهما فكلما زادت درجة الانتماء زادت درجة المواطنة والعكس فكلما زادت درجة المواطنة زاد بالتالي الانتماء للوطن .[1]

2- المواطنة والوحدة الوطنية:

تعرف الوحدة الوطنية لغويا : يتألف مصطلح الوحدة الوطنية من عنصرين يتضمن الوحدة من الفعل وحد والتي تعني تجميع الأشياء المتفرقة والاتحاد وعدم التفرق أما الوطنية فهي من الوطن وتعني الانتماء الى الأرض والمجتمع الذي يعيش فيه الانسان . [2]

إذا الوحدة الوطنية تعني اجتماع أفراد الوطن الواحد على قواسم مشتركة وانتماء موحد يجمعهم .

تعرف الوحدة الوطنية اصطلاحا بأنها " حالة من الانسجام والتماسك الاجتماعي والسياسي بين مكونات المجتمع الواحد تقوم على الاعتراف بالاختلاف والتنوع والتمسك بالمصلحة الوطنية " [3]

ويقصد بها أيضا : "تحقيق التكامل بين مختلف فئات المجتمع من خلال ترسيخ مبادئ المساواة والعدالة والانتماء المشترك بما يحفظ استقرار الدولة وتماسكها الداخلي ". [4]

كما يذهب رأي في الفقه إلى أن الوحدة الوطنية تعني " حب الوطن بسبب طول الانتماء إليه، وأنها تختلف عن القومية بما تعنيه من حب للأمة بسبب ترابط أفرادها ببعضهم البعض بسبب الاعتقاد أو وحدة الأصل أو الاشتراك باللغة والتاريخ والتماثل في ذكريات الماضي" [5]

تعريف **إجرائي للوحدة الوطنية** هو: حالة الاندماج بين مكونات المجتمع المختلفة من أعراق وثقافات ومناطق جغرافية في إطار هوية وطنية تقوم على مبادئ المواطنة المتساوية واحترام القانون والعمل المشترك من أجل تحقيق المصالح العليا للوطن مما يؤدي إلى ترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي ومواجهة كل أشكال التفكك أو الانقسام الداخلي .

- **العلاقة بين الوحدة الوطنية والمواطنة :**

تعد الوحدة الوطنية أحد المرتكزات الأساسية للمواطنة الفاعلة حيث لا يمكن بناء مواطنة حقيقية في ظل انقسام المجتمعي أو الصراعات الداخلية، فالمواطنة ترسخ قيم التعايش والاحترام المتبادل والمساواة في الحقوق والواجبات وهي بذلك تشكل أرضية خصبة لتعزيز الوحدة الوطنية من جهة أخرى فان الوحدة الوطنية توفر المناخ السياسي والاجتماعي المناسب لممارسة المواطنة لأنها تحمي

---

[1] صبري بديع عبد المطلب، المواطنة والديمقراطية: سياسة شرعية وتحديات معاصرة "، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 2، يناير 2018، ص 30

[2] نسرين عبد المحيد نبيه، مبدأ المواطنة بين الجدول والتطبيق، الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2008، ص 143

[3] حنان كمال أبو سكين، المواطنة والاصلاح السياسي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013، ص 33

[4] عبد الكريم قطب، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، سلسلة الثقافة القومية، مصر: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 33

[5] -2)Anddreasdorpalen ,Marxismeandnationalunity :thecaseofGermany ,Vol ,39 No

المجتمع من النزاعات وترسخ ثقافة الانتماء والمسؤولية الجماعية ، ان الوحدة الوطنية أكثر عمقا من المواطنة وتصنف بأنها أعلى درجاتها فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه الى جماعة أو دولة معينة لكنه لا يكتسب صفة الوطنية العنصر الأساسي للوحدة الوطنية الا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة ، اذن المواطنة هي نقطة انطلاق للوطنية وليست لحظة وصولها .[1]

3- المواطنة والمشاركة السياسية :

تعد المشاركة السياسية حق من حقوق المواطنين في المشاركة في مؤسسات الدولة السياسية ولكي تتحقق المواطنة السياسية وتوضع موضع التنفيذ لابد من المشاركة في الحياة العامة.

ويقصد بالمشاركة السياسية : "عملية تشمل جميع صور إشراك أو اسهامات المواطنين في توجيه عمل اجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاريا أو تعزيزيا او تنفيذيا أو رقابيا وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة وسواء كانت مشتركة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ."

أما المشاركة السياسية ذاتها فهي "نشاط سياسي يشير إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي للدولة "[2]

يعرف **صموئيل هتنغتون** المشاركة السياسية بأنها " نشاط المواطنين الهادف إلى التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ."[3]

أما **لويس بيكر** يعرف المشاركة السياسية بأنها " مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد بقصد التأثير في اختيار القادة السياسيين أو السياسات العامة ." [4]

ومنه **التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية** هو: جميع الأشكال والأنشطة التي يقوم بها المواطنون أفرادا أو جماعات بهدف التأثير في صناعة القرار السياسي والمساهمة في ادارة الشؤون العامة سواء عبر التصويت في الانتخابات أو الانخراط في النقاشات العامة أو الانضمام إلى الأحزاب .

-علاقة المشاركة السياسية بالمواطنة : إن المواطنة لا تكتمل إلا بتوافر ركن المشاركة السياسية كأحد الأركان الرئيسية لها، فهي التعبير الحقيقي لممارسة الديمقراطية ، التي تعتبر عصب الحياة المدنية فمن خلال حكم الشعب باعتبار هو مصدر السلطة تتحقق المواطنة الفاعلة على ارض الواقع، ومن خلال تعزيز مبادئها يتشكل شعور المواطن بالانتماء واحساسه بالمساواة بين جميع

---

[1] عفت محمد الشرقاوي، وآخرون، المشاركة الشعبية والاصلاح تأصيل -تفعيل - تجارب واقعية القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006، ص 107

[2] السيد عليوة، منى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، دمشق: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، متحصل عليه من الرابط: http: // www.mokarabat .Com / 5459s . Htm

[3] هتنغتون صاموبل، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، تر: حسين حمودة، بيروت:1991، ص 42

[4] للويس بيكر، الحكومة في أمريكا: الناس،السياسةوالسياسات العامة، نيويورك: لونغمان للنشر،2006، ص 172

أبناء المجتمع مما يحفزه على المشاركة السياسية بصورة ايجابية (تهميش) ويذهب مارشال إلى أن المشاركة السياسية في حد ذاتها كفيلة بأن تعلم الناس فضائل المواطنة كونها المعيار الأساسي لاعتياد الناس على ممارسة حقوق المواطنة، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول أن المواطنة هي مشاركة، وتعد المشاركة السياسية أحد مؤشرات الجوهرية التي تعكس درجة ترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية في المجتمعات بعد مرحلة التحول السياسي[1].

المطلب الثاني: أبعاد وأسس المواطنة

أولا: أبعاد المواطنة

تعد المواطنة مفهوما متعدد الأبعاد لا يقتصر على الانتماء الى دولة بل يشمل مجموعة من الحقوق والواجبات التي تمارس في إطار قانوني وسياسي واجتماعي وهذه الأبعاد ضرورية لفهم الدور المتكامل للمواطن داخل المجتمع .

وتتمثل هذه الأبعاد في: البعد السياسي، البعد القانوني، البعد الاجتماعي والاقتصادي والبعد الثقافي .

أولا: أبعاد المواطنة

1- البعد السياسي للمواطنة :

يتعلق بمشاركة المواطن في صنع القرار السياسي من خلال ممارسته الحقوق السياسية ، ومن خلال ضمان مشاركته في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات ، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، تكفل له هذه الحقوق الترشح للمناصب السياسية والادارية والانتخاب وانشاء أحزاب سياسية وجمعيات مدنية واجتماعية وكل ما له علاقة بالحياة السياسية والمدنية، البعد السياسي للمواطنة يتعلق بالتفاعل والمشاركة الايجابية في اطار المنظومة السياسية ويتحدد أكثر من خلال العلاقة بين الفرد و طبيعة النظام السياسي السائد فله دور كبير في توسيع دائرة هذه الحقوق أو تضييقها .[2]

2- البعد القانوني للمواطنة:

يعتبر البعد القانوني الأساس الذي تبنى عليه المواطنة ، ويتمثل في الاعتراف القانوني بانتماء الفرد الى الدولة، وما يترتب عن ذلك من حقوق و واجبات قانونية، وهو يشير الى المساواة القانونية بين الأفراد سواء من الناحية التشريعية أو العملية من خلال تطبيق النصوص القانونية ،

[1] السيد عليوة، منى محمود، المرجع السابق.

[2] مهدي قصير، "مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية بين التصور والممارسة: دراسة سيسيولوجيةتحليلية بمفاهيم علم الاجتماع الساسي"، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، 2015-2016، ص 21

ويظهر البعد القانوني للمواطنة بشكل أساسي في الدساتير التي تمثل القانون الأسمى في التشريعات التي تضعها الدولة [1]، ويمنح الفرد وفقا لهذا البعد حقوق قانونية أبرزها : الحق في الجنسية ، الحماية الأمنية والتمتع بالمساواة أمام القانون ،ويرتبط هذا البعد بطبيعة النظام السياسي فتقريبا كل الدول تقر بحقوق المواطنة في دساتيرها لكن التحدي كان دائما في التطبيق، فالأنظمة السياسية الديمقراطية تجد في سياساتها تطابقا كبيرا بين ما هو مقرر في دساتيرها وما هو ممارس في سياساتها وقراراتها ، ولكن في الأنظمة غير الديمقراطية أو التسلطية فجوة كبيرة ما بين ما هو منصوص عليه في دساتيرها وما تظهره سياساتها وممارساتها الواقعية [2]

3- البعد الاجتماعي و الاقتصادي للمواطنة :

يعتبر البعدين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنة من أهم الأبعاد في تكوين مفهوم المواطنة ، حيث يرتبطان بتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الكرامة الانسانية ، فمن الجانب الاجتماعي تترجم المواطنة عبر تمتع الأفراد بحقوق أساسية كالصحة ، التعليم ، السكن والحماية الاجتماعية ، وهي حقوق تضمن الحد الأدنى من العيش الكريم وتعزز التماسك المجتمعي ، أما من الناحية الاقتصادية فالمواطنة تفترض اتاحة فرص متكافئة للمشاركة في النشاط الاقتصادي سواء عبر العمل أو الاستثمار أو الاستفادة العادلة من خيرات الوطن مع محاربة الاقصاء والتهميش الاقتصادي ، فكلما تمكن المواطن من تحسين وضعه المعيشي والاندماج في دورة الاقتصاد الوطني ، كلما ازددت فعاليته ومساهمته في الحياة العامة ، بالتالي فان البعدين الاجتماعي والاقتصادي لا ينفصلان ويشكلان معا قاعدة ضرورية لبناء مواطنة قائمة على الانصاف والمساواة وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.[3]

وقد ظهر هذين البعدين مع ولادة ما سمي ب "دولة الرفاه" (التأمين الصحي، إعانات البطالة، الحد الأدنى للأجور، الخدمات الاجتماعية ونظام التعليم) فقد أثارت انعكاسات العولمة واقتصاد السوق موجة كبيرة لإعادة النظر في المواطنة الاجتماعية كونها تمثل أحد أهم ركائز مواطنة الحقوق، وقد بذلت الديمقراطيات الغربية الكثير من الجهود لأجل التصدي لهذه الفروقات الناجمة عن الرأسمالية وذلك عبر تفعيل أكثر للمواطنة القانونية كحل للحد من الفروقات التي يفرضها واقع السوق الحر داخل مجتمعاتها .[4]

---

[1] رزيق نفيسة،" المواطنة في الجزائر: قراءة في أ]عاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر"، مجلة البحوث السياسية و الاداص 225

[2] بولقواس ابتسام، "المقومات القانونية للمواطنة"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، عدد 6، جوان2018، ص 184

[3] رزيق نفيسة، مرجع نفسه، ص 226

[4])AlainBattegay " ,ambivalancesdelacitoyennete ,"revuemigrationssociete ,n . 136, 2011,p 60(

4- البعد الثقافي للمواطنة:

يعتبر البعد الثقافي أحد الأركان الأساسية لفهم المواطنة وتكريسها في المجتمع، اذ يتجاوز هذا البعد مجرد الاعتراف بالحقوق والواجبات ليشمل أيضا القيم والهوية والانتماء(تهميش) ، فالمواطنة الثقافية تعني تمكين الأفراد من التعبير عن خصوصياتهم الثقافية ضمن إطار وطني جامع دون إقصاء أو تهميش لأي مكون ثقافي أو لغوي، وضمان حقوقهم وحرياتهم في الاعتقاد والدين وممارسة عاداتهم وأعرافهم وتقاليدهم بالشكل الذي لا يخرجهم عن الالتزام بواجباتهم الوطنية.[1]

ثانيا : أسس المواطنة:

المواطنة من المبادئ المستقرة قانونا والمؤثرة في العديد من الأوضاع القانونية، لذلك تستند على مجموعة من الأسس لتنظيم العلاقة بين الأفراد بعضهم البعض من ناحية أو بين الأفراد والدولة من ناحية أخرى، وترتبط المواطنة بشكل وثيق بالمشاركة في الحكم والمساواة بين المواطنين وكذلك الحرية وقبول الآخر ونشر ثقافة التعددية، وسوف نتناول هذه الأسس التي تقوم عليها المواطنة كالتالي:

1- **المشاركة في الحكم:** تمثل المواطنة حجر الأساس في بناء الدولة المدنية الحديثة، ومن أهم أسس المواطنة الحق في المشاركة في الحكم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في ممارسة الحياة السياسية[2] ومن المؤكد أن المشاركة تعتبر أحد أعمدة المواطنة الرئيسية التي لا تستقيم بدونها، ولا يستطيع الفرد تطوير فكره وعمله السياسي إلا حين يتمتع بحق المشاركة لأجل هذا حرص اعلان حقوق الانسان والمواطن الفرنسي الصادر عام 1789 باعتباره من أوائل اعلانات الدستورية على ادراج المشاركة في نصوصه، حيث نصت المادة السادسة من الاعلان المذكور على أن " القانون هو التعبير عن الارادة العامة لجميع المواطنين الحق المشاركة شخصيا او من خلال ممثليهم، ويجب ان يكون واحدا بالنسبة إلى الجميع سواء كان يحمي أو يعاقب، ويكون من حق جميع المواطنين على قدم المساواة باعتبارهم متساويين أن يشغلوا جميع المناصب الرفيعة والمواقع العامة "[3]

ولما كانت المشاركة تعبير عن المواطنة الفعالة في المجتمع، لذا تشمل المشاركة في الحكم على[4]:

- الحق في التصويت واختيار أعضاء البرلمان والمجالس المحلية .
- الحق في الانضمام إلى الأحزاب السياسية .

---

[1] مهدي قصير، مرجع سابق، ص22

[2] فهمي هويدي، مواطنون لا ذميمون، القاهرة: دار الشروق، 1990، ص 170

[3] نسرين عبد الحميد نبيه، مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008،ص202

[4] نهلة محمد مصطفى جندية، مفهوم المواطنة والاسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر دراسة مقارنة، مصر:: جامعة المنوفية،2021 ، ص 59

-الحق في الانضمام النقابات مهنية .

الحق في التظاهر والاضراب كوسائل للمعارضة السياسية .

ولكون المشاركة وممارسة السلطة من اسس المواطنة، فيجب أن تنم المشاركة عبر مؤسسات الدولة السياسية الرسمية ينضم إليها الراغبون من المواطنين طواعية، وقيام الدولة على قوانين واضحة لا تترك مجالا للبس، وهذا ما يمكن ان يتعزز بوجود قضاء مستقل ومراقبة دستورية القوانين، اذ اصبحت فكرة المواطنة مبنية على المشاركة .

2- **المساواة وتكافؤ الفرص:** يعد مبدا المساواة أحد المبادئ الدستورية الحديثة والركيزة الأساسية التي لا وجود للمواطنة بدونها، وهو من أهم الأسس التي تقوم عليها المواطنة وعمودها الأساسي، برزت فكرة المساواة القانونية في البداية مع الثورة الفرنسية كرد فعل للوضع السائد قبلها والذي كان يتصف بالظلم بين طبقات الشعب، ومنذ ذلك الوقت أصبحت المساواة المبدأ الأساسي الذي يحكم كل الحقوق، يعني أن يكون الافراد جميعا متساويين و حماية القانون لهم، وذلك دون اعتبار لعوامل الثروة أو الدين أو اللون أو الجنس . [1]

ولما كانت المواطنة لا تكتمل إلا إذا قامت على ركيزة من المساواة وتكافؤ الفرص، لذا يقوم مبدأ المساواة على أساس النظرة إلى جميع المواطنين نظرة واحدة في الحقوق والواجبات لكل من يحمل الجنسية الوطنية، ويتمتع بالقيمة الدستورية والقانونية ، فالمواطنة تتطلب أن يحظى جميع المواطنين بحقوق وواجبات متساوية تكفل العدالة الاجتماعية وتمنع أشكال التهميش والإقصاء، ويعد تكافؤ الفرص أساسا ضروريا لضمان مواطنة فعالة، حيث يقصد به توفير فرص متساوية أمام جميع الأفراد للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دون تمييز أو تفضيل ويشمل ذلك الحق في التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية مما يسهم في ترسيخ مبادئ العدالة والكفاءة في المجتمع [2] .

3- **الحرية:** كما تعد الحرية من أبرز أسس المواطنة ومن دعائمها التي لا تستقيم بدونها في التصور الفكري، وفي التطبيق العملي، وفي المقابل الحرية هي حق للمواطن قبل الدولة يتم ممارستها في مواجهة السلطة العامة وفقا للدستور والقانون، ونظرا للارتباط الوثيق بين المبادئ القانونية المختلفة مثل الحرية والمساواة قال جان جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي "الحرية لا يمكن أن تبقى بغير المساواة . [3]

---

[1] (G) Fidel , Déclaration des droits de l'homme et du Citoyen de 1789, Orgines, Endurance, Documentsfrançais, 1990, p (172

[2] نهلة محمد مصطفى جندية، مرجع سابق،ص 59

[3] محمد سليمان مصطفى محمود، فكرة المواطنة في ضوء أحكام الشريعة الاسلامية، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2009، ص 74

وقد ورد لفظ الحرية في اللغة العربية بمعاني متعددة منها ما جاء على لسان ابن منظور الحر: بالضم نقيض العبد والجمع أحرار وحرار [1]، قال الله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى" [2]، ولقد عرف قاموس لاروس الفرنسي الحرية في معناها العام (امكانية أو سلطة التصرف بدون قسر)[3]

ظلت قضية المواطنة والحرية مطروحة سياسيا وفكريا منذ أن عرفت المدن القديمة مثل أثينا وروما، فالمواطنة لا تتحقق إلا في وجود الحرية لأجل هذا يرى رأي في الفقه أن المواطنة والحرية تترادف في المفهوم السياسي، إذ تشمل حرية الرأي والتعبير وحرية الانتماء وحرية التنقل وحرية المعتقد ضمن إطار من احترام الحقوق والآخرين والحفاظ على النظام العام، فالحرية تمثل الجوهر الذي تقوم عليه ممارسة المواطن لحقوقه وهي شرط أساسي لتحقيق الديمقراطية والمساواة . [4]

4- **قبول الآخر ونشر ثقافة التعددية:** تحث المواطنة على التسامح والحوار واحترام الرأي الآخر، والمقصود بالآخر هنا أما أن يكون فردا مختلفا أو مجتمعا مختلفا أو ثقافة مغايرة، والبعض قد يحدد الآخر على أساس عرقي أو جنسي أو أساس لغوي أو عقائدي [5]،ويعتبر قبول الآخر ونشر ثقافة التعددية من المبادئ والأسس التي لا تستقيم بدونها المواطنة، من خلال عدم الانحياز إلى رأي دون الآخر أو جنس دون الآخر أو عقيدة دون الأخرى مثلا القبول بالآخر صاحب العقيدة المختلفة .

ولما كان مفهوم التعددية الثقافية واحدا من المفاهيم الأساسية في المجتمع الحديث الذي بات يضم جماعات متنوعة، ويقصد بالتعددية المجتمع المكون من عدة طوائف دينية أو مذهبية أو قومية أو لغوية وغيرهم ويتعايش في إطار سياسي، حيث تقوم التعددية على الاعتراف بتنوع المجتمع وتوفير بيئة تتيح للجميع التفاعل بحرية .[6]

المطلب الثالث: أهمية المواطنة

تعتبر المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية سياسية ساهمت في تطوير المجتمع الانساني بشكل كبير، إلى جانب الرقي بالدولة من خلال مبدأ المساواة والديمقراطية، للمواطنة أهمية مركزية في بناء المجتمعات الحديثة، باعتبارها الإطار الذي تنتظم ضمنه علاقة الفرد بالدولة والمجتمع، وأهمية المواطنة لا تقتصر على الجوانب القانونية بل تمتد لتشمل أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية تؤثر

[1] ابن منظور، مرجع سابق، ص 181

[2] سورة البقرة، الآية 178

[3])PaulRobert , LapetitRopertedLeRoberttome1 ,1981 ,p 1090

[4] أحمد رشاد طاحون، حرية العقيدة في الشريعة الاسلامية، ط 1،القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع ، 1988، ص 152

[5] ياسين السيد، حوار الحضارات: الغرب الكوني والشرق المتفرد، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص 24

[6] عصام سليمان، الفيديرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، ط 1، بيروت: دار العلم للملايين، 1991، ص 21

في استقرار الدول وتماسكها، من هنا تبرز الحاجة الى تسليط الضوء على أهمية المواطنة باعتبارها عنصرا فاعلا في بناء المجتمعات الديمقراطية.[1]

وتكمن أهمية المواطنة[2]:

- أولا في كونها الركيزة الأساسية لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث تساهم في تعزيز الشعور بالانتماء الى الوطن، وتنمية الحس بالمسؤولية لدى الأفراد اتجاه مجتمعهم ومؤسساتهم، فكلما شعر الفرد أنه يتمتع بحقوقه كاملة، زاد التزامه بأداء واجباته وحرصه على المشاركة الايجابية في الحياة العامة .
- من جهة ثانية تلعب المواطنة دورا مهما في ترسيخ قيم الديمقراطية، لأنها تشجع على الانخراط في العملية السياسية وعلى ممارسة الرقابة والمساءلة ما يعزز من شفافية المؤسسات ويحد من مظاهر الفساد كما تتيح للمواطنين التعبير عن أراءهم والمساهمة في صنع القرار مما يرسخ ثقافة الحوار ويقوي العقد الاجتماعي .
- تضمن المواطنة المساواة والعدل والانصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات وأمام المناصب في الدولة، عن طريق المشاركة في المسؤوليات أما الواجبات التي تتمثل في دفع الضرائب والمحافظة عن الوطن والدفاع عنه .
- تعتبر المواطنة دافعا مهما لتحقيق التنمية الشاملة حيث يشعر المواطن بأنه شريك في الثروات والفرص مما يدفعه الى العمل والانتاج .
- اجتماعيا تعزز المواطنة التضامن والتعايش بين فئات المجتمع وتقوي النسيج المجتمعي من خلال احترام الاختلافات والتنوع الثقافي، تعترف بالتنوع العرقي واللغوي والسياسي والثقافي والاجتماعي .
- تعمل المواطنة على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري من خلال تفعيل قيم المواطنة لأنها آلية ناجعة للحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية في اي مجتمع .
- المواطنة مبدأ ومرجعية دستورية وسياسية لا تلغي عملية التنافس بل ترتكز على احترام التنوع وليس نفيه، وتسعى بوسائل قانونية للاستفادة من هذا التنوع في تثمين قاعدة الوحدة الوطنية بحيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها وليس نفيا لخصوصياتهم وإنما مجال للتعبير عنها وفقا لمبادئ الديمقراطية .

---

[1] مجدي خليل،" حقوق الانسان وحقوق المواطنة"، متحصل عليه من: http: // www. Amcoptic .com /magdy-khalil/2008/n-6-08.htm تاريخ الاطلاع: 14-04-2025

[2] ياسر خالد بركات، "مبدأ المواطنة واستحقاق الدستور الدائم"، متحصل عليه من: http ://mcsr.net/activities/007.html. تاريخ الاطلاق:12-05.2025

- تحفظ للمواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته وهذا ما يؤدي إلى الثقة المتبادلة بين المواطن الدولة ما يحقق وحدة النسيج الاجتماعي .[1]
- تعتبر معيار للتقدم وتطور المجتمعات بمعنى كلما تعددت التكوينات الاجتماعية والسياسية والثقافية تصبح المواطنة أساسا لبناء الدولة الحديثة التي تحدد العلاقة بين المجتمع والدولة .
- من الناحية الثقافية تبرز أهمية المواطنة في ترسيخ قيم الحرية والتعددية والتسامح فممارسة المواطنة تعزز من بناء ثقافة سياسية ديمقراطية قائمة على الحوار والانفتاح .
- تكتسب المواطنة أهمية خاصة في مراحل التحول الديمقراطي، إذ تعد عاملا حاسما في إنجاح مسارات الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى الأنظمة الديمقراطية، فبدون مواطنين واعين بحقوقهم وملتزمين بواجباتهم يصعب تحقيق الديمقراطية، وعليه تعتبر المواطنة الفعالة الضامن الحقيقي لاستمرارية التحولات الديمقراطية . [2]

يشير مفهوم المواطنة إلى حصيلة أبعاد التفاعل بين المجتمع والفرد من جهة، وبين الفرد والدولة من جهة أخرى، كما يتأثر مفهومها بالتغيرات العالمية والتحولات السياسية والاجتماعية التي ساهمت في تنوع أبعاد المواطنة وأسسها التي تظهر أهميتها من خلال ممارسة مبادئ الديمقراطية في الحياة اليومية للمجتمعات بحيث تكون الديمقراطية جزء من الثقافة المجتمعية السائدة .

[1] هيكل أحمد محمود، أصول علم السياسة، القاهرة، دار الفكر العربي، 2019، ص73

[2] هيكل أحمد محمود، أصول علم السياسة، المرجع نفسه، ص77

المبحث الثاني: ماهية التحول الديمقراطي

يشكل التحول الديمقراطي مرحلة محورية في تاريخ الشعوب الساعية الى بناء أنظمة حكم أكثر عدالة وشفافية فهو يعكس تطلعات المجتمعات نحو المشاركة السياسية احترام الحقوق والحريات، وقد اكتسب اهتمام العديد من الباحثين في مجالات العلوم السياسية والاجتماعية خاصة مع تصاعد موجات الانتقال نحو الديمقراطية خلال العقود الأخيرة، وبالتالي هذا المبحث يتناول توضيحا لمفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة ومراحله ومداخله .

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به:

أولا: مفهوم التحول الديمقراطي:

التحول الديمقراطي يعد من المفاهيم الأساسية في علم السياسة، اذ يمثل مسارا سياسيا تمر به الدول للانتقال من أنظمة استبدادية نحو أنظمة أكثر انفتاحا ومشاركة، ويعتبر كذلك من أهم المصطلحات التي يستوجب توضيح معناه بدقة .

1- **تعريف التحول الديمقراطي لغة:** هو مصطلح مركب من كلمتين:

- **التحول:** ويعني التغير أو الانتقال من حال الى حال، أو من مكان الى حالة أو مرحلة أخرى، كأن نقول "تحول النظام" أي تغير من وضع الى آخر .[1]
- **الديمقراطية:** كلمة ذات أصل يوناني، والتي مركبة من شقين الأول Demos وتعني الشعب و Kratos وتعني السلطة والحكم وبذلك يصبح معناها حكم الشعب نفسه بنفسه [2]،وتعرف على أنها مجموعة من قواعد الحكم و مؤسساته، من خلال الادارة السلمية للجماعة المتنافسة أو المصالح المتضاربة وهي قائمة على جملة من المبادئ الحرية والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص ، كما تعتبر الديمقراطية عن نظام حكم للحكومات تقوم على مبادئ كالتداول على السلطة والتعددية وإقامة الانتخابات واعلاء حكم القانون، وتشير أيضا الى أنها "ثقافة رأي أغلبية المواطنين التي تفصلهم عن العنف وتوصلهم إلى حرية التعبير عن آرائهم " [3]

وبالتالي التحول الديمقراطي لغة يفهم على أنه التغير من نظام حكم غير ديمقراطي الى نظام تكون فيه السلطة بيد الشعب، ويمارس الحكم عبر آليات ديمقراطية كالانتخابات والمشاركة السياسية .[4]

---

[1] زهرة زرقين، "أزمة الديمقراطية في الجزائر، بين الفكر والممارسة (مقاربة ميدانية) " مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، سبتمبر 2010، ص 130

[2] عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، بيروت: دار النهضة العربية، 1981، ص 163

[3] AdelMAbdelatif" ,GoodGovernanceanditsRelationshiptoDemocracyandEconomicDevelopment . Workingshop " Seoul-20 31May ,2003 p 7

[4] يونس مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 0، 2014

- **تعريف التحول الديمقراطي اصطلاحا:** يقصد به "تغير نظام سياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية " أو كما يشير البعض الى أن "التحول الديمقراطي هو مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظام السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديقة تسعى الترسيخ نظمها وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة، بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع ، بما يعني بلورة مراكز عديدة القوى وقبول الجدول السياسي" [1]

ويعرف ايضا على أنه "عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية ، يتم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب للممارسة الأنشطة السياسية. [2]

وقد عرف بعض المفكرين التحول الديمقراطي كالتالي :

- **صامويل هنتغتون:** اعتبره مرحلة من مراحل الانتقال السياسي يتم فيها تفكيك الأنظمة السلطوية وتحل محلها أنظمة ديمقراطية ناشئة.[3]
- كما يعرف **شومبتير** التحول الديمقراطي بأنه "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملها من قبل .[4]
- عرفه **خوان لينز** بأنه "المرحلة التي تبدأ بتفكك النظام السلطوي وتستمر حتى تترسخ مؤسسات ديمقراطية مستقرة " . [5]

1- ويعرفه **روستو**بأنه " عملية اتخاذ قرار سيساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الاخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع فالتحول الديمقراطي عملية مستمرة ".[6]

---

[1]أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص 295

[2]أحمد منصور بلقيس، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004، ص40

[3]صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، الترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993،ص 23

[4]AngeloSegrillo" ,Liberalism ,marxismandEcinomicDemocraticTheoryRevisited :
ProposalofajointIndexofPoliticalandEconomicDemocracy ,"brazilianpoliticalsciencereveiew ,vol06, n02, 2012,p 10

[5] لينز خوان خوسيه، ألفريد ستيبان، اشكاليات التحول الديمقراطي وترسيخه: اوروبا الجنوبية ،أمريكا الجنوبية وأوروبا ما بعد الشيوعية، بالتيمور: منشورات جامعة جونز هوبكنز، 1996، ص 3

[6]jeanPaulGagnon" ,TheElementofDemocracy 30,November 01 December ,2009 UniversityMelbourne,P5

ومن هنا **فالتعريف الاجرائي للتحول الديمقراطي** هو: التحول الديمقراطي من الناحية النظرية هو مرحلة وسيطة تشهد في الأغلب مراحل فرعية يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم او انهياره وبناء نظام ديمقراطي جديد وعادة ما تشمل عملية التحول الديمقراطي مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية والمؤسسات والعمليات السياسية وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية .

ثانيا: المفاهيم ذات صلة بالتحول الديمقراطي :

في إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي يجب الوقوف على مجموعة من المفاهيم التي تتداخل معه من ناحية وتختلف عنه من ناحية أخرى كالتحول الليبرالي والترسيخ الديمقراطي والانتقال الديمقراطي .

1. التحول الليبرالي :

التحول الليبرالي يتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحدود الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي ويقصد به "عملية سياسية تهدف إلى توسيع الحريات العامة والانفتاح السياسي ، دون الوصول بالضرورة إلى نظام ديمقراطي مكتمل يتضمن هذا التحول رفع بعض القيود عن حرية التعبير ، توسيع هامش الصحافة السماح بنشاط جمعيات المجتمع المدني ، يعتبر التحول الليبرالي مرحلة تمهيدية قد تسبق الانتقال الديمقراطي لكنه لا يعني بالضرورة نهاية النظام السلطوي .[1]

ويعرف **جون ستيوارت ميل** التحول الليبيرالي على أنه" يرتكز على تعزيز حقوق الفرد وحرياته ويشمل ضمان حرية التعبير والمساواة أمام القانون والمشاركة الفعالة في الشؤون السياسية، بالنسبة له النظام الليبيرالي يجب أن يسعى لتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد وضرورة الحفاظ على النظام الاجتماعي.[2]

أما **فريدريك هايك** يرى أن التحول الليبرالي يتضمن الانتقال إلى نظام اقتصادي وسياسي يقوم على الحرية الفردية وسيادة القانون والسوق الحرة من وجهة نظره، يعزز هذا التحول قدرة الأفراد على اتخاذ القرارات بأنفسهم بعيدا عن تدخل الدولة .[3]

ومنه فالتعريف **الإجرائي للتحول الليبيرالي** هو: العملية التي تهدف إلى تغيير النظام السياسي والاقتصادي في دولة ما نحو تعزيز مبادئ الليبيرالية وذلك من خلال ضمان الحريات الفردية، سيادة القانون والمشاركة السياسية الفاعلة ، يتضمن هذا التحول إجراء تغييرات هيكلية في مؤسسات

---

[1] علي سعيد الشين، أثر التحديات الداخلية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وتونس(دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار حميثرا ، للنشر، مصر 2022، ص 40

[2] Mill john Stuart , On liberty, London: john W. Parker and son, 1859, pp 12-18

[3] ايمان أحمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص 7

الدولة لتكون أكثر ديمقراطية وشفافية مع إرساء سياسات اقتصادية تقوم على السوق الحرة والمنافسة .

علاقة التحول الديمقراطي بالتحول الليبرالي هي علاقة تداخل وتسلسل زمني وسياسي في كثير من الأحيان لكنها ليست علاقة حتمية بمعنى أحدهما لا يؤدي بالضرورة الى الآخر، ان عملية التحول الديمقراطي مرحلة أعلى من عملية التحول الليبيرالي التي يمكن أن تحدث التحول الديمقراطي بما تتيحه من حماية واحترام لحقوق الافراد و الجماعات ولكن ليس دائما حيث يستطيع الحكام السلطويون الارتداد نحو السلطوية مرة أخرى وان التحول الديمقراطي محدود المجال ويخص الحريات الفردية والجماعية على خلاف التحول الديمقراطي الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية على جميع المستويات.[1]

2- الانتقال الديمقراطي :

الانتقال الديمقراطي هو المرحلة التي تبدأ فيها الدولة بالتخلي عن نظام الحكم السلطوي وتتجه نحو بناء مؤسسات ديمقراطية قائمة على التعددية السياسية والانتخابات الحرة واحترام حقوق الانسان والفصل بين السلطات .

ويعرفه **صامويل هنتغتون** في كتابه "التحول الثالث" بأن الانتقال الديمقراطي هو العملية التي تشهد فيها الدول تحولا من الانظمة الاستبدادية إلى الأنظمة ديمقراطية ويشمل ذلك تطورا في مؤسسات الدولة والممارسات السياسية التي تضمن المشاركة الشعبية وحقوق الانسان والمساءلة . [2]

أما **دانييل فيلدمان** يربط الانتقال الديمقراطي بعملية بناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع خاصة بين النخب السياسية القديمة والجديدة، يشمل هذا الانتقال إجراء تغييرات في المؤسسات السياسية والاجتماعية لتتمكن من دعم سيادة القانون والمشاركة السياسية الشاملة .[3]

ومنه **فالتعريف الإجرائي** للانتقال الديمقراطي هو: العملية التي تتبعها الدولة لتغيير نظامها السياسي من الاستبداد إلى الديمقراطية من خلال تفعيل آليات تضمن المشاركة الشعبية في صنع القرار وضمان الحريات العامة، وحقوق الانسان وتأسيس مؤسسات ديمقراطية تعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة، يتضمن هذا الانتقال إجراء إصلاحات سياسية وقانونية تهدف إلى الحد من تركيز السلطة وتعزيز سيادة القانون وتمكين المواطن من المشاركة الفعالة في الانتخابات والأنشطة السياسية .

[1] هدى ميتكيس،الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث في اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والادارة العامة، 1999، ص138

[2] LeonardoMorlino ,Transitionstodemocracy :whattheorytograspcomplexities ,roma :LuissGuidoCarli ,2014 ,p 2

[3] يونس مسعود، التحول الديمقراطي: مقاربة نظرية مفاهيمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مارس 2014، ص 149

علاقة التحول الديمقراطي بالانتقال الديمقراطي :هي علاقة وثيقة حيث يعتبر كل من المفهومين مرتبطين بعملية التغيير السياسي من أنظمة سلطوية إلى أنظمة ديمقراطية، حيث أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، ويعتبر من أخطر المراحل نظرا لازدياد خطر الارتداد منها إلى الحكم السلطوي ووصفها (آدم برجيفوركسي)منظر بولندي بأنها تشبه آلة الغزل فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى أعلى فهي أيضا يمكن أن تهبط وتدور الى أسفل بطريقة شديدة وسريعة . [1]

3- الترسيخ الديمقراطي :

هو المرحلة التي تلي الانتقال الديمقراطي ويقصد به تثبيت قواعد الديمقراطية بحيث تصبح الديمقراطية الخيار الوحيد المقبول لتداول السلطة في المجتمع .

ويعرف "WhiteheadLawrence" أن "الرسوخ الديمقراطي يتضمن التزامات وتعهدات على المبدأ أكثر من المؤسسات على قواعد اللعبة الديمقراطية"، ويعرف جون لينز مرحلة الرسوخ الديمقراطي بأنها "حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ببساطة فإن الديمقراطية يجب النظر إليها على أنها اللعبة الوحيدة في المدينة "[2]

ومنه **فالتعريف الاجرائي** للترسيخ الديمقراطي هو: العملية التي تهدف إلى تعزيز وتقوية المؤسسات والممارسات الديمقراطية داخل الدولة، بحيث تصبح جزءا أساسيا من النظام السياسي والثقافة الاجتماعية، يتضمن الترسيخ الديمقراطي تفعيل المبادئ الأساسية مثل حقوق الانسان والمشاركة السياسية الفعالة والحريات العامة بالإضافة إلى ضمان استقلال القضاء وشفافية المؤسسات يتم ذلك من خلال التفاعل المستمر بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني وتطوير آليات لضمان استدامة الممارسات الديمقراطية وحمايتها من التراجع أو الانحراف .

علاقة التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي يميز كثير من المفكرين بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى فحدوث التحول الديمقراطي ليس معناه استمراره وتعزيزه، فمرحلة التحول تحدد و ترسم مبدئيا أساليب وقواعد لحل الخلافات والصراعات السياسات بطريقة سلمية ومن المفترض أنها تنتهي عند اصدار دستور جديد واقامة انتخابات حرة ولكن هذا التحول الناجح لديمقراطية لا يضمن استقرار للديمقراطية فانقلابات عسكرية و أحداث

[1] علي سعيد شين، مرجع سابق، ص 42

[2] نفيسة زريق، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر واشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق)مذكرة ماجيستير، جامع الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009،ص 21

عنف أخرى قد تكون هي النهاية لهذه الأنظمة ، ان عملية الترسيخ الديمقراطي تحتاج إلى قبول كافة القوى الأساسية في المجتمع للعملية الديمقراطية .[1]

المطلب الثاني: مراحل وأنماط التحول الديمقراطي

أولا: مراحل التحول الديمقراطي:

يعد الانتقال من اللاديمقراطية إلى الديمقراطية سيرورة معقدة تنطوي على مراحل عدة، على من الرغم من صعوبة التثبت من نقطة بدء مرحلة وانتهاء أخرى ، وتمر عملية التحول الديمقراطي عبر مراحل متسلسلة تبدأ من انهيار النظام الاستبدادي إلى بناء هياكل الحكم الجديدة ثم إلى تحقيق نضج مجتمعي واقتصادي يضمن استدامته، وهذه المراحل هي كما يلي:

1- مرحلة القضاء على النظام التسلطي:

تعد هذه المرحلة المدخل الأساسي لأي عملية تحول ديمقراطي، تتمثل في إضعاف أو تفكيك البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام السلطوي أو الاستبدادي القائم وتحدث غالبا نتيجة تراكم أزمات داخلية مثل الفساد، سوء الادارة، التدهور الاقتصادي أو بسب ضغوط خارجية متزايدة، وتتخذ عملية أنهاء النظام أشكالا متعددة فقد تكون عن طريق الثورة الشعبية أو عن طريق النخبة الحاكمة نفسها وتبرز في هذه المرحلة أهمية وجود قوى اجتماعية وسياسية قادرة على تقديم بدائل للنظام القديم .[2]

وتشمل هذه المرحلة ما يلي[3]:

1- **تراجع شرعية النظام:** في هذه المرحلة تبدأ الشرعية القديمة بالانهيار وتتكشف هشاشتها أمام ضغوط الداخل و الشارع، وترتبط بفشل الأداء الايديولوجية في تجنيد الرأي العام حول الأهداف التي يرسمها النظام، وبروز ايديولوجية بديلة معارضة تحمل مطالب الجماهير وتدافع عليها، وعند رفض النظام التسلطي التخلي على السلطة يقع الصدام .

2- **ضعف الأداء الاقتصادي:** يتمثل في عجز النظام عن ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية وغياب آليات التوزيع العادل للثروة.

3- **بروز الرفض الشعبي:** للوضع الناتج عن ممارسات النظام التسلطي، واندلاع الحركات الاحتجاجية المطالبة بإسقاط النظام أو تفكيك مؤسساته الأمنية والقمعية.

---

[1] علي سعيد شين، مرجع سابق، ص 43

[2] هالة جمال ثابت، ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا (1986- 1996) رسالة ماجيستير، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1999، ص22

[3] هدى ميتيكس، مرجع سابق، ص 20

2- **مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي:** يتم اتخاذ قرار التحول عندما يستجيب النظام لضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية بغرض التكيف والحفاظ على ذاته وقد توجد في هذه المرحلة مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، مما يضطر الديمقراطيين والسلطويين إلى تقاسم السلطة فيما بينهم سواء بالصراع أو الاتفاق[1]،وتعتبر هذه المرحلة خطيرة نظرا لازدياد خطر الارتداد فيها إلى الحكم السلطوي أذا فشلت القوى السياسية في التوافق أو إذا عادت قوى النظام القديم للتغلغل داخل مؤسسات الدولة، أثناء هذه المرحلة يتم اتخاذ القرار بعملية التحول الديمقراطي، وتتواجد فيها كل مؤسسات وسلوكيات النظام القديم والحديث، مما يجعل المعتدلين والمتشددين يتقاسمون السلطة إما الصراع أو الاتفاق، كما يتم وضع مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين فيلتزم المحكومين بطاعة الحاكم والقبول بقواعد اللعبة السياسية [2] .

3- **مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي:** بعد اسقاط النظام التسلطي أو تراجعه واتخاذ قرار التحول الديمقراطي، تأتي مرحلة بناء المؤسسات الديمقراطية الجديدة، حيث يصبح الاعتقاد لدى الفاعلين السياسيين الرئيسيين بعدم وجود بديل عن العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة وبالتالي يتحقق التماسك الديمقراطي بتخلي النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم وفي نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تفرز القواعد الديمقراطية، كما أن رضا النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات وتحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال اخضاع الجيش و أجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة كلها مسائل من شأنها تحقيق الدعم والتماسك الديمقراطي .[3]

حيثتهدف هذه المرحلة إلى بناء المؤسسات الديمقراطية وتثبيت قواعد حكم الشعب عبر[4]:

- صياغة دستور جديد يضمن مبدأ التداول السلمي على السلطة، والفصل بين السلطات ويكرس الحقوق والحريات ومبدأ المساواة .

-ارساء مؤسسات مستقلة لمراقبة الأداء وضمان سيادة القانون

-تعزيز الثقافة الديمقراطية عبر وسائل الاعلام والمدارس والجامعات .

.-إجراء انتخابات تعددية حرة ونزيهة .

- تأسيس قضاء مستقل وهيئات رقابية لمكافحة الفساد وضمان الشفافية

[1] علي خليفة الكوراي، مداخل الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005،ص 56

[2] هدى ميتيكس ، مرجع سابق، ص 21

[3] علي خليفة الكواري، مرجع نفسه، ص 57

[4] مصطفى علام، التحول الديمقراطي في أفغانستان والواحة 2001-2010، من منظور مقارنة، رسالة ماجيستير، جامعة الدول العربية ،معهد للبحوث والدراسات العربية، قسم للبحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2012، ص 16

.-إعادة بناء أجهزة الأمن بما يخدم حماية المواطنين وليس خدمة السلطة .

- تقوية المجتمع المدني وإتاحة حرية التعبير والتنظيم

3- مرحلة النضج الاجتماعي والاقتصادي: بعد تجاوز مرحلة بناء النظام الديمقراطي تبدأ مرحلة ترسيخ الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع، وتعتبر هذه المرحلة أعلى مراحل التطور الديمقراطي حيث تتضمن عمليتين مترابطتين وان كانت مستقلتين وهما تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والتي تجعل مختلف فئات الوطن فاعلين لهم حقوق والتزامات متساوية في تقرير أي القرارات التي تقوم المؤسسة باتخاذها مع تحقيق الديمقراطية الاقتصادية التي تتضمن توزيع متساوي للسلع والخدمات والثروة والدخل والتعليم والصحة والسكان وتحقيق العمليتين يتحسن أداء النظام الديمقراطي وبما يزيد قدرة و كفاءة المواطنين في المشاركةويتجسد ذلك من خلال[1]:

-احترام نتائج الانتخابات مهما كانت النتائج .

-إرساء ثقافة التسامح وقبول التعددية والاختلاف .

-دعم دور المؤسسات المستقلة والاعلام الحر في تعزيز المساءلة والشفافية .

على المستوى الاجتماعي والاقتصادي تتطلب هذه المرحلة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، إذ لا يمكن تحقيق ديمقراطية مستقرة دون معالجة مشكلات الفقر والبطالة والفوارق الاجتماعية، فالديمقراطية بحاجة إلى مواطنين يتمتعون بالحد الأدنى من الاستقلالية الاقتصادية والوعي الاجتماعي الذي يمكنهم من المطالبة بحقوقهم وحمايتها، وتكمن أهمية هذه المرحلة في الانتقال من ديمقراطية شكلية قائمة فقط على الانتخابات، إلى ديمقراطية حقيقية تتجسد في كافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعية .[2]

يتبين من خلال مراحل التحول الديمقراطي أن الانتقال من النظم السلطوية إلى الديمقراطية أن هذا المسار يتسم بالتعقيد والتداخل بين العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية، فلا يكفي تغيير شكل النظام السياسي لقيام ديمقراطية حقيقية بل يتطلب الأمر ثقافة ديمقراطية داعمة ومؤسسات قوية قادرة على حماية الحقوق والحريات، فكل مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تحمل تحدياتها الخاصة ويعد النجاح في تجاوزها ضرورة لضمان بناء نظام ديمقراطي راسخ، وإن فهم هذه المراحل بدقة يسمح بتفسير النجاحات والاخفاقات التي شهدتها تجارب التحول الديمقراطي .

ثانيا: أنماط التحول الديمقراطي

لم يقتصر انشغال دارسوا التحول الديمقراطي على محاولة ايجاد تعريف شامل للظاهرة وتحديد أسبابها وإنما انصرف أيضا إلى بيان الأنماط التي تتبعها عملية التحول الديمقراطي، ويقصد بأنماط

[1] عبد الله بلقزير، يوسف صواني وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص46

[2] علي سعيد شين، مرجع سابق، ص 38

التحول تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحول والإجراءات التي اتبعتها للإطاحة بنظام غير ديمقراطي وإحلال نظام ديمقراطي محله ويمكن تحديد الأنماط في ثلاثة مسارات نظرية للتحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي وهي كالآتي:

1- **التحول من أعلى:** لقد أشار هنتغتون إلى ان هذا النمط يحدث عندما "تبادر النخبة الحاكمة سواء مدنية أو عسكرية بتحويل النظام باتجاه الديمقراطية وتلعب دورا حاسما في إنهاء النظام السلطوي وتحويله لنظام ديمقراطي" [1] حيث يلاحظ في هذا النمط أن المبادرة تأتي من أعلى، أي من قمة النظام الحاكم كما أوضح أن "العسكريين أو الأنظمة العسكرية في معظمها تتبع استراتيجية التحول حيث يكونون أكثر استعدادا للتحول الديمقراطي ولا يعتبرون أنفسهم حكاما دائمين للبلاد وإنما يعتقدون أنهم لمجرد تصحيحهم للأخطاء التي دفعتهم لتولي السلطة سوف يتنازلون عنها ولكنهم يحتفظون لأنفسهم بالحق في العودة للسلطة مرة أخرى عندما تكون هناك ضرورة لذلك أو عندما تتهدد مصالحهم وهذا يعني أن قادة النظام السلطوي هم الذين يلعبون دورا حاسما في إنهاء نظامهم وتحويله إلى نظام ديمقراطي" [2]، وعلى الرغم أن هذا النوع من التحول يأتي بمبادرة من السلطة الحاكمة إلا أنه لا يعني إلغاء دور الجماهير، فقد يحدث التحول الديمقراطي إثر وطأة الضغوط الشعبية، كما أنه في هذا النمط قد لا يكون الدافع للإصلاح الايمان بمبادئ التحول الديمقراطي ولكن قد تكون تحديات داخلية أو خارجية تحتم على القيادة السياسية الاتجاه في هذا الطريق، وبهذا الخصوص يرى "هنتجتون"أن "الاعتبارات الأمنية والأسباب المحلية هي التي تقود إلى التحول الديمقراطي حيث يجد الحاكم نفسه عرضة للخطر من الداخل أكثر من الخارج فيقوم بعملية التحول خوفا من أن يقوم شخص آخر بذلك"[3]، وهناك الكثير من الدول عرفت تحول ديمقراطيا من أعلى كإسبانيا التي تعتبر أوضح مثال على ذلك وزامبيا التي مرت بعملية تحول ناجحة حيث بادرت القيادة فيها إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد والأخذ بالتعددية الحزبية استجابة لمتطلبات المجتمع، والبرازيل التي يؤرخ لبدايات تحولها إلى الديمقراطية في عام 1973 وتم تعزيز التحول نحو الديمقراطية في عام 1985بانتخاب رئيس مدني للبلاد .[4]

ان هذا النمط تقوده القيادة السياسية أو جناح الإصلاح في النخبة الحاكمة والذي غالبا ما يكون فيه ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف، فإن عملية التحول طبقا لهذا النمط تتم بشكل تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة .

---

[1] صامويل هتنغتون، مرجع سابق، ص197

[2] أماني عبد اللطيف، محمد محمود، التحول الديمقراطي في روسيا (1990- 2008) رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2011، ص47

[3] صامويل هتنغتون، مرجع نفسه، ص 198

[4] - مقال: " أنماط التحول الديمقراطي في العالم الثالث"، من الموقع: http://www.aljazera.net/exerces/NR/10721019 fif3.htm

2- نمط التحول عن طريق التفاوض: هذا النمط يطلق عليه "صامويل هينتغتون" الإحلال التحولي حيث تأتي المبادرة المشتركة من قبل قيادة النظام والقوى الاجتماعية المختلفة فيه، بهدف التوصل إلى أسس مشتركة للتخلي عن النظام غير الديمقراطي وإقامة نظام الديمقراطي بديل وذلك من خلال انخراط النظام الحاكم في حوار مثمر مع القوى السياسية المختلفة وذلك رغبة في الوصول لميثاق يحافظ على كل القوى السياسية الفاعلة ومن ثم الوصول إلى نظام ديمقراطي، وتحدث عملية الاحلال التحولي عندما يدرك كل من الطرفين القوة النسبية للطرف الآخر، وقد تحدث "صامويل هينتغتون" عن الأسباب الرئيسية للتحول الديمقراطي من خلال هذا النمط وهي[1]:

-فقدان النظام للشرعية التي كان يتمتع بها .

-تردي الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي إلى إخفاق النظام في تلبية الحد الأدنى من المطالب والاحتياجات للشعب .

-ضغوط خارجية عن النظام سواء كانت معونات عسكرية أو مساعدات اقتصادية تربط بين الاصلاح السياسي وهذه المعونات .

-عجز القوى السياسية عن الإطاحة بالنظام القائم واستبداله بنظام آخر .[2]

وتأتي أهمية هذا الأسلوب التفاوضي بالنظر إلى تعدد وتنوع المصالح للقوى الاجتماعية والسياسية وكذلك الدور الذي تتطلع المؤسسة العسكرية إلى القيام به في السياسة وميل الجماهير للمشاركة في صنع القرار مما يجعل التفاوض الأكثر مناسبة في كثير من الأحيان لإحداث التغيرات المطلوبة على مختلف المستويات[3]،ومن أبرز الحالات التي أخذت بهذا النمط التفاوضي حالة جنوب افريقيا في عام 1989-1990 من خلال المفاوضات التي دارت بين "دي كليرك ونيلسون مانديلا" الذي كان يتزعم المؤتمر الوطني الافريقي آنذاك، وكولومبيا وفنزويلا في عام 1985.

يحدث هذا النوع من الانتقال على أرضية اتفاق يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، ويتم ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين .

3-التحول من أسفل: يعد أكثر الأنماط يتم بالعنف وغالبا ما يحدث استجابة لضغوط اجتماعية وأزمات داخلية اقتصادية وسياسية ، فيأتي التحول الديمقراطي في أعقاب صراعات ومظاهرات شعبية عنيفة ومطالبات من قبل الشعب بإنجاز الإصلاحات المنشودة ، كما تتسم بضعف القيادات

[1] صامويل هينتغتون، مرجع سابق، ص 227

[2] ايمان أحمد عبد الحليم مهدي، التحول الديمقراطي والأمن القومي، مع التطبيق على مصر والعراق1991-2005، رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص27

[3] حمدي عبد الرحمن حسين، ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا : للقضايا والنماذج وآفاق المستقبل السياسة الدولية، العدد 113،1993، ص 18

القائمة على النظام في مواجهة قوى المعارضة بالقدر الذي يسمح لقوى المعارضة بإطاحة النظام القائم، على نحو ما جاء في حالات ألمانيا الشرقية والأرجنتين ورومانيا، حيث بدأت قوى النظام في فقد قوتها ومصداقيتها وشعبيتها على المستوى الاجتماعي في ظل تنظيم معارضة استمدت قوتها من ضعف النظام ومن خلال التأييد الشعبي الذي ضاق بنظامه واخفاقه في تحقيق الجد الأدنى من احتياجاته مما أفضى مما أفضى إلى إحلال قوى المعارضة محل النظام القائم، ويشمل عملية التحول من أسفل لثلاث مراحل مميزة أولها: الكفاح لإسقاط الحكومة وثانيها: سقوط الحكومة وثالثها: الكفاح بعد سقوط الحكومة، فالنظام السلطوي يقوم لأن الحكومة أقوى من سياسيا من المعارضة ويتم إحلالها حين تضعف الحكومة عن المعارضة .[1]

إن هذا النمط من الانتقال يعكس حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين الحكومة وقوى المعارضة لصالح الأخيرة وخاصة عندما تنهار شرعية النظام وتتصدع النخبة الحاكمة ويتخلى الجيش عن مساندة النظام التسلطي إلى جانب وجود تأييد شعبي كبير للمعارضة، ومن أمثلة نجاح هذا النمط في عملية التحول الديمقراطي نجاح الحركات الاحتجاجية في كل من ليبيا ومصر واليمن على اجبار بعض الرؤساء تلك الدول على التنازل عن مناصبهم تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة، التي طالبت بملاحقتهم قضائيا على انتهاكهم لحقوق الانسان وجرائم جنائية ومخالفات مالية ارتكبوها أو شاركوا مع قياداتهم في ارتكابها .[2]

4-نمط التحول من خلال التدخل الأجنبي: ويحدث هذا النمط من التحول عندما يرتبط بحروب وصراعات تؤثر فيها وتحكمها مصالح داخلية وإقليمية ودولية، وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح اصلاحي داخله وعجز قوى المعارضة عن تحديه و إطاحته بسبب ضعفها نتيجة لسياساته القمعية . وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوى بالتدخل العسكري الخارجي الذي يحدث لأسباب مختلفة، كإلحاق الهزيمة بنظام دكتاتوري والتدخل لأسباب انسانية ووضع حد لحرب أهلية . . . . . إلخ على غرار التدخل الانساني من قبل حلف الناتو في الثورة الليبية في عام 2011 .[3]

أو عن طريق الدول والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية لنفوذها القوي والمؤثر في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة، فخلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي تقلصت قدرات هذه الدول الفقيرة على تبني برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية وأصبح الكثير منها يعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض الدول الغربية والمؤسسات الدولية

[1] أماني عبد اللطيف محمود، مرجع سابق، ص 51

[2] عبد الغفار رشيد القصيبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة: مكتبة الآداب،2004، ص23

[3] ثناء فؤاد، عبد الله، آليات التغيير في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 116

المانحة التي طالبتها بالشروع في عملية الديمقراطية وربطت استمرارية الإعانات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات الديمقراطية والإصلاح السياسي .

وهناك العديد من الأمثلة المعاصرة على قيام الفاعلين الخارجيين بتشجيع وتدعيم التحول الديمقراطي، سواء عن طريق التدخل العسكري المباشر أوعن طريق المعونات الاقتصادية، وكانت هذه العوامل الخارجية مؤثرة وأحيانا حاسمة خاصة بعد الهزيمة في حرب ولقد حدث ذلك في العديد من البلدان ففي اليابان بعد 1945 فرضت الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات والعمليات الديمقراطية الليبرالية، وحتى بدون هزيمة في حرب شرعت بعض البلدان الإفريقية في عمليات الديمقراطية نتيجة للضغوط نتيجة للضغوط الخارجية والتي لم تكن من المحتمل بدونها أن تحدث عملية التحول الديمقراطي في هذه الدول وبهذه السرعة .[1]

إن الفاعلين الخارجيين مهما كانت درجة قوتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية لمدة طويلة على بلدان لا ترغب في ذلك فقد يؤدي التدخل الأجنبي إلى تغيير التوازن لصالح عملية الديمقراطية، غير أن الديمقراطية لن تترسخ وتزدهر إلا عندما تتوفر اشتراطات وعوامل داخلية محددة .

ومن خلال دراسة أنماط التحول الديمقراطي وتجاربها، ان طريقة التحول تؤثر على نوع أو طبيعة النظام الديمقراطي الجديد كما تؤثر على فرص واحتمالات استمراره وترسيخه في مرحلة ما بعد التحول حيث أكدت تجارب التحول الديمقراطي على أن التحول السلمي الذي تم بمبادرة من النخبة الحاكمة أو عن طريق التفاوض بين الحكومة والمعارضة أو بعد إطاحة النظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية، في مقابل التحول العنيف يكون غالبا مقرونا بدرجة أدنى من الديمقراطية وفرص أقل لاستمرار النظام الديمقراطي و استقراره، أما التحول الناتج عن التدخل العسكري المباشر فقد نجح في بعض حالات قليلة وفشل حالات أخرى . [2]

المطلب الثالث: مداخل التحول الديمقراطي

تعد عملية التحول الديمقراطي من العمليات السياسية والاجتماعية المعقدة، التي تتداخل فيها مجموعة من العوامل البنيوية والفاعلين المحليين والدوليين، لفهم ديناميكيات هذه العملية، قدم الباحثون عدة مداخل نظرية تفسرها من زوايا مختلفة، وتتمثل أبرزها في: المدخل التحديثي، المدخل الانتقالي والمدخل البنيوي، نعرضها فيما يلي :

أولا: المدخل التحديثي:

[1] عبد الغفار رشيد القصيبي، مرجع سابق، ص24

[2] علي سعيد شين، مرجع سابق،ص 58

ينطلق هذا المدخل من فرضية أساسية مفادها أن التحديث الاقتصادي والاجتماعي يفضي تلقائيا إلى تحول سياسي ديمقراطي، ذلك أن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية، بحيث نجد أن "آدم سميث" أول من عبر هذا الاتجاه من خلال كتابه "ثروة الأمم" لتأكيده على الليبيرالية السياسية كشرط للأداء الفعال للسوق، الذي يعتبره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فبالنسبة "لآدم سميث" الحكومة التي تحكم أقل هي التي تتيح مجالا اكبر للحرية الفردية والمنافسة إلا أن المعالجة الأكثر دقة وانتظاما لهذا المدخل فيما يتعلق بالارتباط بالديمقراطية والتنمية كانت لعالم الاجتماع الأمريكي "سيمور مارتن ليبيست" في بعض مقالاته، حيث يؤكد أن من نتائج التنمية الاقتصادية نشوء ولاء وطني، يترافق مع وجود قبول المؤسسات القائمة والتسليم بشرعيتها في القرارات الحاسمة، فوفقا لأطروحة "ليبيست" أن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

4- **أبعاده:** وهيكمايلي[2]:

1- **البعد الاقتصادي:** يشير إلى أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع الدخل الفردي، حيث يساعد تحسن الوضع الاقتصادي في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتوفير الموارد اللازمة لبناء مؤسسات ديمقراطية فعالة .

2- **البعد التعليمي:** يركز على دور التعليم في نشر الوعي السياسي وتعزيز ثقافة الحوار والمشاركة، حيث يصبح المواطن أكثر قدرة على فهم حقوقه وواجباته .

3- **البعد الثقافي:** يرتبط بالتحول من القيم التقليدية نحو القيم المدنية الحديثة، مثل التسامح والتعددية واحترام حقوق الانسان .

4- **البعد التكنولوجي:** يلعب الاعلام والاتصال دورا في تعزيز حرية التعبير والرقابة الشعبية، كما تعزز مشاركة الشباب والطبقات المهمشة وتنشر قيم الانفتاح والديمقراطية، مما يسهم في دفع عجلة التحول

عموما يحاول المقاربة التحديثية التأكيد على نمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل دولة التحديثية (دولة المؤسسات) يؤدي إلى قبول شرعيتها في ممارسة السلطة وتطبيق القانون مع بروز مؤشرات تدل على زيادة دخل الفرد وانتشار التعليم واستخدام أدوات الاتصال والنقل الحديثة من شأنها تساعد على ولادة الديمقراطية وتعزيزها، فالدراسات الحديثة أكدت على وجود علاقة وطيدة إيجابية بين التطور الاقتصادي والديمقراطية .[3]

---

[1] JulianWucherpfenningandFranziskaDeutsch" ,ModernizationandDemocracy :TheoriesandEvidenceRevisited ,LIVING REVIEWS IN DRMOCRACY ,2009 ,?p 1

[2] ابراهيم يعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مصر :قباء النسر والتوزيع، 2000، ص 67

[3] زاهي المغيربي "المداخل النظرية للتحول الديمقراطي، عبر الموقع: www, hewarat, /frum/com showpost,php

ثانيا: المدخل البنيوي: يركز المدخل البنيوي في تفسير عمليات التحول الديمقراطي على عمليات التغير التاريخي الطويلة المدى، أو مفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة، حيث توجد في جميع المجتمعات العديد من بنى السلطة والقوة تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم، ومن ناحية أخرى فإن الفرد جزء من تلك البنى الموروثة من الماضي ويساهم مع الآخرين في استمراريتها[1] وتتمثل الدراسة الكلاسيكية ل "بارنجتون مور" الذي اعتمد على المقارنة بين المسار التاريخية الذي اتخذته إنجلترا والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية) والمسار الذي انتهجنه اليابان وألمانيا (مسار الفاشية) وروسيا والصين (مسار الشيوعية) وتمت المقارنة في اطار العلاقات المتفاعلة بين أربع بنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاث منها طبقات اجتماعية وهي الفلاحين وطبقة ملاك الأراضي ,الارستقراطية والبرجوازية الحضرية والبنية الرابعة هي الدولة وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف البنى[2]،والدولة وضعت مجموعة من الشروط لتحقيق التنمية الديمقراطية أهمها[3]:

-تحقيق نوع من التوازن والتحول نحو الزراعة التجارية .

-إضعاف ارستقراطية الأرض .

-الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والارستقراطية في موجة تحالف العمال والفلاحين .

-انفكاك فوري عن الماضي بقيادة البرجوازية .[4]

- **أبعاده[5]:**

1- **البنية الطبقية:** يولي أهمية للعلاقة بين الطبقات الاجتماعية (البرجوازية، العمال، الفلاحون، النخب . . . .)، يرى أن الديمقراطية قد تنشأ من تحالفات طبقية معينة أو صراع بين القوى الصاعدة والقديمة، الطبقة الوسطى تلعب محوريا كرافعة للتحول الديمقراطي .

2- **بنية الدولة:** نوع الدولة (مركزية أم لا مركزية، ريعية أم منتجة) يؤثر في امكانية التحول، الدولة القوية والمؤسساتية تسهل الانتقال الديمقراطي عبر المؤسسات مستقرة، أما الدولة الريعية أو الأمنية فتقاوم التحول نظرا لاعتمادها على الولاءات وليس على المشاركة .

3- **البنية الاقتصادية:** يتناول عدم العدالة في توزيع الثروات، والفساد البنيوي وغياب التوازن التنموي بين المناطق، كما يرى أن اصلاح الاقتصاد يعد شرطا بنيويا للتحول السياسي .

---

[1] زاهي المغيربي، مرجع سابق.

[2]شهرزاد الصحراوي، هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، دراسة مقارنة الجزائر المغرب، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد خيضر، 2012،ص 28

[3]زاهية المغيربي،مرجع سابق

[4]علي سعيد شين، مرجع سابق، ص 68

[5]علي كريم خضير، التحول الديمقراطي: المفهوم الاليات والمعوقات، عمان: دار صفاء النسر والتوزيع، 2012، ص 45

4- **بنية المجتمع المدني:** يعطي أهمية لقوة وضعف المجتمع المدني كفاعل بنيوي، ويرى أن المجتمعات التي تعرف تنظيمات مستقلة (نقابات، جمعيات، منظمات حقوقية . . .) تكون أكثر استعدادا للديمقراطية .

ان هذا المدخل يستند على الافتراض أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبيرالية أو نحو أي شكل سياسي آخر يتشكل ويتحدد بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب .[1]

ثالثا: المدخل الانتقالي: يرى أصحاب هذا المدخل أن عملية التحول الديمقراطي تتم من خلال دور النخب السياسية في عملية اتخاذ القرارات من البدائل المتاحة مشددة على أهمية الثقافة السياسية والتغير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية أي من خلال دراسة آليات الانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية.

وقد حدد الباحث السياسي "دانكورتروستو" من خلال دراسة مقارنة بين تاريخ كل من تركيا والسويد كمسار عام تتبعه كل الدول خلال عملية التحول الديمقراطي أربع مراحل أساسية وهي[2]:

مرحلة تحقق الوحدة الوطنية: من خلال بدء نشوء هوية سياسية مشتركة لدى الأغلبية العامة من المواطنين .

1- **مرحلة الصراع السياسي:** يمر المجتمع بمرحلة اعدادية، وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نتائجه الرئيسية وليست نتاجا لتطور سلمي وكما يقال "تلد من رحم الصراع" .

2- **مرحلة القرار:** في هذه المرحلة التاريخية تقرر أطراف الصراع السياسي بداية عملية التحول الديمقراطي من خلال تبني قواعد ديمقراطية والتوصل إلى حلول وسطى تمنح حق المشاركة السياسية .

3- **مرحلة التعود:** في هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية والتكيف معها بصورة تدريجية إلى أن تصبح مع الوقت عرف اجتماعي راسخا، ويرى روستو أن قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها(تهميش)، ولأهمية هذه المقاربة قام العديد من الباحثين بتطويرها أمثال : أودونيل وشين وجوان لينز اللذين ركزوا على المرحلة الانتقالية التي يبدأ فيها

---

[1] زاهي المغيربي "المداخل النظرية للتحول الديمقراطي، عبر الموقع: www. Hewarat.com/forum/showpost.php

[2] ياسر قطيشات، المجتمع المدني والديمقراطية، رؤية من صلب النظرية في الوقت العربي، من الموقع:www.yessor.quectact.maktoobblog.com

النظام التسلطي بالانتفاع وتحقيق قيود على بعض الحريات المدنية والسياسية والتي لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية.[1]

- **أبعاده:** وتتمثل[2]:

1- **النخب السياسية:** تعد النخب السياسية من أبرز الفاعلين في تحديد مسار الانتقال، بعض النخب تختار الإصلاح التدريجي لتجنب الانفجار الشعبي أو الدولي، وفاعلية النخب في الحوار والتفاوض تحدد مدى نجاح التحول .

2- **المفاوضات السياسية:** يتم الانتقال عبر تعاقدات سياسية مثل الاتفاقات الدستورية، أو مؤتمرات الحوار الوطني، هذه المفاوضات تؤسس لمرحلة انتقالية يتم فيها السلطة تدريجيا، وتشمل ترتيبات لضمان مصالح جميع الأطراف ومنع الانتقام أو الاقصاء .

3- **الظرفية السياسية (أزمات _ضغط شعبي):** التحول غالبا ما يحفزه حدوث أزمة (مالية، سياسية، احتجاجات . . . .)، ويدرس كيفية استغلال هذه اللحظة للضغط على النظام القائم ودفعه نحو الاصلاح .

فإن هذا المدخل يركز على لحظة التحول ذاتها من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، وما يصاحبها من قرارات سياسية وتحالفات وتفاوض بين الفاعلين السياسيين .[3]

[1] يوسف الشويري، الليبيرالية والديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005، ص 54

[2] زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص 55

[3] ابراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مصر: قباء للنشر والتوزيع، 2000، ص 67

المبحث الثالث: التحول الديمقراطي في الوطن العربي

شهد الوطن العربي خلال العقود الأخيرة تحولات سياسية واجتماعية متفاوتة، أثارت نقاشا واسعا حول امكانية الانتقال نحو أنظمة ديمقراطية، وقد تزامنت هذه التحولات مع مطالب شعبية متزايدة بالتغيير، ويعد فهم طبيعة مظاهر هذا التحول والوقوف على محدداته خطوة أساسية في تحليل واقع التجارب السياسية في المنطقة.

المطلب الأول: مظاهر التحول الديمقراطي في الوطن العربي

منذ مطلع الألفية الثالثة وخصوصا بعد أحداث "الربيع العربي" شهد الوطن العربي عدة مظاهر تشير إلى وجود حراك نحو التحول الديمقراطي وإن اختلفت درجته من دولة إلى أخرى، تتجلى هذه المظاهر في عدة جوانب أبرزها:

1-الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية: يعد الانفتاح السياسي والتعددية من أبرز مؤشرات التحول الديمقراطي، حيث يعكس قدرة الأنظمة السياسية على تقبل مشاركة مختلف التيارات الفكرية والسياسية، وقد شهدت بعض الدول العربية تحولات متفاوتة في هذا الجانب فبعد سنوات من الحكم الأحادي وهيمنة الحزب الواحد في الأنظمة السلطوية، بدأت العديد من الدول العربية بالانفتاح السياسي تدريجيا ولسماح بإنشاء أحزاب سياسية ولو بشكل محدود ومراقب وهو ما أتاح قدرا من التنافس السياسي والتنوع في الرؤى والبرامج، ففي العراق مثلا شكل سقوط نظام صدام حسين سنة 2003 لحظة مفصلية نحو الانفتاح السياسي إذ تم اعتماد دستور ديمقراطي جديد سنة 2005 وأجريت أول انتخابات تشريعية حرة بمشاركة طيف واسع من الأحزاب السياسية الكردية والعربية، الشيعية والسنية ما أعطى دفعة قوية لمسار التعددية، أما في الجزائر فقد تم إدخال التعددية الحزبية رسميا منذ مطلع التسعينات ورغم تجميد بعض الأحزاب كالجبهة الاسلامية للإنقاذ بعد العشرية السوداء إلا أن الحراك الشعبي لسنة 2019 أدى إلى تعديل دستوري جزئي عام 2020 أعاد فتح النقاش حول آليات الانفتاح السياسي .[1]

2-تعديل الدساتير وسن قوانين جديدة: من أبرز ملامح التحول الديمقراطي قيام بعض الدول بإصلاحات دستورية هدفت إلى تقليص سلطات الرئاسة وتعزيز الفصل بين السلطات وترسيخ مبادئ التعددية والمساءلة وحقوق الإنسان[2] . سبيل المثال مصر شهدت بعد ثورة 25يناير 2011 تعديلا دستوريا جزئيا تضمن تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وتأكيدا على تداول السلطة قبل أن يتم اعتماد دستور جديد سنة 2014 بعد الاطاحة بنظام محمد مرسي، تضمن مبادئ أكثر وضوحا في

[1] أحمد أبوزيد، التحول الديمقراطي في الوطن العربي: الواقع المأمول، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2016، ص 87

[2] عبد السلام الفيتوري، التحول الديمقراطي في ليبيا بعد2011: الفرص والتحديات، مجلة العلوم السياسية، ع 12، جامعة مصراته، 2018، ص 115

ما يتعلق بفصل السلطات وحرية التعبير [1]، أما في السودان فقد جاء الحراك الشعبي في 2018_2019 ليسقط نظام عمر البشير مما أدى إلى توقيع الوثيقة الدستورية الانتقالية في أوت 2019 والتي مثلت أساسا لتقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين، مع التأكيد على إقامة دولة مدنية ديمقراطية عبر اصلاحات قانونية ودستورية لاحقة، تظهر هذه الأمثلة أن تعديل الدساتير وسن قوانين جديدة تمثل خطوة مركزية في التحول الديمقراطي إذ تعكس استجابة ولو نسبية لضغوط داخلية وخارجية بهدف تحقيق توازن أكبر بين السلطات وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين .[2]

3-تنظيم انتخابات تعددية دورية: اتجهت بعض الأنظمة إلى تنظيم انتخابات تعددية سواء على المستوى التشريع او الرئاسي رغم وجود تحديات تتعلق بالشفافية والمصداقية، فإن مجرد عقد انتخابات تعددية يعد خطوة مهمة في مسار التحول الديمقراطي[3]وقد شهد عدد من الدول العربية تجارب مهمة في هذا السياق رغم التفاوت في مستوى الشفافية والنزاهة، فعلى سبيل المثال لبنان ينظم انتخابات برلمانية دورية كل أربع سنوات منذ اتفاق الطائف سنة 1989 في ظل تعددية حزبية وطائفية واسعة، وان كانت العملية الانتخابية ماتزال تواجه انتقادات تتعلق بالتأثير الطائفي، وكما شهدت ليبيا تنظيم أول انتخابات تشريعية حرة سنة 2012 بعد سقوط نظام "القذافي" رغم عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية لاحقا، تظهر هذه الأمثلة أ، تنظيم انتخابات التعددية والدورية يعد مؤشرا رئيسيا على بداية أو تقدم مسار التحول الديمقراطي رغم أن نجاحه يتوقف على الضمانات القانونية والنزاهة والبيئة السياسية التي تجرى فيها الانتخابات . [4]

4-تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام المستقل : لم يعد الفضاء العام حكرا على الدولة كما في السابق بل برزت منظمات المجتمع المدني كفاعلين رئيسيين في الدفاع عن الحقوق والحريات، والمساهمة في تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي، كما ساهم الإعلام (ولا سيما الرقمي) في كسر احتكار المعلومة، ومكن المواطن العربي من التعبير عن رأيه بحرية، يعتبر المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية في دعم عملية التحول الديمقراطي حيث يسهم في ترسيخ قيم المواطنة، وتعزيز المشاركة السياسية ومراقبة أداء السلطة فضلا عن كونه أداة عن التعبير عن مطالب مختلف الفئات الاجتماعية[5]،ففي الأردن ساهمت منظمات المجتمع المدني خاصة في مجال حقوق الانسان في نشر الوعي السياسي وتعزيز ثقافة الحوار رغم التحديات المتعلقة بالتضييق على التمويل الأجنبي

[1] محمد زيتوني،إدارة المرحلة الانتقالية ومسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس ومصر2011-1014(دراسة مقارنة)، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2021،ص 72

[2] عبد الرحمان البزاز، الديمقراطية والتحول السياسي في العالم العربي، دار الفكر العربي، 2020، ص 133

[3] عبد الهادي الزين، التحول الديمقراطي في الوطن العربي:فرص النجاح ومعوقات الفشل، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الدار البيضاء، 2015، ص 102

[4] أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص 88

[5] عبد الرحمان البزاز، مرجع نفسه، ص 135

والقيود القانونية المفروضة على بعض الجمعيات، وفي لبنان تشكل منظمات المجتمع المدني قوة ضاغطة في القضايا البيئية وحقوق المرأة والعدالة الاجتماعية وقد برزت بقوة في الحراك الشعبي عام 2019 إذ ساهمت في كسر حاجز الخوف من الطائفية والمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية، بينما في السودان فقد لعبت النقابات والمنظمات الشبابية والمهنية مثل "تجمع المهنيين السودانيين" دورا محوريا في الحراك الثوري سنة 2019 و ساهمت ونظمت الاعتصامات والاحتجاجات التي أدت إلى اسقاط النظام وفتح آفاق جديدة نحو حكم مدني، تدل هذه الأمثلة على أن المجتمع المدني يمثل قاطرة للوعي والمساءلة والدفاع عن الحقوق وكلما اتسعت مساحة عمله بحرية واستقلالية زادت فرص ترسيخ الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية، ويعد تعزيز حرية التعبير والإعلام من أبرز مؤشرات التحول الديمقراطي حيث يتيح للمواطنين والمجتمع المدني ممارسة دورهم في الرقابة والمسألة والتعبير عن الرأي بحرية وهو ما شهدته بعض الدول العربية، مثلا الجزائر شهدت في أعقاب الحراك الشعبي سنة 2019 موجة من الانفتاح الإعلامي والجرأة في تناول القضايا السياسية والاجتماعية وظهرت منصات رقمية مستقلة، رغم وجود بعض الضغوط والقيود القانونية، وفي العراق بعد 2003 حصل توسع كبير في وسائل الاعلام إذ ظهرت مئات الصحف والقنوات الفضائية والإذاعات وعرفت البلاد بكونها من أكثر الدول العربية تنوعا في المشهد الإعلامي رغم التحديات المرتبطة بالاستقطاب السياسي وتهديدات للصحفيين، إن تعزيز حرية التعبير يعد خطوة أساسية في بناء بيئة ديمقراطية لكنه يظل رهينا بالإرادة السياسية ووجود قوانين تحمي الصحافة وتضمن تعددية الآراء دون خوف أو رقابة تعسفية .

5-الانتقال السلمي للسلطة: يظل من أبرز مؤشرات التحول الديمقراطي حصول انتقال سلمي للسلطة بين مختلف الفاعلين السياسيين، فرغم الصعوبات بدأت بعض الدول العربية في إرساء مبدا التداول السلمي للسلطة وهو ما يعد مؤشرا ايجابيا على بداية ترسيخ الممارسة الديمقراطية .، ومن الدول العربية التي تعد نموذجا لهذا النوع من الانتقال وبدرجات متفاوتة من النجاح والاستقرار، مثلا موريتانيا يعتبر انتقال السلطة بين الرئيس "محمد ولد عبد العزيز" وخلفه "محمد ولد الشيخ الغزواني" سنة 2019 نموذجا لانتقال سلمي نادر في العالم السلمي، تمت العملية عبر انتخابات رئاسية شارك فيها عدد من المرشحين وتم اعلان النتائج بقبول داخلي ودولي نسبي مما مثل خطوة إيجابية نحو إرساء تقاليد ديمقراطية رغم محدودية الحريات السياسية والانتقادات الموجهة للعملية الانتخابية، أما في الجزائر رغم أن احتجاجات الحراك الشعبي عام 2019 أجبرت الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" على الاستقالة بعد 20 سنة من الحكم فإن عملية تعيين رئيس مؤقت ثم تنظيم انتخابات رئاسية في ديسمبر 2019 والتي فاز بها "عبد المجيد تبون" تمت دون انقلاب عسكري أو عنف، ورغم أن

أغلب الأنظمة العربية لا تزال تشهد صعوبة في تطبيق هذا المبدأ فإن هذه الأمثلة تعبر عن تحولات تدريجية قد تمهد لتكريس الانتقال السلمي كجزء من الثقافة السياسية العربية . [1]

6-الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية: بدأت بعض الدول العربية بإدخال تحسينات على سجلها الحقوقي، مثل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وضمان حرية الصحافة والتظاهر السلمي وتحسين وضع المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، ورغم هذا التحسن لا يزال هشا في بعض السياقات إلا أنه يعكس نزعة نحو العلاقة بين الدولة والمواطن[2]،وقد شهدت الأردن في السنوات الأخيرة تعديلات على قانون المطبوعات والنشر بالإضافة إلى تعديلات دستورية سنة2011 دعمت استقلال القضاء وكرست حقوق الانسان كما أن الأردن من الدول العربية القليلة التي صادقت على عدد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي المغرب أسس دستور 2011 لمرحلة جديدة في احترام حقوق الانسان اذ نص على المساواة بين الجنسين وحرية الرأي والتعبير .[3]

7-التفاعل الشعبي والمشاركة السياسية: كشفت الانتفاضات الشعبية في العديد من الدول العربية عن تنامي وعي المواطن ورفضه للسلطوية والفساد، فالمشاركة السياسية لم تعد تقتصر على التصويت في الانتخابات بل باتت تشمل التظاهر السلمي والنقاش العام ومراقبة السياسات العمومية[4]، فمثلا في الكويت يعد النظام السياسي من الأنظمة التي تسمح بهامش واسع للمشاركة السياسية حيث توجد انتخابات دورية لمجلس الأمة وتلعب القبائل والمجتمع المدني دورا مهما في التأثير على القرار السياسي وتمارس الرقابة الشعبية على الحكومة عبر النواب ، وأيضا في الجزائر انطلقت احتجاجات سلمية في فبراير 2019 رفضا لترشح عبد العزيز بوتفليقة لهدة خامسة ما أدى إلى استقالته واستمر الحراك لفترة طويلة مطالبا بإصلاحات عميقة وبمشاركة حقيقية للمواطنين في الشأن العام، وقد شكل ضغطا شعبيا أجبر النظام على اعادة تنظيم انتخابات .[5]

من الواضح أن العالم العربي لم يشهد انجازات مهمة من الديمقراطية تغير الوضع القائم حيث يتمحور ما يحدث فقط على الحراك الايديولوجي والسياسي واشكاليات الهوية في أبعادها ودوائرها، وبالتالي معايير الديمقراطية لا تتوفر في الانظمة التسلطية مقارنة بالنظام الديمقراطي والمتمثلة أساسا في المشاركة السياسية والتعددية وتداول السلطة بطريقة سلمية عن طريق انتخابات حرة وشفافة .

[1] محمد زيتوني، مرجع سابق، ص166

[2] عبد الهادي الزين، مرجع سابق ، ص 103

[3] هشام الشناوي، النظم السياسية العربية والتحول الديمقراطي، دار النهضة العربية، 2021، ص 72

[4] عبد السلام الفيتوري، مرجع سابق، ص 116

[5] برهان غليون، اغتيال العقل: مدخل إلى تاريخ الفكر المعاصر، المركز الثقافي العربي، 2012، ص 45

، إلا أنها عكست وعيا سياسيا متزايدا لدى الشعوب ورغبة جماعية في تجاوز أنظمة الحكم السلطوية نحو نظم أكثر مشاركة ومساءلة . [1]

المطلب الثاني: محددات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

يعد التحول الديمقراطي في الوطن العربي مسارا معقد تحكمه عوامل متعددة، فنجاح هذه العملية لا يتوقف على الإصلاح السياسي فقط، بل يتأثر بجملة من الظروف الداخلية والخارجية فإن دراسة هذه المحددات يمثل مدخلا أساسيا لفهم طبيعة التحول الديمقراطي في الوطن العربي .

أولا: المحددات الداخلية: تشمل المحددات الداخلية التي تدفع لبدء عملية التحول الديمقراطي مايلي :

1-تفكك سيطرة النظم السلطوية: من الأسباب الرئيسية الداعية للتحول نحو الديمقراطية هو تفكك الدولة السلطوية بسبب ارتفاع التكلفة الاقتصادية على الدول العربية، وقد يرجع ذلك إلى ادراك النظام السلطوي أنه لم يعد هناك سبب لوجوده، بسبب ما تعانيه كثير من الدول العربية عجزا في ميزانيتها [2]،كما تواجه العديد من الدول العربية ازدياد في البطالة بسب ارتفاع أعداد الخريجين الباحثين عن عمل، ووجدت حكومات عربية نفسها في مواجهة أزمة جديدة، ومن المفارقات الغريبة هو أن تعاني العمالة الوطنية في الدول العربية من البطالة في الوقت التي تزداد فيه اعداد العمالة الأجنبية ، ومن هنا تبرز معارضة قوية يكون على النظام التعامل معها ، وقد يقوم النظام التسلطي بترك الحياة السياسية، وفي هذا الإطار تؤدي الانتخابات دورا هاما في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، ففي مصر شكلت انتفاضة 25يناير 2011 بداية حراك شعبي واسع أسقط نظام "حسني مبارك" بعد عقود من الاستبداد معبرا عن تآكل قدرة النظام على احتواء الغضب الشعبي، وفي السودان أطاحت احتجاجات متواصلة بنظام عمر البشير سنة 2019 نتيجة هشاشة البنية الاقتصادية وفقدان النظام للدعم الشعبي كما سقط نظام القذافي في ليبيا نتيجة لاحتجاجات مسلحة تدخل فيها العامل الدولي، مبررا بدوره هشاشة النظم التسلطية أماممطالب الشعوب بالتغيير، تعكس هذه الأمثلة كيف أن تفكك هيمنة الأنظمة الاستبدادية سواء عبر الانتفاضات أو عبر التآكل الداخلي يشكل بوابة أساسية لانطلاق عمليات التحول الديمقراطي .[3]

---

[1] هشام الشناوي، مرجع سابق، ص 73

[2] عبد الله يعقوب بشارة، العولمة وسيادة الدولة: العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001، ص81

[3] شكري عاشور السويدي، ايهاب عطية الفارسي، "التحول الديمقراطي في الوطن العربي المحددات والمعوقات" ، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، عدد 13، يوليو2024،ص 1171

2-الثقافة السياسية: تشير الدراسات المعاصرة إلى أن الثقافة السياسية سمة لجزء الثقافة الكلية للمجتمع تتفاعل معها وتتأثر بها، نتيجة للتداخل بينهما فهي تقوم بدور حاسم في تحديد اتجاه وسرعة عملية التحول الديمقراطي، فهي تمثل جملة القيم والمعتقدات التي يتبناها المواطنون اتجاه النظام السياسي [1]، وفي العالم العربي غالبا ما تعاني الثقافة السياسية من تحديات متراكمة منها ضعف الوعي السياسي للمواطنين و استمرار الخطاب الإعلامي الذي يهمش الديمقراطية، كما أن الإرث السلطوي للأنظمة السياسية ساهم في تكريس ثقافة الخوف، مما أدى عزوف الكثيرين عن الانخراط في الحياة السياسية، لذا فأن تعزيز الثقافة السياسية من أهم محددات إنجاح التحول الديمقراطي .[2]

ففي العديد من الدول العربية مثل سوريا واليمن سادت ثقافة سياسية تقوم على الطاعة للسلطة والخوف من المشاركة السياسية مما أدى إلى غياب الوعي بالحقوق السياسية والمدنية جعل المجتمعات أكثر هشاشة أمام الاستبداد، وفي دول مثل ليبيا قبل 2011 كانت الثقافة السياسية قائمة على الولاء للزعيم أو القبيلة أكثر من الولاء للدولة، ما أعاق نشوء مواطنة قائمة على المساواة وسيادة القانون وهو ما عرقل التحول نحو أنظمة ديمقراطية حديثة، في المقابل شهدت مصر بعد 2011 تطورا في الثقافة السياسية حيث أصبح المواطن أكثر إدراكا لدوره السياسي وأكثر مطالبة بحقوقه وبرزت ظواهر مثل مراقبة الانتخابات والاحتجاج السلمي والمشاركة الواسعة في النقاشات السياسية مما ساهم في خلق بيئة أكثر قابلية للديمقراطية ، ان بناء ثقافة سياسية ديمقراطية يعد شرطا أساسيا لتجاوز بنية الاستبداد ودعما حيويا لمسار التحول الديمقراطي .[3]

3-تجديد العقل العربي: فهو يمثل المفتاح الرئيسي لتحقيق الوعي بالذات والوعي بالآخر، كما أن النهضة الحقيقة في حياة الأمم لا تبدأ إلا بثورة معرفية علمية موجهة قبل كل شيء إلى فهم الذات الجماعية للأمة، إن تجديد هذا العقل يعني تجاوز البنية الذهنية التقليدية القائمة على النقل بدل العقل وعلى الطاعة بدل الحوار وعلى الانغلاق بدل الانفتاح وهو ما يستدعي احداث قطيعة معرفية مع الموروثات الفكرية التي كرست الاستبداد وبناء عقل نقدي يؤمن بالاختلاف والتعدد وحقوق الانسان .[4]

كما نادى المفكر "حسن حنفي" بإعادة قراءة التراث لصالح الحاضر من منظور يربط بين الهوية والتقدم، وقد انعكست هذه الأطروحات على بعض التحولات الفكرية في المجتمعات العربية خاصة بعد ثورات 2011 حيث برزت أصوات شبابية ومجتمعية تنادي بالديمقراطية، حقوق الانسان،

---

[1] LucianW ,pye&VerbaSidney ,Politicalcultureandpoliticaldevelopment ,NewJersey ,PrincetionUniversitypress,1965 ,p 7

[2] غليون برهان،مرجع سابق،ص 50

[3] محمد زيتوني، مرجع سابق، ص65

[4] شكري عاشور السويدي، ايهاب عطية الفارسي، مرجع سابق،ص 1175

والعدالة الاجتماعية، في مصر مثلا شهدت الساحة الفكرية بعد الثورة نقاشا واسعا حول حرية الرأي وبرزت مبادرات ثقافية تسعى لتفكيك الاستبداد السياسي والديني، ورغم التحديات فإن التجدد في أنماط التفكير يعد خطوة محورية لتجاوز البنية التقليدية للعقل العربي ولبناء مواطنة ديمقراطية حديثة [1].

ثانيا: المحددات الخارجية

ان العامل الخارجي يأتي تأثيره لاحقا على العوامل الداخلية ويتضح ذلك في جانبين رئيسيين:

1- **ظاهرة العدوة والانتشار:** في ظل الثورة التكنولوجية أصبح من الصعب السيطرة على تدفق المعلومات ونجاح ديمقراطية في دولة يشجع دول أخرى على عملية التحول الديمقراطي، فيما يشبه كرة الثلج التي تتزايد كلما تدحرجت، ولقد ظهر أثر التجارب الناجحة للتحول الديمقراطي عام 1990 في دولة بلغاريا ودولة ألمانيا وفي عام 2010_2011 ظهرت في دول عربية منها تونس مصر وليبيا، لقد لعبت ثورة التكنولوجيا وسهولة الاتصال ومنظمات حقوق الانسان والرأي العام العالمي والتقارب الجغرافي والتشابه الثقافي دور في انتقال عملية التحول الديمقراطي من دولة لأخرى . [2]

2-**البيئة الدولية:** تهتم البيئة الدولية بعملية التحول الديمقراطي وفي هذا الإطار شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية والتسلطية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، هذا التحول نحو الديمقراطية أدى إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والاصلاح لدى النظم الاستبدادية والتسلطية في مختلف بلدان الوطن العربي.[3]

[1] علي سعيد شين، مرجع سابق،ص92

[2] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، تر: حسين أحمد أمين، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993،ص 190

[3] شكري عاشور السويدي، ايهاب عطية الفارسي، مرجع سابق، ص 1178

المبحث الرابع: دراسة جيوراستراتيجية لدولة تونس

تعد الأهمية الجيوسياسية للدول من العوامل المهمة في تشكيل أدوارها الإقليمية والدولية، اذ يضفي الموقع الجغرافي والامتداد الديمغرافي وزنا استراتيجيا على الدولة، وتونس بلدا يكتسب أهمية متزايدة في محيطه المغاربي والمتوسطي لما يتوفر عليه من موقع استراتيجي ومقومات تؤهله يلعب دورا محوريا في محيطه الجيوسياسي خاصة في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة .

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية لتونس

تشكل الخصائص الجغرافية لتونس مدخلا أساسيا لفهم موقعها ودورها في محيطها الإقليمي والدولي، كما تساهم في تفسير العديد من ملامحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشكل هذه الخصائص عاملا أساسيا لفهم التحولات التي شهدتها البلاد، لا سيما خلال المرحلة الانتقالية وما تبعها من تطورات .[1]

1-الموقع الجغرافي:

تقع الجمهورية التونسية في شمال قارة افريقيا، التي يحدها من الشمال والشرق البحر الابيض المتوسط، ومن الغرب الجزائر ومن الجنوب الشرقي ليبيا، وتمتد على مساحة تقدر بحوالي 163,610كم مربع، وتمثل تونس حلقة وصل بين الضفة الجنوبية للمتوسط وأوروبا من جهة وبين افريقيا وجنوب الصحراء من جهة أخرى، هذا الموقع المتميز جعلها نقطة عبور واستقطاب حضارات متعددة منذ العصور القديمة بدءا من الفينيقيين والرومان وصولا إلى العرب والعثمانيين و الفرنسيين ، كما أن موقع تونس المطل على البحر المتوسط على طول أكثر من 1,300 كلم منحها امكانيات كبيرة في التجارة البحرية والربط بين شمال افريقيا وأوروبا لا سيما من خلال الموانئ الكبرى كصفاقس، رادس، بنزرت، وسوسة. [2]

2-التوزيع السكاني:

يقدر عدد سكان تونس حسب آخر إحصائيات الرسمية لسنة 2024 بحوالي 12,7 مليون نسمة، تؤثر الخصائص الجغرافية مباشرة على توزيع الديمغرافي حيث تتركز الكثافة السكانية في المناطق الساحلية والشمالية، خاصة في العاصمة تونس والمدن الكبيرة مثل صفاقس، سوسة، بنزرت وقفصة، يعتبر النمو السكاني معتدلا مع معدل نمو سنوي يقارب 1,1 بالمئة، يشكل الشباب نسبة كبية من

[1] الهادي منير، "الموقع الجغرافي لتونس وأثره في توجهاتها السياسية"، مجلة البحوث الجغرافية العربية، العدد 8، 2015، ص 112

[2] الجمهورية التونسية ، جريدة الوسط التونسية، 8-4-2006، متحصل عليه موقع:
http ://www.turess.com/alwasat/34)

التركيبة السكانية لتونس إذ حوالي أكثر من نصف السكان دون 30 سنة، وأكثر من 70 بالمئة من السكان يعيشون في المدن .[1]

3-الموارد الطبيعية:

رغم ان تونس ليست غنية بشكل كبير بالموارد الباطنية مقارنة بجيرانها، إلا أنها تمتلك احتياطات من الفوسفات والبترول والغاز الطبيعي إلى جانب موارد بحرية وزراعية مهمة، وتعد منطقة قفصة من أبرز مناطق استخراج الفوسفات عالميا، كما تساهم الزراعة في الشمال في توفير جزء كبير من الغذاء الوطني .[2]

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي لتونس قبل 2011

شكل النظام السياسي في تونس قبل 2011 نموذجا تقليديا للأنظمة السلطوية في العالم العربي، حيث تميز بتركيز السلطات بيد رئيس الدولة وهيمنة الحزب الحاكم في مختلف مفاصل الدولة، مما أثر بشكل مباشر على مسار التحول الديمقراطي في تونس، وفي هذا المطلب سنسلط الضوء على ملامح النظام السياسي التونسي ما قبل الثورة .

أولا: لمحة عن الأوضاع السياسية في عهد بورقيبة (1956-1987):

منذ نيل تونس الاستقلال عن فرنسا سنة 1956، دخلت تونس في بناء دولة وطنية حديثة تحت قيادة "الحبيب بورقيبة" الذي نصب نفسه زعيما، الأمر الذي توافق مع إلغائه للنظام الملكي بتونس، بصدور قرار 25جويلية 1957، إلى جانب ذلك قام "بورقيبة" بتأسيس نظام سياسي رئاسي قوي اتسم بتجميع السلطات في يد شخص واحد، وساعد على ترسيخ هذه السلطة غياب التعددية السياسية الحقيقية، وبقاء حزب واحد مهيمن على الساحة السياسية وهو الحزب الدستوري الحر الذي غير اسمه إلى الحزب الاشتراكي الدستوري ثم إلى "التجمع الدستوري الديمقراطي . [3]

تم تبني دستور 1959 الذي رسخ الطابع الرئاسي للنظام الرئاسي حيث منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة تشمل تعيين رئيس الحكومة والوزراء وحل البرلمان وقيادة الجيش بالإضافة إلى الهيمنة على المبادرة التشريعية كما لم يكن هناك فصل واضح بين السلطات مما جعل النظام السياسي يفتقر إلى التوازن الضروري في أي نظام ديمقراطي .

---

[1] الهادي منير، مرجع سابق، ص 127

[2] عبد المجيد الهواري، الجغرافيا السياسية: دراسة في الجيوبوليتيك، بيروت: دار الصفاء، 2010، ص 245

[3] فضيل التهامي، "الثورات الديمقراطية في العالم العربي تونس نموذجا"، الحوار المتمدن، العدد 4160، جويلية 2013،متحصل عليه من :

http,//www,ahewar.org/debat/show,art,asp?aid=369593 ، يوم 20مارس 2025

ثانيا: الأوضاع السياسية في عهد زين العابدين بن علي (1987-2011):

تولى زين العابدين بن علي الحكم في 7 نوفمبر 1987 بعد إعلان عجز "الحبيب بورقيبة" عن أداء مهامه وذلك في بيان طبي شهير، ورغم أن بداية حكمه حملت وعودا بالإصلاح والانفتاح السياسي، حيث كان يروج خارجيا لكون تونس دولة حداثية ومستقرة [1] ،في حين كانت تشهد في الواقع تضييقا للحريات السياسية وتكريسا لسلطة الفرد الواحد، وسنتطرق إلى أهم الخصائص السياسية لنظام حكم بن علي:

1-تركيز السلطة بيد الرئيس: منذ تسلمه الحكم شرع بن علي في تعزيز سلطته التنفيذية تدريجيا، فتم تعديل الدستور عدة مرات لتمكينه من البقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة وقد تم اعادة انتخابه خمس مرات غالبا بنتائج تفوق 90بالمئة في انتخابات جاءت بعدها انتقادات واسعة بسبب غياب المنافسة الحقيقية وهيمنة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم على حياة السياسية .

2-هيمنة الحزب الحاكم: ورث بن علي حزب "الاشتراكي الدستوري" وحوله إلى "التجمع الدستوري الديمقراطي" الذي لم يكن مجرد حزب سياسي بل جهازا سلطويا يتغلغل في مفاصل الدولة والمجتمع، فقد سيطر على الادارة والمنظمات النقابية والجامعات والجمعيات ووسائل الاعلام ما جعله الأداة الرئيسية لإعادة إنتاج النظام وتثبيت شرعيته .

3-قمع المعارضة وتضييق الحريات: رغم رفع شعارات التعددية والانفتاح إلا أن النظام تعامل بصرامة مع قوى المعارضة، تم منع الأحزاب الاسلامية (خصوصا حركة النهضة) من النشاط العلني وتعرض العديد من مناضلين للاعتقال والتعذيب والنفي، كما تم التضييق على الأحزاب العلمانية المعارضة مثل حزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد من خلال حرمانها من التغطية الإعلامية والتمويل وفرض قيود على أنشطتها .

4-انتهاك حقوق الانسان ومراقبة الاعلام: مارست أجهزة الأمن رقابة صارمة على المواطنين، وتم توسيع نفوذ وزارة الداخلية إلى غير مسبوق، كما شهدت تلك الفترة ملاحقات مستمرة للصحفيين المستقلين والمدونين وكانت حرية التعبير محدودة فيما ظلت وسائل الاعلام تحت السيطرة الرسمية مما ساهم في تزييف الواقع السياسي والاقتصادي . [2]

5-غياب المشاركة السياسية: نجح النظام في تقديم نفسه كنموذج للاستقرار في منطقة مضطربة إلا أن هذا الاستقرار كان سطحيا إذ بني على أساس إقصاء المعارضة وانعدام حرية التنظيم وانعدام التداول السلمي على السلطة، وهو ما أدى إلى تراكم الاحتقان السياسي والاجتماعي وتهيئة الشروط لانفجار ثورة 2011 .

---

[1] بن عمراوي عبد الدين، أسس الشرعية وإشكالية التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية(تونس-الجزائر-المغرب)، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2021، ص 189

[2] توفيق المديني ، سقوط الدولة البوليسية في تونس،بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011، ص64

6-العلاقات الدولية وتقديم صورة حداثية: استفاد بن علي من دعم القوى الدولية لاسيما في أوروبا وأمريكا بحجة محاربته "للتطرف" وحفاظه على الاستقرار وقد ساعده ذلك في التغطية على الانتهاكات الحقوقية داخليا مما زاد من شعور فئات واسعة من الشعب بالتهميش وفقدان القة في النخب الحاكمة .[1]

تقدم التجربة التونسية مثالا واضحا لحالة الاستبداد السياسي التي تعتبر من السمات العامة المشتركة بين مختلف أنظمة الحكم العربية ويعتبر عدم التداول على السلطة سلميا ومن المعلوم أنه منذ اعلان النظام الجمهوري في تونس في عام 1956 وحتى اندلاع ثورة الشعبية في عام 2011 حكمت البلاد من قبل رئيسين فقط أولهما "الحبيب بورقيبة" وثانيهما "زين العابدين بن علي"، وتزوير ارادة الشعب في الانتخابات وتمركز السلطات بيد شخص أو هيئة أو حزب سياسي واتخاذ الاجراءات القمعية ضد الشعب عامة وضد معارضيه خاصة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم شرعية السلطة وبالتالي مبررا لحدوث الثورات[2]

[1] أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في الدول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص190

[2]. وليد حدوق، قراءة في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية ، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 89

المبحث الخامس: المقاربات النظرية للدراسة

يعد التحليل النظري جزءا أساسيا في فهم الظواهر السياسية والاجتماعية، إذ يسمح بتأطير الدراسة ضمن منظور علمي يساعد على تفسير العلاقات بين المفاهيم والمحددات، فاعتماد مقاربات نظرية يضفي عمقا علميا لموضوع المواطنة والتحول الديمقراطي في تونس، لذلك سيتم التطرق إلى أبرز المقاربات لنظرية التي تناولت مسألة التحول الديمقراطي ومدى مساهمتها في تعزيز المواطنة، مع التركيز على المقاربة النيوليبيرالية والمقاربة المؤسسيةبالإضافةللبنائية

المطلب الأول: المقاربة النيوليبيرالية :

تركز المقاربة النيوليبيرالية على فرضية أساسية مفادها أن تحرير الاقتصاد وتمكين آليات السوق يؤدي إلى تعزيز الحريات الفردية مما يمهد لقيام أنظمة ديمقراطية مستقرة، ووفقا لهذه المقاربة فإن السياسات الاقتصادية والليبيرالية مثل تشجيع المبادرة الفردية وفتح الاسواق تساهم في تقوية طبقة وسطى فاعلة تعد من أبرز دعامات التحول الديمقراطي .[1]

وفيما يتعلق بالمواطنة تعتبر النيوليبيرالية أن الفرد هو المحور الأساسي في المجتمع ومن ثم فإن المواطنة تفهم بوصفها علاقة تعاقدية بين الدولة والفرد، يكون فيها هذا الأخير فاعلا اقتصاديا وسياسيا يطالب بحقوقه ويؤدي واجباته في إطار مؤسسات تضمن الحرية والشفافية والمساءلة .

سعت بعض الدول العربية إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية نيوليبيرالية تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية لكن هذه الإصلاحات لم تؤد بالضرورة إلى تحولات ديمقراطية حقيقية، بل زادت من اللامساواة والفجوة الاجتماعية، ما دفع العديد من الباحثين إلى التشكيك في صلاحية هذا المدخل كأداة فعالة لفهم التحول الديمقراطي في المنطقة العربية[2].

ومن أهم مفكرين المقاربة النيوليبيرالية نذكر ما يلي:

-"**فريدريش هايك**": من أبرز المدافعين عن الحرية الفردية واقتصاد السوق، رأى أن الحرية الاقتصادية شرط ضروري للحرية السياسية وأن تدخل الدولة في الاقتصاد يقود حتما إلى الاستبداد[3].

-"**فرانسيس فوكوياما**" في كتابه (نهاية التاريخ والانسان الأخير) دعا الى الليبيرالية السياسية والاقتصادية تمثل نهاية التطور الأيديولوجي للبشرية، ربط بين الديمقراطية الليبيرالية والتنمية الاقتصادية والازدهار الاجتماعي وهو ما ينسجم النيوليبيرالية . [4]

---

[1] برهان غليون، مرجع سابق، ص 203

[2] رائف زريق، الليبرالية الكولونيالية العربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع100، 2014، ص 92

[3] عبد الحميد الشناوي، قراءه في السياق والابعاد، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعيةوالجنائية، 2015، ص 11

[4] فرانسيس فوكوياما، مرج سابق، ص 196

-"**ميلتون فريدمان**" أحد رواد المدرسة النقدية وناشط بارز في الدفاع عن السياسات الاقتصادية النيوليبيرالية، اعتبر ان السوق الحر يعزز الديمقراطية وان تقليص دور الدولة يزيد من تمكين الافراد كمواطنين[1] .

-**مبادئ المقاربة النيوليبيرالية:** تنطلق المقاربة النيوليبيرالية في تحليل القضايا السياسية والاجتماعية ومنها المواطنة التحول الديمقراطي على جملة من الأسس والمبادئ الفكرية التي تعكس تصورا خاصا لدور الدولة والفرد والسوق وفيما يلي تفصيل لأهم مبادئها[2]:

1. **الحرية الفردية كمبدأ مركزي:** تعتبر المقاربة النيوليبيرالية أن الحرية الاقتصادية والسياسية للأفراد هي أساس تقدم المجتمعات وتعد حماية هذه الحرية هدفا أسمى، ويفترض أن الأفراد كمواطنين أحرار يمتلكون القدرة على اتخاذ قراراتهم دون تدخل مفرط من الدولة .

2. **دور الدولة المنظم وليس المتدخل:** الدولة وفقا للنيوليبيرالية لا ينبغي أن تلعب دورا مهيمنا في الاقتصاد أو المجتمع، بل عليها أن تكتفي بضمان الأمن وحماية الحقوق وتوفير بيئة قانونية مستقرة للأسواق والمبادرة الفردية دون تبني سياسات تدخلية .

3. **اقتصاد السوق أساس للعدالة والتنمية:** تؤمن النيوليبيرالية بأن اقتصاد السوق الحر هو الكفيل بتحقيق الكفأة والعدالة الاجتماعية، وترى أن تعزيز المنافسة والحد من الاحتكار وتحرير التجارة والاستثمار سيساهم في رفع جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة .

4. **المسؤولية الفردية بدل الحماية الجماعية:** تركز النيوليبيرالية على الفرد بوصفه المسؤول الأول على رفاهيته ومستقبله وترفض الاعتماد على الدولة في تأمين الاحتياجات الأساسية مما يؤدي إلى تقليص دور الدولة الاجتماعي (مثل الصحة والتعليم) لصالح القطاع الخاص .

5. **الديمقراطية المرتبطة بالسوق:** تربط النيوليبيرالية بين الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، فالديمقراطية في نظرها يجب أن تخدم حرية السوق لا أن تعارضها .

6. **العقلانية الاقتصادية كأساس للسلوك السياسي:** تنظر النيوليبيرالية إلى المواطنين باعتبارهم فاعلين عقلانيين يتخذون قراراتهم بناء على حسابات مصلحية بحتت، لذلك فإن المشاركة السياسية تصبح مرتبطة بالاستفادة الشخصية من النظام السياسي وليس من منطلق الواجب المدني فقط. [3]

إنالمقاربةالنيوليبيراليةرغم أنهاتقدم إطارا مفاهيميا لفهم العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في سياق التحول الديمقراطي،لكنها بحاجة إلى تكييفيأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات السياسية والاجتماعية والثقافية للدول،خاصة عندما يتعلق الامر بالمواطنة في العالم العرب،فالمواطنة في هذا الإطار

[1] عبد الحميد الشناوي ، مرجع سابق ، ص 12

[2] محمد غنيم، الديمقراطية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011، ص 112

[3] محمد غنيم، مرجع نفسه، ص204

تعني "مواطنة السوقية" التي تقاس بدرجة اندماجالفرد في الحياة الاقتصاديةليس فيالحياة السياسية فقط

المطلب الثاني: المقاربة المؤسسية

تعد المقاربة المؤسسية من أهم المداخل النظرية في العلوم السياسية إذ تركز على دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في التأثير على سلوك الافراد والدول، وترتبط هذه المقاربة بدراسة التحول الديمقراطي والمواطنة باعتبار أن قيام الديمقراطية وترسيخها يتطلب وجود مؤسسات فعالة مستقرة وقادرة على الاستجابة لمطالب المواطنين ضمن قواعد قانونية وتنظيمية .

ظهرت المقاربة المؤسسية لمحاولة فهم كيفية عمل الأنظمة السياسية، واستندت في بداياتها إلى المنهج الوصفي الذي يعني بوصف الهياكل والمؤسسات الرسمية مثل السلطة التنفيذية، التشريعية، والقضائية لكن مع تطور العلوم السياسية ظهرت أشكال جديدة من المقاربة المؤسسية لاسيما "المؤسسية الجديدة" التي ركزت على الابعاد الاجتماعية والثقافية للمؤسسات .[1]

تعتمد المقاربة المؤسسية على أن المؤسسات سواء رسمية مثل الدساتير والبرلمانات أو غير الرسمية مثل الأعراف السياسية هي التي تحدد قواعد اللعبة السياسية، وتعتبر المؤسسات إطارا ينظم سلوك الفاعلين السياسيين ويحدد طبيعة العلاقات بينهم وبين المواطنين، وفقا لهذه المقاربة لا يمكن تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي دون وجود مؤسسات فعالة تضمن الفصل بين السلطات والتوازن بينها، استقلالية القضاء وحرية الاعلام، فضعف المؤسسات أو انعدام شرعيتها يؤدي على هشاشة التحول الديمقراطي وربما انتكاسه، وترتبط المواطنة في المقاربة المؤسسية بجملة من الحقوق والواجبات التي تضمنها الدولة عبر مؤسساتها كالمساواة أمام القانون وضمان الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية فكلما كانت المؤسسات قوية وشفافة كلما كان بإمكان المواطن ممارسة مواطنته بشكل فعال من خلال المشاركة السياسية، التعبير الحر، والرقابة على صناع القرار .

من بين مفكرين المقاربة المؤسسية:

صموئيل هتنغتون: أهم من استخدم المقاربة المؤسسية في تحليل التحول السياسي خاصة في كتابه "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" حيث أكد أن استقرار النظام السياسي يعتمد على قوة المؤسسات السياسية وقدرتها على الاستجابة للتغيرات الاجتماعية .[2]

دوغلاس نورث: حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد وركز في أعماله على دور المؤسسات الرسمية كالقوانين وغير الرسمية كالأعراف في تشكيل الأداء الاقتصادي للدول مؤكدا أن تطور المؤسسات شرط أساسي لأي تحول ديمقراطي فعال .

[1] EllenLustandDavidWaldner ,TheoriesofDemcraticChange ,yaleuniversity :usaid,2015 ,p14

[2] صامويل هتنغتون، مرجع سابق، ص 201

روبرت بوتنام: ساهم في الربط بين رأس المال الاجتماعي والمؤسسات الديمقراطية معتبرا أن أداء الديمقراطية يتأثر بشكل كبير بنوعية المؤسسات المدنية والسياسية ومدى تفاعل المواطنين معها .

لين نورستادتر: تناولت دور الثقافة التنظيمية في دعم أو اضعاف المؤسسات مشيرة إلى أهمية التجذر الثقافي للمؤسسات في تحقيق الفعالية والاستدامة الديمقراطية . [1]

_مبادئ المقاربة المؤسسية: تركز المقاربة المؤسسية على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بوصفها محددا أساسيا في صياغة السلوك السياسي وصناعة القرار فيما يلي عرض لأسس ومبادئ المقاربة المؤسسية:

1-أولوية المؤسسات في تفسير التحول السياسي: ترى المقاربة المؤسسية أن المؤسسات السياسية (كالبرلمان، الحكومة، القضاء، الدستور، الأحزاب، و النقابات . . . .) هي الفاعل الرئيسي في تنظيم الحياة السياسية وضبط علاقة بين الدولة والمجتمع فهي التي تخلق القواعد المنظمة للسلوك وتؤطر الحقوق والواجبات وتوجه عملية المشاركة .

2-التفاعل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية: تؤكد المقاربة المؤسسية على أهمية فهم العلاقة بين المؤسسات الرسمية (كالدولة والدستور) وغر الرسمية) كالأعراف، القبيلة، الدين) فنجاح التحول الديمقراطي يرتبط بمدى تكامل هذه المؤسسات وانسجامها بدل التصادم بينها .

3_التحول الديمقراطي كمسار مؤسسي: التحول الديمقراطي بالنسبة للمقاربة المؤسسية لا يتم فجأة أو بقرار سياسي منفرد بل هو نتيجة لمسار طويل من بناء المؤسسات، إصلاحها وتثبيت شرعيتها الاجتماعية والقانونية وبالتالي فإن التغيير المؤسسي التدريجي هو مفتاح التحول الناجح .

4-المواطنة كتعبير مؤسسي: في هذه المقاربة تفهم المواطنة على أنها علاقة قانونية-مؤسساتية تنشأ بين الفرد والدولة من خلال القوانين والدساتير والمؤسسات وضبط الواجبات عبر قوانين واضحة تطبق بعدالة .

5-أهمية السياق المؤسسي المحلي: تشدد المقاربة المؤسسية على الخصوصيات الوطنية، فلا يمكن نقل التجارب الديمقراطية من بلد لآخر دون مراعاة السياق المؤسسي المحلي (تاريخ الدولة، تركيبتها الاجتماعية، النظام القانوني، الثقافة السياسية) .

المقاربة المؤسسية واجهت عدة انتقادات منها أنها تركز على البنى الشكلية دون التعمق في الديناميكيات الثقافية والاجتماعية التي قد تؤثر على فعالية المؤسسات، إلا أن ذلك لا ينقص من قيمتها التحليلية خاصة عند دراسة تجارب التحول الديمقراطي التي تمت في إطار اصلاحات مؤسساتية تدريجية كما في بعض دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، فهي تقدم إطارا نظريا فعالا لفهم كيف تسهم المؤسسات في تعزيز قيم المواطنة من خلال ضمان المشاركة السياسية، حماية

[1] EllenLust ,DavidWaldner ,op .Cit,p15

الحقوق، وارساء آليات الرقابة والمحاسبة، وهو ما يجعلها مقاربة محورية في دراسة التحول الديمقراطي في الوطن العربي لا سيما في حالة تونس .

المطلب الثالث : المقاربة البنائية

يشكل التحول الديمقراطي في السياقات الانتقالية موضوعا بالغ الأهمية في الدراسات السياسيةوالاجتماعية خصوصا في العالم العربي الذي عرف منذ مطلع العقد الثاني من القرن 21 ديناميكيات سياسية غير مسبوقة وفي هذا الإطار برزت المقاربة البنائية كإحدى أهمالأدوات التحليلية تفكيك مفاهيم المواطنة والتحول الديمقراطي نظرا لما تتيحه من منظور مغاير للمدارس التقليدية كالمقاربة المؤسسية او الواقعية، فالبنائية بخلاف هذه النماذج لا تفترض وجود هويات او مصالح ثابته[1].

بالتالي تنظر البنائية الى المواطنة لا كمجرد سباقه قانونيه تمنح من طرف الدولة بل كعمليه اجتماعيه متغيرة يتم التفاوض بشأنها باستمرار وتعاد صياغتها داخل المجال العمومي عبر الخطابات والمؤسسات والممارسات اليومية كما ان التحول الديمقراطي لا يفهم في هذا السياق بوصفه مجرد انتقال من نظام استبداد الى نظام تعددي بلكه عمليه معقده تشمل اعاده انتاج للهويه السياسية ولشرعيه السلطة وللمفاهيم المشاركة والانتماء[2].

كما ان تفاعلات بين فاعلين والنقاشات المجتمعية حول قيام الديمقراطية والدستور والحريات كلها لعبت دورا في بناء المعايير الجديدة التي توجه سلوك الافراد والمؤسسات ما يؤكد ان مسار التحول الديمقراطي هو نتاج سياق اجتماعي معرفي أكثر منه استجابة ميكانيكيه لتغيرات مؤسسيه فقط.

تعد النظريةالبنائية من أبرز النظريات النقدية التي نشأت في إطار العلاقات الدولية في نهاية الحرب الباردة، كرد فعل على قصور المقاربتين الواقعيةوالليبرالية في تفسير التغيرات الكبرى في النظام الدولي مثل انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد سعت البنائية الى ادخال بعد جديد في فهم الظواهر السياسية يقوم على التحليل الاجتماعي والثقافي والمعرفي بدلا من الاقتصار على التفسير العقلاني او المادي للسلوك السياسي[3] .

_ اهم مفكرين النظرية البنائية:

---

[1]عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرياتالتكوينية، الجزائر: دار الخلدونيه، ط1، 2007، ص 232

[2]عبد المجيد الهاشمي، التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة: قراءة نقدية، تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 53

[3]عبد الناصر جندلي، مرجع نفسه ، ص 233

يعتبر **الكساندروبندت** من أبرز منظري هذه المقاربةو الذين طوروا النظرية البنائية، حيث يرى ان الهوية والمصالح لا تفترض بل تبنى اجتماعيا، اي ان سلوك الدول او الافراد ليس نتيجه معطى ثابت بل ناتج عن تفاعلات اجتماعيه وسياقات ثقافيه ومعرفيه تؤثر على تشكيل الهوية وتحديد المصالح، ويرى ان التحول السياسي لا يتم الا إذا تغيرت الهويات الجمعية ما يعني ان نجاح التحول الديمقراطي يرتبط بإعادةانتاج هوية وطنيه جديدة تعزز قيم المشاركة ووالمساءلة[1].

وترى **مارثانوسباوم** وهي فيلسوفة سياسية تركز على القدرات او الكرامة الإنسانية كمرتكزات للمواطنة من منظور بنائي تؤكد ان المواطنة الحقيقية لا تتحقق بمجرد الحقوق القانونية، بل تحتاج الى بناء ثقافه مواطنه قائمه على النقاش والاعتراف المتبادل وتنميه القدرات ما يدعم مسار التحول الديمقراطي من الداخل [2].

إيسن وتورنر يشيرون الى ان المواطنة مفهوم ديناميكي يتشكل داخل العلاقات الاجتماعية وليس فقط داخل الاردن القانونية[3] .

ويؤكدان ان التحول الديمقراطي يتطلب اعاده تخيل المواطن كمشارك نشط وليس فقط كصاحب حقوق.

-المبادئ الأساسية النظرية البنائية:

تعتمد النظريةالبنائية على جمله من المبادئ التي تميزها عن غيرها من النظريات وتتمثل في[4]:

الهوية قبل المصلحة: ترى البنائية ان هويه الفاعلين هي التي تحدد مصالحهم وليس العكس فالفاعل لا يولد ومعه مصلحة ثابتة بل يطورها من خلال تفاعل مع محيطه الاجتماعي والسياسي.

الواقع الاجتماعي منشأه: البنائية لا تعتبر النظام السياسي او العلاقات الدولية شيئا ماديا ثابتا بل هو نتاج مستمر للتفاعل بين الفاعلين والخطابات وبالتالي فان الأنظمة تتغير عندما تتغير المعايير والهويات التي تحكمها.

دور الخطاب والمعنى: تحتل اللغة والخطاب والمعاني المتداولة مكان محوريه في التحليل البنائي والمعاني تنتج عبر الخطابات وتعيد تشكيل الواقع السياسي .

البنائية وفهم المواطنه وتحول الديمقراطي[5]:

---

[1]فاطمه الزهراء حشاني، النزاعات الدولية في فتره ما بعد الحرب الباردة على ضوء اتجاهات النظريةالحديثة، رساله مقدمه لنيل شهاده الماجستير في العلوم السياسية، جامعه باتنة، 2007، ص 96

[2]عبد الناصر جندلي ، مرجع سابق ، ص 323

[3]شحاتة صيام، النظريةالاجتماعية من المرحلةالكلاسيكية الى ما بعد الحداثة، مصر: العربية للنشر والتوزيع، 2009، ص 61

[4]الطاهر عديله، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولي: دراسة في المنطلقات والاسس، أطروحةالدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعه باتنة، ص 349

[5]عبد المحيد الهاشمي، مرجع سابق ، ص 55

في سياق المواطنة والتحول الديمقراطي تمثل المقاربةالبنائية أداه تحليل فعاله لأنها تتجاوز الفهم القانوني الصرف للمواطنة وتنظر اليها كمفهوم يتشكل اجتماعيا من خلال تفاعلات داخل المجال العمومي والاعلام والنخب والمجتمع المدني .

فالمواطنة من وجهه نظر بنائيه لا تفهم فقط بوصفها علاقه قانونيه بين الفرد والدولة بل كهويه السياسية وثقافيه تتغير بحسب النقاش المجتمعي والقيم السائدة والرموز المشتركة التي تبنيها الشعوب كما ان التحول الديمقراطي لا يختزل في انشاء مؤسسات انتخابيه او دساتير جديده بل في اعاده تشكيل علاقه السلطة وانتاج مفاهيم المشاركة والانتماء والمسؤولية .

قوه البنائية في تفسير التحولات:

تكمن قوه البنائية في كونها لا تكتفي بوصف التغيرات بل تحلل كيف تتكون التغيرات ومن اين تنبع وما دور الفاعلين في صناعتها انها تركز على فهم كيف يساهم المواطن والاعلام والخطاب العام والمجتمع المدني والدستور والتعليم في بناء الواقع السياسي الجديد[1] .

وعليه فان تبني المقاربة البنائية يساعد على تحليل التحول الديمقراطي في تونس كعملية مركبة تتجاوز الابعاد القانونية والمؤسساتية لتشمل عملية بناء المعنى وتشكيل الهوية وانتاج الخطاب كما تتيح هذه المقاربة فهم الاعمق لمفهوم المواطنة في علاقة بالتعددية والانتماء والمشاركة السياسية ما يجعل منها اطار نظريا ملائما دراسة التجربة التونسية بعد الثورة .

[1]عبد. الناصر جندلي، مرجع سابق ، ص 327

خلاصة الفصل الأول :

من خلال الفصل الأول للدراسة التي تناولنا فيه الإطار المفاهيمي والنظري لكل من المواطنة والتحول الديمقراطي، باعتبارهما عنصرين متلازمين في بناء الدولة الحديثة، تم الوقوف أولا عند مفهوم المواطنة، حيث ارتبط المسار التطوري للمواطنة بعدد من المسارات التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في بلورته في إطاره التعريفي والمفاهيمي القائم في الوقت المعاصر بما يحمله من مقومات وعناصر وقيم وأبعاد، وتطرقنا أيضا إلى المفاهيم ذات الصلة به مثل الجنسية والانتماء والوحدة الوطنية والمشاركة السياسية والتي تشكل جميعها ركائز المواطنة الفعالة، إلى جانب ذلك تم دراسة أسس المواطنة كالمساواة والحرية وتكافؤ الفرص والمشاركة في الحكم واحترام التعددية، باعتبارها مبادئ جوهرية في تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي ، وفي المقابل تم تعريف التحول الديمقراطي من حيث دلالاته اللغوية والاصطلاحية وتوضيح مراحله ومداخله النظرية، كذلك تم تحديد الفروق بين مفاهيم قريبة كالتحول الليبيرالي والانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، وتم التركيز على مظاهر التحول الديمقراطي في الوطن العربي والمحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في هذا التحول وكذلك تم دراسة الموقع جيوسياسي لتونس، والسمات الجغرافية والسياسية التي تؤهلها لتكون نموذجا خاصا في مسار الانتقال الديمقراطي خاصة بعد الثورة لذلك كان يجب التطرق إلى طبيعة النظام السياسي لدولة تونس قبل الثورة مما يمهد لدراسة الحالة التونسية في الفصل الثاني، أما من الناحية النظرية تمت مناقشة أبرز المقاربات النظرية التي تفسر العلاقة بين المواطنة والتحول الديمقراطي بما في ذلك المقاربة النيوليبيرالية والمؤسسية وذلك لتوفير أساس نظري يساعد في تحليل التجربة التونسية لاحقا وعليه يشكل هذا الفصل أرضية مفاهيمية ونظرية ضرورية لفهم كيفية مساهمة المواطنة في تعزيز مسار التحول الديمقراطي .

الفصل الثاني

مسارات التحول الديمقراطي في تونس

تمهيد:

تسعى جميع الدول إلى الديمقراطية، وتونس من بين هذه الدول التي بدأت المسار الديمقراطي عن طريق أول انتفاضة شعبية للقرن 21، وكانت هذه الانتفاضة أو الثورة على الوضع السائد داخل الدولة، حيث كان المسار الديمقراطي فيتونس عبر إسقاط نظام بن علي، ومر بالعديد من المراحل المهمة التي انتهت بانتقال ديمقراطي سلمي

لذلك في هذا الفصل سيتم التفصيل في التجربة الديمقراطية التونسية في تونس، وسنسلط الضوء على الإحتجاجات الشعبية والمطالبة بالديمقراطية في تونس واهم أسبابها، ثم التطرق إلى المسار الانتقالي العام بعد انهيار النظام التونسي السابق، وسنقوم بدراسة سيناريوهات التحول الديمقراطي في تونس.

المبحث الأول: طبيعة الحراك الثوري التونس:

لقد شكلت تونس حالة من الدهشة لدى الرأي العام الداخلي والخارجي، عندما خلقت الإستثناء بخروج الشعب إلى الشوارع والميادين والمطالبة بالكرامة و الحرية والعيش الكريم، فيعد الحراك الثوري التونسي تعبير عن حالة تراكمية من الاحتقان الاجتماعي والسياسي، ورفض شعبي واسع لسياسات الاستبداد التي اتسم بها نظام الحكم لعقود، وقد شكل هذا الحراك أول ثورة شعبية في المنطقة العربية تنجح في إسقاط نظام حاكم دون تدخل خارجي مباشرة، ما جعله محل اهتمام واسع من طرف الباحثين وصناع القرار على حد سواء، في هذا السياق يهدف هذا المبحث إلى تحليل طبيعة هذا الحراك من الوقوف عند أسبابه المباشرة والعميقة والبحث في القوى الاجتماعية و السياسية التي ساهمت في تأجيجه و استمراره .

المطلب الأول: انطلاق الاحتجاجات التونسية وأسبابها

أولا: شرارة الانطلاق:

بدأت وتيرة الأحداث في تونس بتاريخ 17ديسمبر 2010 حيث قام شابتونسي يدعى "محمد بوعزيزي" من ولاية سيدي بوزيد بإحراق نفسه بسبب قيام أحد أفراد الشرطة بمصادرة عربة الخضار والتي كانت تمثل مصدره الوحيد للعيش وقيام أحد أفراد الأمن "فايدة حمدي " بصفعه كما أشيع في الأوساط الإعلامية، لقد مثلت حادثة الحرق تجسيدا مأساوي لرفض الذل والظلم، وفي الرابع من يناير توفي البوعزيزي لتكونالحادثة شرارة الأولى التي اندلعت بمقتضاها مظاهرات احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة وغيرها من المطالب[1] .

انتشرت موجة من الاحتجاجات جغرافيا وسياسيا ولعبت نقابات العمال دورا هاما فيها، وعمدت إلى شد المزيد من المتظاهرين في العديد من المدن بما فيها تونس العاصمة، وساعد على ذلك محطات التلفزيون الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك والتويتر في نشر الحركة وتوسيعها

[1]صافيناز محمد أحمد، "عام من الثورة في تونس: المسار و التحديات مركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية،(د.ن.س) متحصل عليه من موقع :

http://acppss.ahram.org.eg/News.aspx=55بتاريخ:11-4-2025

نحو الشباب ونخب الطبقات الوسطى، ومن ناحية اخرى خلق سلوك القمعي لقوات الامن مع المتظاهرين بشكل عشوائي لإصرار المحتجين، ومزج مطالبهم التي كانت اغلبها اجتماعية واقتصادية مع مطالب سياسية ذهبت لدعوة النظام بقيادة بن علي التخلي عن السلطة[1].

عند نقل البوعزيزي في حالة أقرب إلى الموت ، أسرع زملائه من الباعة المتجولين، للتجمع أمام مقر ولاية "سيدي بوزيد" مطالبين بحق زميلهممن ممثل النظام هناك "الوالي" هو المسؤول حسب اعتقادهم لتتدخل فيمابعد قوات الأمن محاولة تفريق جموع المحتجين الأمر الذي تطور لمواجهات عنيفةأسفرت عن إحراق بعض السيارات اعتقال عشرات المحتجين مهاجمة مباني حكومية واحراق بعضها تعبيرا عن الغضب والرفض للممارسات العنيفة لقوات الأمن(الشرطة)[2].

إن الممارسات العنيفة التي اعتمدها نظام بن علي في مواجهةوإنهاء اي احتجاج، غير ان هذه المرقلم ينجح الأمر بل اتسعت رقعة الاحتجاجات كلما زاد عنف النظام في مواجهتها، في المقابل تبنت مجموعة من السياسيين والنقابيين ممن كانت السلطات تعمل دائما على عزلهم قضية حرق البوعزيزي لنفسه، لتنظم احتجاج رفقة ناشطين حزبيين وغير حزبينبالإضافةإلى ناشطين من الحزب الديمقراطي التقدمي الذي تأسس العام 1983 رفعوا خلالها شعارات ضد البطالة والتهميش، الاحتجاج الذي تحول تدريجيا لتضامن نقابي حزبي واسع مع عائلةالبوعزيزي محملين الحزب الحاكم والحكومة المسؤولية[3].

استمرت الاحتجاجات في مدينه سيدي بوزيد حتى يوم 24 ديسمبر 2010 اين تم تسجيل اول حالة وفاة بعدما استخدمت قوات الأمن الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين لتمتد على اثر ذلك الاحتجاجات الشعبيةإلى تونس العاصمة ومدن المناطق الداخلية منها كالقصرين ،تالا والرقاب والى المناطق الساحلية من الشمال إلى الجنوب الشرقي في بنزرت الحمامات نابلس وصفاقس اتسعت رقعة الاحتجاجات بالرغم من التعتيم الإعلامي الذي فرضهنظام بن علي[4]

[1]راغب السرحاني، قصة تونس من البداية إلى الثورة 2011، ط1، القاهرة: أقلام للنشر والتوزيع،)، 2011، ص 7

[2]، راغب السرجاني، مرجع نفسه، ص9

[3]عزمي بشارة،الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها3، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 293.

[4]عزمي بشارة، مرجع نفسه، ص 294

من جانب اخر فقد حاول النظام ان يجلب عطف الراي العام الداخلي من خلال زيارة البوعزيزي في المستشفى ومن جهة مبادرة التعديل الوزاري في 29/12 التي طالت بعض الوزارات غير الرئيسية الا ان نظام بن علي لم يستوعب الدرس حيث ظل يدعو المتظاهرين المحرضين والأقلية والمؤجرين في كل خطاب او ظهور اعلامي له ما قطع كل خيوط الالتقاء بينه وبين جموع الشعب المتظاهر في الميادين والشوارع

وبتاريخ 4 جانفي 2011 اندلع موجة جديدة من الاحتجاجات في أعقاب الإعلان عن وفاة البوعزيزي، وفشل نظام بن علي في احتوائها فيما بعد، فرغم المواجهة الأمنية القوية للجماهير المحتجة في المدن التونسية فان ذلك لم يجدي نفعا رغم وقوع ضحايا قدر عددهم بنحو 300 قتيل وسبعمائة جريح، واستمرت الاحتجاجات إلى غايه 14 جانفي 2011[1].

والجيش التونسي أخذ موقف الحياد مما يحدث في البلاد وخاطب جموع الشعب التونسي على انه سوف ينزل الميادين في حماية المناشئ العامة للدولة والسيطرة على مركز التجمهر دون منع المتظاهرين من حقهم في التظاهر، وبانه سيقوم بما يمليه عليه الدستور والواجب والامر الذي بررره الكثيرين من السياسيين وارجعوه الى طبيعة الجيش التونسي والى انه كان دائما على الحدود فلم يتدخل في مواطن السياسة، على عكس الشرطة التي اولاها بورقيبة ومن بعده بن علي اهتمام اكبر من حيث النفوذ ومن حيث التمويل والميزانية فيعد الجيش التونسي من اضعف الجيوش عربيا رجوعا لتعداد سكانه البالغين 11 مليون نسمة الأمر الذي يرجع إلى حداثته فهو انشئ بعد الاستقلال 1959 كما ان النظامين السابقين عملوا على تهيئته مخافة حدوث الانقلابات كما حدث في الدول المجاورة بعد استقلالها[2].

من ناحية اخرى ظل بن علي يتنازل شيء فشيء فبعد خطابه يوم 10 يناير وتصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة وقوله بأن رسالة المتظاهرين والمحتجين وصلت و إضافة إلى إقالة وزير الداخلية وتحميله مسؤولية إطلاق النار على المتظاهرين خرج بن علي لآخرمرة يوم الخميس 13 يناير 2011 ليعلن في خطابه انه فهم الشعب التونسي اخيرا وليعلن استجابته لمطالب الشعب واهمها

[2]شارل غر يوال، ثوره هادئة الجيش التونسي بعد بن علي، مركز كارينجي شرق الاوسط 24، فيفري ،2016 ص 4

عدم ترشحه للانتخاباتالرئاسيةالقادمة وعن المهمة وحزنه لما جرى مع المتظاهرين وفي يوم الجمعة 14 يناير 2011 اعلن خبر فرار بن علي وعائلته لجموع التونسيين والعالم اجمع في خبر صفق له الكثيرون بن علي هرب وبعدها خرج محمد الغنوشي ليعلنها رسميا عن تعذر رئيس الجمهورية القيام بمهامه وتوليه الرئاسة بصفه وقتيه[1].

ثانيا: أسباب الحراك الثوري التونسي:

ان الثورة التونسية التي أسقطت نظام بن علي في تونس من أجل تغيير نظام تسلطي حاكم و إجراء انتخابات ديمقراطية حرة نزيهة تقود الى بناء دولة القانون وتشكل حراكا اجتماعيا وسياسيا جديدا جوهره الغضب العارم والعفو ضد الفساد الذي يمارسه النظام التسلطي المنخرط في نظام العولمة الليبرالية التي عمقت الهوة بين الأغنياء والفقراء وداست بأقدامها على كرامة الإنسان، جاءت مدفوعة بعدة أسباب تفسر نجاح الثورة في الإطاحة ببن علي وانهيار نظامه بعد ان حكم بقبضةحديدية لمده 23 عاما وروج لما سمي بالمعجزة الاقتصادية التونسية من قبل شخصيات عالميةصديقة له أمثال الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الحكومة الإيطالية برلسكوني وغيرهما كثيرون، فلقد سقط نظام بن علي بعد أربعة أسابيع فقط من الاضطرابات الاجتماعية المطلبية في عدد من المدن والقرى الشعبية التي تشكو منذ أكثر من 55 عاما لضعف في مختلف المناحي الحياتية وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة التونسية وهذه العوامل تتمثل في العامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهذا ما سيتم التفصيل فيه على النحو التالي:

1- الأسباب السياسية:

أ- الإقصاء السياسي:

عند تتبع المشهد السياسي في تونس نجد ان الدستور التونسي لا يختلف عن غيره في كثير من الدول العربية من حيث السماح بوجود أحزابسياسية، في تونس توجد عدة احزاب للإيحاء بوجود

1- راغب السرجاني، مرجع سابق، ص 96

2- راغب السرجاني مرجع نفسه، صفحه 77

تعددية حقيقة أو لكون تلك الأحزاب لها مشاركة حقيقية في الحكم وتدبير شأن الدولة، وهذا الإيحاء بالتعددية السياسية بخلاف الواقع تماما، في الخريطة السياسية التونسية تعرف سيطرة حزب واحد فقط هو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم الذي يرأسه بن علي[1].

وذلك لسيطرة رئيس الجمهورية وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي على مجمل نشاط الحياة السياسية، فقط كان النظام السياسي التونسي منغلقا، الأمر الذي أدى الشعب التونسي للاحتجاج والانقلاب على النظام السياسي القائم،بدأ من السعي الى التغيير من خلال الأحزاب والنقابات التي تحولت إلى هياكل شكلية خاضعةلسيطرةالدولة ولم تعد تعبر عن مصالح الشعب وقضاياهم، كما عانت مؤسسات مجتمع المدني من مضايقات من قبل السلطات التونسية ولم يعش احد بمأمن من التدخل الحكومي والمتابعة والملاحقة حيث قامت الحكومة وأجهزتها الأمنية باستخدام أساليب تتراوح بين الاعتداء البدني ووضع العراقيل البيروقراطية ما وضع هذه النقابات ومؤسسات المجتمع المدني تحت رحمه الحكومة [2].

ب- انهيار شرعية النظام القائم:

وذلك يعود الى ضعف فعالية النظام إذ أصبح غير قادر على فرض الاستقرار وإشباع الحاجيات المجتمعية وعجزه على إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وكذا رفضه السماح بقدر اكبر من الحريات والمشاركة السياسية كما نجد احتكار الدولة للفضاء السياسي واحتكار عملية صنع القرار وضعف البرلمان في تجديد الإرادة العامة بفعل نفاذيةالشديدة لمؤسسة السلطة التنفيذية على حساب باقي المؤسسات الأخرى بشكل خاص وفساد العملية السياسية بذمتها بشكل عام، يلعب العامل السياسي دورا كبيرا في اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس وذلك راجع لاكتفاء الشعب بمعاملة النظام الديكتاتورية[3].

2_الأسباب الاجتماعية:

---

[2] ،عزيزه علوي ،"التحولات السياسية في مصر وتونس دراسة مقارنه "،رساله ماجستير جامعه الجزائر كليه العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2014، صفحه 235

[3]-عزيزة علوي، المرجع نفسه ، ص 236

بالنسبة للعامل الاجتماعي فقد لعب دورا كبيرا نظرا للاحتقان الذي يعيشه الشعب التونسي خاصة في الفارق الشاسع بين طبقات المجتمع، شكلت أزمةالبطالةأبرزأسبابالثورةخاصة في صفوف الجامعيين الذي تجاوز عددهم 200,000 عام 2010 ولم تكن هذه البطالة مؤقتة بل ترجع لعدة سنوات، جعلت من هذه الشرائح عبئا على ذويهم وأسرهم مما زاد من شدةالإحباط النفسي لديهم وجعل من أزمةالبطالة تطال اغلب التونسيين،ويضطر بسببها الشباب التونسي إلى الهجرة إلى أوروبا بطرق غير شرعية

في السنوات الأخيرة قبل الثورة زادت صعوبة العيش في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود، بسبب غلاء المعيشة،مثلت أزمة البطالة والفقر التي يعاني منها الشباب التونسي أهم العوامل المساعدة على قيام الثورة في تونس[1].

من جهة أخرى فقامت عملية خصخصة القطاع العام معضلة البطالة في تونس حيث يشير التقرير عن فريق البحث في قسم الدراسات والتشريعات في الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 2001 إننسبة عدد العمال المطرودين الذين تم الاستغناء عنهم تتراوح حسب المؤسسات بمعنى القطاعات غير الاستراتيجية والقطاعات الدور الهام في التنمية اذ تبلغ ما بين 35% – 60% وتتم عملية التسريح اما بصفة فردية أو جماعية[2]بالإضافة الى ذلك نجد تدني المستوى التعليمي والتسويق للهويةالعالمية على حساب الهوية العربية الإسلامية وحجب المواقع الإلكترونية الدينية ومنع زيارة العلماء وبذلك زوال الحس الديني وتفشي ظاهرة الانحلال الخلقي، ثم نجد ظاهرة المحسوبية التي أدت إلى عدم تكافؤ الفرص بين الإفراد والى وضع الرجل غير مناسب في أماكن لا يستحقها مع وجود من هو أكفأ منه، وكذا الرشوة التي ترتب عنها الفساد الاقتصادي وفقدان المصداقية والشفافية في الكثير من مؤسسات الدولةخاصة الأمن، القضاء والإدارة بالإضافة إلى تفشي الفساد المالي واستغلال النفوذ المالي للسيطرة على خيرات البلاد حيث عرف كذلك الوضع الاقتصادي بداية تدهور .[3]

3-الأسباب الاقتصادية:

عملت السلطة في تونس في عهد بن علي على انتاج نموذج تنموي اعتمد على ارساء آليات اقتصاد السوق و إعادة اعتبار للعملية الاقتصادية وذلك من خلال تطوير الأطر القانونية والتشريعية الرامية

[2]Maria CristinaPaciello" Tunisia:Changes and challenges of political transition" May 2011http://www.iai .it /pdf/mediterraneo/medpro/technical-paper-03.psf

[3]عزيزه علوي مرجع سابق، ص 237

الى تحرير الاستثمار والأسعاروالتجارة الخارجية من القيود الجبائيةوالإدارية لتخفيف عن المؤسسات الاقتصادية مع السعي لتطوير الجهاز البنكي والسوق المالي لدفع عجلة الانتاج[1].

لكن ضعف هذا النموذج راجع إلى غياب مؤسسات تحوز على الشرعية المطلوبة من مراقبة مسالك المال العام، جعل الاقتصاد التونسي مفتوح وعرضة للازمات والمشاكل خاصة في عدم وجود آلياتاقتصاديةقادرة على امتصاص تداعيات الأزمات[2] .

-**إنعدام التوزان بين المناطق:** اذ يعاني المجتمع التونسي من مشكلات هيكليةتنموية اعتمدت نهج التفضيل في الخطط التنمويةالجهوية، اذ تعد السياسة التنموية غير العادلة في تونس من اهم الاضطرابات الاجتماعية [3]

لأنها تسبب في الفوارق الاجتماعية الضخمة حيث انقسمت البلاد على مستوى التنمية الى شريط ساحلي يستأثر بمعظم او بكل استثمارات التنمويةسواءالأجنبية او الحكومية، ومناطق داخليةمعزولة وكأنها تعيش خارج التنمية التي تشهدهاتونس.وكردة فعل عن تهميش المناطق الجنوبية عرفت إحدى المدن التونسية كولاية مدنين مظاهرات واحتجاجات على خلفية قيام السلطات التونسية بغلق المعبر الحدودي الرابط بين تونس وليبيا وهو المعبر الذي يمثل عصب الحياة لسكان هذه المنطقة كون ان هذه الأخيرة تعاني من ارتفاع نسبة البطالة وتدهور القدرة المعيشية بسبب سياسية التهميش التي يعانون منها والمطبقة من طرف الدولة[4].

-**الفساد:**اضافةإلىذلك استئثارقلة من العائلات في تونس بخيرات الوطن وحرمان الباقي للاستفادة من مشاريعالتنمية وفرص النمو الاقتصادي، يثير الخنق الاجتماعي ويولد شعور في نفوس المواطنين الالم النفسي حين يرون ان العائلات تستولي على مقدرات البلاد اقتصادية وتعيش في ترف على حسابهم، حيث استطاعت ليلى الطرابلسي وعائلتها السيطرة والهيمنة على نسب كبيرة من النشاط الاقتصادي سواء كان ذلك عبر العمل كوسيط لعمولةمالية من اجل تسهيل الإجراءاتالمالية والإدارية او من خلال امتلاك المؤسسات او الشركات المالية والاقتصادية،بالإضافة الى انتشار ظاهرة الفساد على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية .[5]

---

[1] عائشة التائب و آخرون، "ثورة تونس الأسباب والسياقات و التحديات "،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014،ص58

[2]خيري عبد الرزاق جاسم ،النظام السياسي التونسي بعد التغيير، متحصل عليه من موقع:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ALD=9479

[3]كمال بن يونس، التهميش الشامل، السياسة الدولية، ع184، أبريل 2011، ص 58

[4]عبد النور ناجي، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي"، مجلة المستقبل العربي، ع387، ماي2011، ص141

[5]العربي صديقي، تونس ثورة المواطنة"ثورة بلا رأس "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 10

-**أزمة البطالة:** كانت من الأسباب المباشرة للثورة على النظام السابق تتمحور أساسا على تفاقم البطالة خاصة في صفوف الشباب، مما زاد من رفع الاحتجاجات بمشاركةكافة أطياف المجتمع التونسي بالمطالبة بتغيير [1]

الملاحظ أن الأوضاع الاقتصادية التي كانت تشهدها تونس في فترة حكم الرئيس بن علي لعبت دورا كبيرا في اندلاع الثورة التونسية، على الرغم من ان هذه الأوضاع كانت الأحسن بالنسبة لبعض الدول العربية إلا ان سياسة تونس غير المتوازنةفي توزيع الثروات زادت الأمر تعقيدا .

4-الأسباب الأمنية:

لتثبيت دعائم الاستقرار للنظام تسعى اغلب النخب الحاكمة العربية الى استخدام شتى وسائل الإكراه والتخويف من خلال التوسع في بناء أجهزةالإرهاب والقمع لإسكاتالأصواتالمعارضة، وبالأخص حين يفشل الحاكم في تحقيق رضا الجماهير وقناعاتهم وكل ما زادت الفجوة بين الحاكم والشعب زاد اعتماد الحاكم على القوة والقمع والإرهاب[2]، ففي تونس اتسم النظام السابق لبن علي بالطابع التسلطي البوليسي الذي سيطر على كافة مناحي الحياةالسياسية التونسية حيث تنامت المعالجة الأمنية للقضايا ذات الطابع السياسي وتضخم الجهاز الأمني وتراجعت الوظيفة السياسية للحزب الحاكم مقابل التوسع في الادوار الأمنية حيث تحول الى ممارسة الضبط والرقابة على مستوى الشارع التونسي من خلال تحويل خلايا الحزب الى ما سمي لجان الاحياء التي عملت كخلايا مدنيةأمنية[3].

وتكشف الارقام المخصصة للإنفاق على مؤسسة الجيش والامن الداخليمنميزانيةالدولة الطابع البوليسي لنظام بن علي حيث صعد متوسط الانفاق الحكومي السنوي على أغراض الامن الداخلي بين الفترة 1986 الى 1996 من 376.15 مليون دولار الى 745.60 مليون دولار اي بمعدل زيادةسنوية بلغت 132 مليون دولار وهو ما يعادل 44.1% هذه الزيادة في الانفاق على شؤون

[1] . دنيا شحاتة ، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، السياسة الدولية، ع 184، ابريل 2011، ص 14

[2] عبد الحي علي قاسم، السمات المشتركة النظام العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري، المستقبل العربي، العدد 399، 2012،ص 17

[3] عبد القادر عبد العالي ،التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول ، المستقبل العربي، العدد 406 ،ديسمبر 2012 ،ص64

الامن الداخلي تعكس مدى اتساع وتضخم ظاهرةعسكرة المجتمع التونسي، وتجديد الرقابة على المعارضة ومنظمات حقوق الانسان وعلى كل ناشطين سياسيين[1].

ويصف السفير الامريكي في تونس في تقرير له في يونيو 2008 نظام بن علي بالدولة البوليسية حيث حول بن عليالبلادبتواطؤ من الدول الغربية تحت ذريعةمكافحةالإرهابإلىسجن، فبين 120,000 و 150,000 من افراد الشرطة كانوا يجوبون شوارع البلاد بانتظام وهذا العدد يتجاوز بكثير عدد عناصر الشرطة في فرنسا التي يقدر عددها بخمسةأضعاف سكان تونس كما كان الحزب الحاكم التجمع الدستوري الديمقراطي يوظف العديد من أتباعه لاستكمال ودعم وزارةالداخلية عن طريق التجسس على الناس ومطاردةمعارضينالنظام، كما استعمل بن علي القضاء لخدمة نظامه وتتبع خصومه بمحاكمةالمعارضين السياسيين ونقابيين والطلاب وصحفيين والمدافعين عن حقوق الانسان[2].

وبتضخم المؤسسة الأمنية في نظام بن علي وتعدد اختصاصاتها ومجالات نشاطاتها تحول المجتمع التونسي الى مجتمع خاضع بالكامل الى سيطرة وزارة الداخلية ونفوذها، فأصبحت مؤسسة إرهابية لا تضاهيها في نفوذها أية مؤسسة اخرى، وهي التي تستمد أوامرها من رئيس بن علي مباشرة الذي حول الدستور وبعد التنقيحات المتتالية الى مجموعة نصوص سالبة لكل الحريات تشرع لتضخم سلطات مؤسسة الرئاسة وسلطات القائم عليها وتمنحه صلاحيات غير محدودة سياسية اقتصادية[3].

وبذلك تحكم النظام السابق في كل شيء مستعملا القمع المادي لتحجيم اي تحرك محتمل لمختلف الحركات سواء كانت يسارية أو إسلامية أصولية مركزا في ذلك على إلهاء المجتمع التونسي عبر

[1] بشير الحامدي، الحق في السلطة والثروة والديمقراطية، قراءة في مسار ثورة الحرية والكرامة تونس 2011، ط1، تونس: مركز الدراسات والأبحاث في العالم العربي ، 2011 ص 11،

[2] يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لا ريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، ط 1، بيروت: منتدى المعارف، 2013،ص 55

[3] سؤود كاظم مهدي، التغيير السياسي في تونس " دراسة تاريخية سياسية "، ندوة "التغيير في المنطقة العربية ، الواقع-الأسباب-مواقف الدول منها ،مركز المستنصرية الدراسات العربية والدولية، العراق، 2012،ص 99

سلسلة من العمليات تمثلت في الإلهاء، المهرجانات كرة القدم تسهيل الحصول على المتعة الحسية، في مقابل تضييق الخناق على كل من يحمل أفكار سياسية، وتوجهات سياسية جذرية[1]

المطلب الثاني:القوى الفاعلة في الحراك الثوري

اتسم الحراك الثوري التونسي بتعدد وتنوع الفاعلين فيه حيث لم يكن نتيجة تنظيم مركزي من جهة واحدة بل كان نتاجا لتفاعل مجموعات اجتماعية مختلفة تراوحت بين الفئات الشبابية والنقابات والناشطين الحقوقيين والاحزاب السياسية والمجتمع المدني، وقد لعبت هذه القوى دورا محوريا في تأجيج الاحتجاجات وتوسيعها حتى لحظة سقوط النظام .

وبناء على هذا سيتم تناول قوى التي ساهمت في نجاح الحراك الثوري التونسي واسقاط المنظومة السياسية السابقة، اذ لعبت هذه الفواعل دورا لا يستهان به في التعجيل بقيام الثورة والمطالبة بالتغيير سواء كانت فواعل رسمية أو غير رسمية.

1-الفواعل الرسمية:

-**الجيش:** تعتبر المؤسسة العسكرية التونسية فريدة من نوعها مقارنة بالمؤسسات العسكرية في العالم العربي، اذ تميزت منذ إنشائها كقوة مسلحة بمستوى عال من المهنية، على الرغم من عددها وعتادها المتواضعين فلم تقم باي دور في عملية التحرر الوطني بل اقتصر دورها منذ الاستقلال على مساعدة ومساندة السلطة السياسية كذراع عسكرية في ادارة الأزمات التي واجهت البلاد [2].

كما لعبت المؤسسة العسكرية دورا رئيسيا في التعجيل برحيل بن علي من خلال امتناع عن اطلاق الرصاص والتزامها بالحياد في بداية الأمر، ثم تحول موقفها الى التحيز للمتظاهرين في الأيام الأخيرة قبل سقوط الرئيس المخلوع، وهو ما يوضح جليا بان المؤسسة العسكرية لا تريد التدخل او الخوض في الشأن السياسي وان تدخلاتها لا تكون الا عند الضرورة القصوى مما يوحي إلى إن المؤسسة العسكرية وفقا للتقاليد لا تنخرط في السياسة[3]منذ الاستقلال سواء تعلق الامر بفترة حكم

[1]،فضيل التهامي، الثورات الديمقراطية في الوطن العربي- تونس نموذجا، متحصل عليه من الرابط:
http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=369593sthash.ifxafu8l.dpuf.

[2] نور الدين جنبون، دور الجيش في الثورة التونسيه،في ثوره تونس الاسباب والسياقات والتحديات، الطبعة الاولى، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 ص 330

2شارل غريوال، مرجع سابق، ص 11

الحبيب بورقيبة او من خلال فترة بن علي خاصةوإن بن علي منذ توليه زمام الامور عمل على تهميش المؤسسةالعسكريةمنتهجاسياسة سابقيه أيبورقيبة .

ويمكننا التأكيد بان الجيش التونسي كان له دور كبير في سقوط نظام بن علي وهو ما اتضح من خلال معارضة الجنرال رشيد عمار لأوامر بن علي في مواجهة الاحتجاجات اذ أندور الجيش يتمركز خلال هذه المرحلة في حمايةالدولة من الانهيار والحيلولة دون الوقوع في الفوضى مع الاستجابةالمحسوبة لمطالب الانتفاضة، زد على ذلك فقد عمل الجيش التونسي على حمايةالمنشآت والبنى التحتية.

وعليه يمكن القول بان المؤسسةالعسكرية لعب دورارئيسيا في التعجيل برحيل بن علي من خلال تعاملها مع المتظاهرين وانحيازها لهم في حين نجد ان المؤسسةالعسكرية لا ترغب في الخوض في الشأن السياسي.

2-الفواعل غير الرسمية:

أ-الحركات الشبابية: كشفت احداث الثورة تداعياتها عن ظهور انماط جديدة من الحركات الاجتماعية يشكل الشباب عصبها الرئيسي فتكاثرت التنظيمات والمبادرات الشبابية وتعددت أنماطها تنظيميا وفكريا وسياسيا بصورة غير مسبوقة فقد لعبت هذه الأخيرة دورا فعالا في تحقيق التغيير السياسي في تونس كيف لا وهي القوى الشبابيةالعاطلة عن العمل والحاملين لشهادات جامعية وكذا عمال وموظفون سواء كانوا متعاطفين ام منددين بسياسات النظام، ان هذه الفئات الشبابية استطاعت ان تفرض نفسها على ارض الواقع في وقت وجيز وهذا راجع الى الانسجام وتجانس الذي تتمتع به هذه الفئة فكانت نقطة قوتهم فكانت بدايتها التنديد بالفساد والمحسوبية والمشاكل التي يتخبط فيها المواطن التونسي وصولا الى الإطاحة بأقوى الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي يوم 14 جان في 2011 حيث فرض شباب القصبة الذي جاء من كل ربوع الجمهورية بالضغط والاعتصام وهو ما عجل برحيل نظام بن علي[1]

[1]أحمد الصويان، بن عبد الرحمن وآخرون، الربيع العربي، والمسار والمصير، تقرير ارتيادي استراتيجي يصدر عن مجلة البيان بالرياض، 2015، ص 103

فالقوة الثورية وشبابية كنمط من انماط الحركات الاجتماعية التي تحاول كما يؤكد تارو:" أن تستبدل النسق الفكري والعقدي السائد الذي يضفي شرعية عن الوضع الراهن بنسق عقد اخر يدعم العمل الجماعي من اجل التغيير[1].

الواقع في هذا الشأن ان الشباب كان الشرارة التي اوقدت نار الثورة في تونس فالبوعزيزي كان يمثل شريحةعارضة من الشباب المتعلم المقهور والمحبط والذي طالته عصى الاستبداد والتهميش والاقصاء اللامساواةوالعنصريةبأوجههاالمتعددة من قبل نظام السابق هذا الأخير الذي قام بعمل انتحاري متمثل في التضحية بالنفس هذا الفعل المأساوي المؤلم الذي عبر به عن مدى الظلم والقهر الواقع على الفئات المهمشة من الشعب التونسي[2].

والواقع ان الحركات الشبابية لم تكن مؤهلةلتجربة الحكم او الفوز بالانتخابات بعد جانفي وقد كشفت ممارستها على الاستمرار في تبني طريق الاحتجاج وتنوير الشارع مما ادى لتراجع شعبيتها إضافة الى معاناةالحركةشبابية من عنف التنظيم والتركيز الى جانب الانقسامات الداخلية ولذلك فهي تفتقد وجود قواعد اجتماعيةوشعبيةمقارنةبالأحزاب ذات المرجعيةالإسلامية التي تتوافر لديها الخبرةالتنظيمية والدعم المادي والسياسي المنظم، الذي مكنها من الحصول على الأغلبيةالبرلمانية وكذا الفوز بالمناصب التنفيذية وفي مقابل ذلك كانت الحركةالشبابيةتظهر عبروسائلالإعلاموكذا حضور مؤتمرات الدولية والقاء المحاضرات في الجامعات الكبيرة والمنتديات العالمية[3]

وما يمكن قوله ان الشباب بكل مراحله التعليمية قد ارتبط بالثورةوتأثر بها وتشكل وعيهم من خلال تفاعل مع مجرياتها وأحداثها، سواء من خلال المشاركة او المتابعة بضمير متيقظ هذا الامر الذي يجعله جيلا يؤمن بفكرةالثورة كونها تمثل مساره للتغيير والاصلاح والبناء.[4]

ب: الاعلام: عرف الواقع الاعلامي في تونس انغلاق نتيجة لسياسات بن علي الرامية الى تطبيق سياسة الاقصاء والتعتيم الاعلامي من خلال العمل على تعطيل العديد من الصحف المعارضة وبدخول تونس مرحله جديدة بعد الحراك الشعبي دخل الاعلام التونسي مرحلة جديدة معلنا بذلك

[1]احمد الصويان بن عبد الرحمن واخرون ،مرجع سابق، ص 104

[2]Mohamed Kerrou, l'autre revolution, (Tunisie : Cèrès èditions 2018), p26

[3]: يوسف ورداني، محددات المستقبل دوره حركات الشبابية في دول الربيع، متحصل عليه من http://www reessmideast.org.10:00 بتاريخ2025/5/10 على الساعة

[4]يوسف ورداني، مرجع نفسه

القطيعة للمرحلة التي سبقته، وهنا ظهر دور الاعلام من خلال المساهمةالفعالةمن خلال تسليط الضوء على الاوضاع المزرية والفئات المهمشةقبل الحراك الاجتماعي،إضافة الى تسليط الضوء على الممارسات الهمجية الممنهجة من طرف السلطة ونقل الأحداث وقت حدوثها وكذا تعبئةالجماهير لمساندة الاحتجاجات وإزالة التعتيم الذي استخدمه الاعلام الرسمي من خلال تشويه انجازات الانتفاضةالشعبية والتركيز على سلبيتها وهدم كل انجازات، وفي ذات السياق فان الحراك الشعبي في تونس اعتمد على وسائل الاعلام خاصة مواقع التواصل الاجتماعي توتير يوتيوب، الفايسبوك الذي سوف نتطرق اليه في هذه الدراسة نظرا لما له من أهمية بالغة للدور الذي لعبه خلال تلك الفترة وهي:[1]

_الفايسبوك: تأسسسنة 2004 كموقع تشبيك اجتماعي حصري لطلاب جامعة هارفارد، ليتسع استخدامه ليشمل كل دول العالم، حيث يتيح هذا الأخير التفاعل بين الأشخاص سواء عن طريق الكتابة او إضافة تعليق او عن طريق الدردشة الفورية وهو ساهم بشكل كبير في تفاعل شباب الثورة في تونس وكذا ترشيد الاحتجاجات الشعبية لإيصالها الى شريحةكبيرة من التونسيين وكذا العالم الخارجي،إضافة الى نقل تطورات الاحداث دون رقابةالأجهزةالبوليسية المطبقة على الراي العام التونسي، ومما لا شك فيه فان استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وعلى وجه الخصوص الفايسبوك شاهد نقلةنوعية وارتفاع محسوس في فترة وجيزة، ويعود ذلك لما يتميز به المجتمع التونسي بارتفاع نسبة التعليم مقارنة بدول الجوار، اذ بلغت نسبة مستخدمي الفايسبوك خلال شهر جانفي 2011 حوالي 19.09% من مجموع السكان، وهو ما يؤكد حسب المتتبعين الاكاديميين، وعلى وجه الخصوص التحليل الذي قدمه في هذا الشأن الدكتور عزمي بشارة الذي رأىبأن"المواقع الإلكترونية والفضائيات تعد من اهم العوامل التي دفعت بالجماهير التونسية للخروج الى الشارع وكذا اسهامها في ترشيد وتنظيم وتوجيه حركه الشارع من خلال نداءات الداعية الى تشكيل لجانشعبيةلحماية المدن من اي تحرك محتمل من قبل بقايا النظام بعد مغادرة بن علي تونس لان الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس مع نهاية 2010 اعتمدت بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال التواصل الدائم مع الجماهير من اجل توحيد مواقفهم وايصال صوتهم" [2]

[1]احمد الصويان، بن عبد الرحمن وآخرون، مرجع سابق، ص144

[2]عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 196

وعليه فقد لعبت شبكات التواصل الاجتماعي فيسبوك تويتر يوتيوب دورا لا يستهان به من اجل احداث التغيير في تونس والتي يمكن رصدها في نجاحه في حجز الجماهير من خلال التفاهم والتحاقهم بالانتفاضةالشعبية توسيع مجال المشاركة في اتخاذ القرار الذي كان غالبا من خلال عرض اقتراحاتهم ومعالجتها والوصول إلى قرار يتسم بالإجماع، ايصال كل كبيرةوصغيرةخاصة فيما يتعلق برد فعل الحكومة تجاه المطالب المرفوعة. يمكن القول بان مواقع التواصل الاجتماعي وعلى وجه الخصوصالفايسبوك في تونس قد غير من انسجام وتنظيم الذي ظهر جليا من خلال انتظامه في نقل الاخبار الحركة التونسي بشكل منظم ودقيق من خلال نشر كل تطورات الحاصلة في الشارع التونسي.[1]

ج_ القوى السياسية:

شهدت الساحة السياسية التونسية بعد الثورة سيولة حزبية بعد الحصار الذي كان مفروضا على الاحزاب السياسية من طرف نظام بن علي، فقد ساهمت الاحزاب السياسية هي الاخرى في مسار الثورة وتوسيع انتشارها جغرافيا وعليه فان الاحزاب السياسية في تونس التي كانت مهمشة في فترة حكم بن علي قد انضمت منذ الوهلةالأولى الى المتظاهرين والمحتجين في كل ربوع الجمهورية سواء في المناطق المعزولة او العاصمة ومع ان الانتفاضة كانت عفوية ودون قيادة سياسية معروفة أومعارضة، لكن هذا لم يمنع تلك الاحزاب من ان يكون لها دور بارز في احداث التغيير غير ان هذه الاحزاب لم تكن لها مواقف موحدةلأهدافالثورة حيث انقسمت هذه الأخيرة الى اتجاهين متباينين لموقفهم من النظام السياسي التونسي بعد الثورة[2]

د_ القوى العمالية المهنية:

لا تختلف المنظمات العمالية والمهنية عن سابقتيها من خلال موقفها من ثورة في تونس اذ لعبت هذه الأخيرة دورا لا يستهان به من خلال تأييداالانتفاضةالشعبية[3]حيث كان **الاتحاد العام التونسي للشغل** الذي تأسس في 20 جانفي 1946 الذي يعد من أعرق المنظمات النقابية في الوطن العربي وفي افريقيا اذ جمع في صفوفه نقابات العمال والموظفين التونسيين المنتشرين في كل البلاد، وعليه يمكن اعتباره اقوى المنظمات النقابية في البلاد وقد بلغ عدد المنخرطين فيه أثناءالثورة حوالي 350

[1] عبد الله الرعود ممدوح مبارك، دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير في مصر وتونس من وجهه نظر بعض الصحفيين الاردنيين، رساله ماجستير في العلوم السياسية، جامعه الشرق الاوسط، كليه الاعلام،2012، ص 65

[2] محمد زيتوني ، مرجع سابق،ص 138

[3] دنيا شحاته، مريم وحيد، مرجع سابق ،ص 77

ألف منخرط بعدما كان تحت سيطرة بن علي قبل الثورة، والمتتبع للأحداثالثورة يتضح جليا انه يمثل الريادة من حيث التنظيم فقد كان له حضور قوي للمساهمة في الحركةالاحتجاجية منذ اندلاع الانتفاضة وهذا راجع لوعي الاتحاد بخطورة الوضع خاصةالجانب الاقتصادي والتنموي، وباعتباره عنصر فعال في هذا المجال مما جعله يكون حاضرا منذ الوهلة الاولى من خلال شن الاتحادات الجهويةالمحلية اضرابات عامة، حيث لاقت نجاحا كبيرا من خلال التعبئة الجماهيريةالمطالبة برحيل بن علي الى جانب اصدار الاتحاد بيانا في 18 ديسمبر 2010 طلب فيه اطلاق سراحه الموقوفين وسحب قوات الامن من الشارع، ان الاتحاد العام التونسي للشغل قد ساند منذ الوهلة الاولىمنالانتفاضةالشعبية حتى سقوط نظام بن علي.[1]

يمكن تلخيص نموذج الثورةالديمقراطيةالتونسية بكونها كانت تعبيرا عن حركة اجتماعية جماهيرية طاغية وطبيعي، استطاعت ان تتكيف سياسيا في لحظةقويةوحاسمة وكانت قوتها وسرعتها تتجاوز ديناميكيات النسق السياسي المحلي وقدرة محيطها الخارجي على التفاعل معها .

[1]محسن مرزوق، تونس خارطة طريق مابعد الثورة، مركز كارينغي للشرق الاوسط، 18فيفري 2011، متحصل عليه من: http://www.carnegie-mec. Org/2011/02/18/ar-pub-42824بتاريخ 2025/05/15

المبحث الثاني: الديمقراطية التشاركية في تونس بعد الثورة

بعد الثورةالتونسيةسنة 2011 دخلت البلاد مرحلة انتقال ديمقراطي مثلت فرصةلإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسسجديدة تقوم على سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات وتكريس مبادئ المواطنة، وقد رافق هذا التحول السياسي والاجتماعي ميل المتزايد نحو تبني نموذج جديد من الديمقراطية يتجاوز طابع التمثيلي التقليدي الى شكل أكثر انفتاحا وشمولا وهو الديمقراطيةالتشاركية.

تعد الديمقراطيةالتشاركيةأحد أبرز مخرجات النقاشات الوطنية حول ضرورة اشراك المواطن والمجتمع المدني في رسم السياسات العمومية وفي مراقبة تنفيذها وتقييمها، وقد تجلت هذه الديمقراطيةالتشاركية في النصوص القانونية وعلى رأسها دستور 2014 كما ظهرت في الممارسةالسياسية من خلال بعض المبادرات التشاركية في المجال المحلي والوطني.

وفي هذا السياق يهدف هذا المبحث الى دراسةديمقراطيةالتشاركيةكأداة من أدوات دعم التحول الديمقراطي في تونس من خلال تطرق الى مسار هذا التحول بعد الثورة ثم تحليل آلياتالديمقراطيةالتشاركية في التجربةالتونسيةواخيرا ابراز دور المجتمع المدني في تدعيم هذا المسار .

المطلب الأول: مسار التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة

عرفت تونس بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011، تحولا جذريا في طبيعة النظام السياسي حيث فتحت الثورة المجال امام إعادة تشكيل المشهد السياسي والدستوري على اسس جديدة لقد دخلت البلاد في مرحلة انتقال الديمقراطي تميزت بعدة محطات رئيسية كان لها دور حاسم في بلوره تجربةتونسيةفريدة في سياق عربي[1]، وسنحاول ابراز اهم هذه المحطات فيما يلي:

[1] نيكولا بويار، القدس العربي مجموعه الازمات الدولية، 5 افريل2025، الموقع الالكتروني متحصل عليه من: http://old,ceisisgroup,org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%-%20North%20Africa/Tunisia/op-eds/pouillard-Tunisie -way,html

أولا: انتخاب المجلس التأسيسي:

لقد سعت الحكومةالتونسيةالمؤقتة الى القيام بعملية اصلاح سياسي مؤسس على الشرعيةالدستوريةووضعت لهذا الغرض لجنة عليا للإصلاح السياسي هدفها ضبط المنظومةالقانونيةالمتعلقةبالعمليةالانتخابية لضمان انتخابات حرةونزيهة وهذه اللجنة قد قدمت بعض المشاورات عدةاقتراحاتلمرحلة ما بعد الثورة، سيما اعداد انتخابات رئاسيةوتأسيسيةفي نفس الوقت الا ان هذه الاقتراحات لم تكن محل قبول اجتماعيا ولا سياسيا، ولذا أعلن عن قيام بانتخابات لمجلس تأسيسي يضع دستور جديدا للبلاد يضمن توازن عمل السلطات الرسمية كما ينتخب منه رئيسا مؤقتا يتولى السلطة الى حين توقيع دستور جديد والقيام بانتخابات رئاسيةوبرلمانية حسب النظام المقترح[1].

مثل انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في اكتوبر 2011 اول خطوةمؤسسة نحو بناء الشرعيةالديمقراطيةالجديدة، حيث أوكلت اليه مهمةصياغة الدستور يعبر عن تطلعات الشعب ويضمن حقوق والحريات الأساسية وبعد نقاشات سياسيةمطولة بين مختلف الأطياف تمت المصادقة على دستور الجمهوريةالتونسية الجديد في 27 جانفي 2014 والذي اعتبر وثيقه توافقية بامتياز .

ويتكون المجلس التأسيسي من 217 عضو منتخبين بتاريخ 23 اكتوبر 2011 في اول انتخابات بعد الحراك الاحتجاجي الذي اسقط نظام زين العابدين بن علي بتاريخ 14 جانفي 2011، أعلنت نتائج هذه الانتخابات في 11 نوفمبر 2011 في مؤتمر صحفي اعلن عن فوز حركةالنهضة ذات المرجعية الإسلامية ب 89 مقعد، ولحزب المؤتمر من اجل الجمهورية 29 مقعد، في حين حلت قوائم العريضةالشعبية ثالثا بنصيب 26 مقعد ويترأسه مصطفى بن جعفر الأمين العام لحزب التكتل والذي حل رابعا ب 20 مقعد في صورة امتزجت فيها ألوان الطيف السياسي التونسي، وهو ما أطلق عليه اعلاميا حكم الترويكا[2]حيث اجمعت النخب والاحزاب المختلفة في تونس على ضرورة التوافق على مسار الاصلاح والبناء في تونس وعلى ان التحول من الحكم الاستبدادي الى حكم الديمقراطي هو ما يجب ان تؤول أفق "ثوره الياسمين" 14 جانفي 2011.

---

[1] اسماء نويرة، "صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس"، معهد كارينغي للسلام الدولي، 30 مارس 2011،متحصل عليه من طرف الموقع الالكتروني:
http ://camegieendowment.org/sada/?fa=43350

[2] "المجلس الوطني التأسيسي في تونس"، الجزيره.نت،الدوحة: 17-9-2013

http ://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews//9/ 4/025"

حكم تونس خمس حكومات في مرحلةالانتقال الديمقراطي واحدة قبل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وأربع حكومات بعد انتخاباتذاتها.

مثل انتخاب المجلس تأسيس خطوه مهمه باتجاه طي صفحه الماضي وارسال قواعد النظام السياسي الجديد كما انقذ تونسيون من متاهات النقاشات السياسيةوالدستورية العقيمة التي غرقت فيها ثورات الربيع العربي الاخرى[1]

ثانيا: مرحلة ما بعد الانتخابات:

شهدت مرحلة ما بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عوده لموجات الاحتجاج والتظاهر الامر الذي دفع الرئيس المؤقت منصف المرزوقي الى اتهام بعض من قوى المعارضة اليسارية بوقوفهم ومسؤوليتهم على الأحداث خاصه الاعتصامات التي شهدتها عديد من المناطق المهمشةالواقعة على الحدود الجزائرية التونسية والتي طالبت الحكومة المنتخبة بالتدخل لوضع لمعاناتهم ومشاكلهم الامر الذي اعتبرته حركه النهضة لإحراج الحكومة واظهارها بمظهر العجز أمام الرأي العام الداخلي والخارجي[2]، وفي ظل التوتر القائم بين الاتحاد العام التونسي للشغل وحركةالنهضة على خلفيةدعوة الاتحاد لإضراب عام في محافظةسليانة والذي دام لمدة 15 يوم بدعوة من الفرع الجهوي للاتحاد وقد تخلل الاضراب مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين المطالبين بالتنمية والتشغيل كما قاموا بطرد المحافظ المحسوب على حركةالنهضة،والافراج عن 14 شاب اعتقلوا في أحداث عنف في مدينة سليانة بتاريخ 26 ابريل 2011[3]

وقد اتخذت عده أحزاب علمانية موقع معارضة لحكومة الترويكا، اثر توليها مهام الحكومة ورئاسة المجلس الوطني التأسيسي واعتبرت هذه الاحزاب انها غير معنية بالمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية ومن هذه الاحزاب "حزب الجمهوري "وقد استطاع هذا التحالف ان يشكل قوة ضاغطة على الترويكا ونجحت في تعبئه الناس للقيام بتظاهرات احتجاجية سلمية لمطالبة الحكومة التي تضم احد

[1] محمد زيتوني ، مرجع سابق،ص 30

[2] صافيناز محمد احمد، مرجع سابق.

[3] ايمان احمد، قرات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي،ط2،القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص 6

التيارات ذات المرجعيةالإسلامية بالمحافظة على مكتسبات النموذج التونسي المتعلق بقانون الاحوال الشخصية وحريه المرأة وحريه الاعلام والدعوة الى استقالة الترويكا. [1]

3-اغتيالات قادة اليسار المعارضة:

بعد انتخاب المجلس الوطني تأسيسيو وصولحركةالنهضة ذات التوجه الاسلامي الحكمبأعلىالاصوات،ظهرتالمعارضة اليسارية ضد سياسات ما أسماه التوجه الإخوانيلحكومة النهضة والتي كان من أشد معارضيها منالقيادة اليساري شكري بالعيد الذي لم يتوانى في نقد سياسات الحكومة وقرارات المجلس التأسيسي، وفي السادس من شهر فيفري 2013 اقدم مجهولون على اغتيال شكري بالعيد امام منزله في حدث مهيب هزه الشارع التونسي بكل أطيافه، ومنذ اللحظة الاولى لوقوع هذا الحادث تعالت بعض الاصوات بتحميلحركةالنهضةالمسؤولية علىالحادث،وتارةأخربإلقاء اللوم على سياساتها التي حسب قولهم كرست لوجود الفكر التكفيري الارهابي وقد شكل هذا الحادث فاجعه كادت ان تعصف بتونس، وبعد هذا الحادث تقدم رئيس الحكومة باستقالته غير ان هذا الفعل لم يمنع من يتربص الامن واستقرار تونس من قيام بعمليةأخرى كانت ضحيتها النائب المعارض بالمجلس التأسيسي محمد البراهمي في سورةمشابهة لتلك التي تعرض لها شكري بالعيد وبعد أشهر من رحيله في موقف أجزعالرأي العام الداخلي والخارجي حول الوضع الامني في تونس،كما عبر رئيس حركةالنهضة راشد الغنوشي عن موقفه من هذه الاحداث معلقا في حديثه انما قتل شكري بالعيد يمثل تهديدا لكل تونس ولتجربتهاالديمقراطية ولنموذج التعايش السلمي بين الاسلاميين والعلمانيين الذي أقرتهالثورة وقد أضاف انه من اعتدىعلىشكري بالعيد قد اعتدى قبلها على الشيخ لطفي آخرينأمثالهم بل على تونس كلها .[2]

4-التواصل الامني وبروز الارهاب:

مع بروزالحركة الأصولية بتونس وتماشيا مع تردي الاوضاع الأمنية في المنطقة العربيةوظهور التنظيمات الإرهابية في كل من سوريا وليبيا، تشكل وضع مماثل بما يحدث في هذه البلدان ومن ابرز دلالاته الهجوم على السفارة الأمريكية بتونس والذي خلف قتلىوجرحى،وأعلنمنتمون لتنظيم آثار

انور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،يناير 2014، ص 4[1]

ايمان احمد، مرجع سابق ،ص 8[2]

الاسلام مسؤولياتهم عنه، وعلى اثره حكم أحد قياداتها ابو ايوب في السجنلمدةعام بتهمة التحريض،كما القى القبض على 40 اخرون في هذه الاحداث،بالإضافة الى تنفيذ عملية استهدفت الجيش والامن الوطني التونسي في الحدود الجمركية ونقاط التفتيش وقد انعكس هذا الامر على الاقتصاد التونسي حيث بلغ العجز التجاريالى حدود 9.773 مليار دينار في 26 اكتوبر 2012.[1]

5-الدستور التونسي الجديد:

بعد سنتين ونصف سنة من العمل على مسودة الدستور صدق المجلس الوطني الوطني التأسيسي في 24 جانفي 2014 على الدستور الجديد بنسبةتتجاوز الثلثين المطلوبة وحيث صوت 200 نائب بنعم و 72 صوت بلا، في حين تحفظ اربعه نواب عن التصويت ويشمل هذا الدستور على توطئة 246 فصل[2]

وقد نصب مهدي جمعة رئيس الوزراء التونسي وقد نجح بتشكيل حكومةجديدة للبلاد وهي تضم مستقلين وخبراء قد تم تعيين جمعة في منصبه اثر ذلك بموجب اتفاق تم التوصل له وقضى باستقالة الحكومة التي كانت تديرهاحركةالنهضة.

جاء الدستور التونسي الجديد ليكرس مبادئ الدولة المدنية ويفصل بين السلطات ويؤسس النظام شبه برلماني يقوم على التوازن بين السلطةالتنفيذية والتشريعية الى جانب ترسيخ الحقوق الأساسية ومن ابرزها الحق في المشاركة السياسية وحريه التعبير وحريه التنظيم، ما يعكستوجه واضحا نحو نموذج الديمقراطي تعددي .

6- انتخاب "السبسي" رئيسا لجمهورية تونس:

كنتيجة ضعف أداءالحكومة في اداره الملفات السياسيةوالاقتصاديةوالأمنية خلال المرحلة الانتقالية فان ذلك كان سببا في تشجيع التيارات كثيرة على إعادةالهيكلة ومن بينها التيار البورقيبي وقد تجسد هذا الامر خلال اجتماع الجماهيري الذي عقده الدستوريون في مدينه المنستير مسقط رأس الرئيس

[1] ايمان أحمد ،المرجع نفسه، ص 10

[2] منذر بالضياني ، "المجلس الوطني التونسي يصادق على الدستور بالأغلبية"، العربية، 17 أفريل2025، متحصل عليه من: http ://www.alarabiya.net/ar/north_africa/Tunisia/html

السابق بورقيبة في 24 مارس 2012 برئاسة الوزير الاول السابق " الباشا قايد السبسي "وما هذا تجمع برزت مخاوف لدى بعض من امكانيه عوده رموز نظام السابق للسلطة[1]

ومع قرب الاستحقاق الرئاسي قدم الباجي اوراق ترشحه منظما بذلك الى 25 منافس في رئاسيات 2014 في من انحصرتالمنافسة كما كان متوقع بينه وبين الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي الذي يحظى بالدعم القوي داخل أروقة حزب حركةالنهضة وفي حين ترشح الباجي قائد السبسي من خلال حركة نداء تونس التي فازت في الانتخابات الشرعية السابقة، وقد ترتب عن هذا الاستحقاق الرئاسي فوز الباجي قائد السبسي حيث اعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس عن نتائج النهائية والتي أعلن فيها رسميا فوز مرشح نداء تونس على منافسه منصف المرزوقي بفارق 6% حيث تحصل المرشح الفائز الباجي القائد السبسي 55.68% مقابل حصول مرشح مستقل منصف المرزوقي على 44.32% وقد وفق نتائج الفرز النهائي ومن جهة اخرى لم يصدر اي طعن او تقديم تظلم الى المحكمة العليا فيما يخص هذا الشأن. [2]

_7انتخاب قيس سعيد رئيسا للجمهورية(انتخابات الرئاسية 2019)

لقد أثرت الوفاة المفاجئة للرئيس**الباجي قائد السبسي** في شهر جويلية 2019، بشكل كبير على المنافسة لتولي منصب رئيس الجمهورية، لم يتم تفعيل التعديلات المدخلة على القانون الانتخابي الذي كان من الممكن ان تمنع بأثر رجعي جملة من المرشحين من خوض غمار الانتخابات، لان الرئيس لم يختم مشروع القانون قبل وفاته، لقد تم تغيير الجدول الزمني للانتخابات بشكل كبير، بحيث نظمت الانتخابات الرئاسية قبل شهرين من التاريخ المحدد لها،[3]

اعتبر **راشد الغنوشي** رئيس حزب النهضة انتخابات 2019 شهادة تخرج للديمقراطية التونسية، و ذلك للسلاسة الاستثنائيّة في تنظيم انتخابات مبكرة استدعتها وفاة الرئيس السبسي، ويعود الفضل الأكبر في ذلك إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات برئاسة **نبيل بفون**، التي تمكنت من اعادة جدولة تاريخ إجراء الاستحقاقات الانتخابية الرئاسي والبرلماني، وحرصت أيضا على تأخير

[1] ايمان احمد، مرجع سابق،ص 15

[2] رياض بشير، "الانتخابات التونسية 2014 مراحلها ونتائجها"، مجله سياسات عربيه العدد 16، جانفي 2015، ص 38

[3] تقرير، " الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019"، على الرابط: www.cartercenter.org

الانتخابات الرئاسية حتى التأكد من إطلاق سراح المرشح **نبيل القروي** قبل انطلاق العملية الانتخابية في 13أكتوبر.[1]

تصدر كل من **قيس سعيد** و**نبيل القروي** المرتبة الاولى والثانية على التوالي من بين 26 مترشحا في الدور الاول للانتخابات الرئاسية، حيث احتل قيس السعيد المرتبة الأولى بنسبة 18٠4٪ من الأصوات، وجاء القروي بنسبة 15٠58٪، وصرحت الهيئة المستقلة للانتخابات بأن نسبة الإقبال على التصويت بلغت 49٠8٪.[2]

لم تكن نتيجة الانتخابات في الدور الثاني عادية، فأغلب التوقعات و استطلاعات الرأي كانت تعطي نسبا متقاربة للمترشحين، غير ان فوز قيس سعيدبنسبة 72٠71٪ من أصوات الناخبين، فوز تعزز بمؤشر ارتفاع نسبة المشاركة مقارنة بنتائج انتخابات البرلمانية 41٪. [3]

تميزت المرحلة الانتقالية في تونس بعد الثورة ببناء سياسي تعددي قائم على دستور ديمقراطي وانتخابات حرة، واجهت هذه المرحلة صعوبات سياسية واقتصادية أثرت على الاستقرار والإصلاح، رغم ذلك حافظت تونس على المسار السلمي للانتقال.

المطلب الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية في تونس بعد الثورة

ان الديمقراطية التشاركية لا تقوم فقط على مبادئ النظرية أو نوايا سياسية بل تتجسد من خلال آليات مؤسساتية وقانونية تمكن المواطن من المشاركة المباشرة في الشأن العام الى جانب ممثليه المنتخبين في السياق التونسي وبعد الثورة اصبح من الضروري تفعيل هذه الاليات لضمان تحول ديمقراطي فعلي يستجيب لمطالب الشعب في العدالة، الشفافية والمسائلة.

وبما ان الديمقراطية التشاركية تمنح المواطن المشاركة في الشؤون السياسية، حيث يتمتع بكافة الحقوق السياسية وتجسيد مبدأ المساواة، وبالتالي برزت صورة جديدة للديمقراطية تمنح المواطن

[1] العربي صديقي، "التحول الديمقراطي المستدام بتونس: رئاسيات 2019 بين سياسة جديدة وأخرى مناهضة" تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 4نوفمبر 2019، ص 13

[2] تقرير الانتخابات، مرجع سابق، ص 13

[3] منجي مبروكي، " الانتخابات الرئاسية التونسية، ماذا تغير ما بين 2014و 2019؟"، منتدى السياسة العربية، نوفمبر 2019ص 07

حرية أكبر للمشاركة[1]، وعرفها **ريان فوت** في كتاب التسوية والمواطنة "ان الديمقراطية التشاركية تتطلب قدر كبير من العمل التطوعي من كل مواطن عادي (تفعيل دور المجتمع المدني) وليس بإمكانها أن تفسح مجالا لقرار سريع وفعال" [2]

أما الباحث المغربي **يحي البواقي** فقد عرف الديمقراطية التشاركية انها "عرض مؤسساتي للمشاركة موجهة للمواطنين يرتكز على اشتراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشات الاختبارات الجماعية تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطنين وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية[3]

ويمكننا تعريف الديمقراطية التشاركية انها مشاركة المواطنين في رسم السياسات وصنع القرارات، بشكل يكفل كرامة وقيمة الفرد، ويمكنه من مساعدة الحكومة على ايجاد الحلول للمشاكل والأزمات التي تعاني منها.

وتكمن اهمية الديمقراطية التشاركية في:

- تفعيل مساهمة المواطن في عملية صنع القرار فهي عبارة عن قناة تصاعدية تنازليةللتواصل بين السلطة والمواطن، يتم من خلالها تصعيد مطالب واحتياجات وملاحظات المواطن إلى السلطة.
- تستعمل الديمقراطية التشاركية لتعريف المواكن بوجهة نظر الحكومة والامكانيات المتوفرة والإطار الاستراتيجي للعمل الحكومي.[4]
- الديمقراطية التشاركية تتبنى مفهوما للديمقراطية يأخذ بعين الاعتبار دور المواطنين في صنع القرار السياسي، لكنها تتطلبتنظيمالمواطنين في هيئات وروابط وجمعيات تتولى عملية الاتصال والعمل على بلورة الاحتياجات والمطالب، اي ان الديمقراطية التشاركية بحاجة

[1]أحمد طلعت، الوجه الآخر للديمقراطية، الجزائر: الطريق للنشر والتوزيع، 1990، ص 47

[2]حريزي زكريا، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر نموذجا، مذكرة لنيل الماجيستير في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة 2011/2010، ص35

[3]. غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، اطروحة دكتوراه في قانون الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2010ص52

[4]Augastin, derect and particopatory democracy, Nethertands European Institute of Public Administration, 2011,p 26

إلى مجتمع مدني، وعلى قدر فاعليته ونشاطه تعطي ثمارها وتؤدي دورها في النظام السياسي.[1]

بعد الثورة سعت الدولة التونسية لتجديد مبادئ الديمقراطية التشاركية من خلال جملة من الآليات التي تتيح للمواطنين التفاعل المباشر والمساهمة في اتخاذ القرارخاصة على المستوى المحلي وقد جاء هذا التوجه استجابة لتطلعات الشعبية في مزيد من الشفافيةمساءلة وتفعيل دور المواطن كفاعل الحقيقي في التنمية. وتتمثل أبرز آليات الديمقراطية التشاركية في:

اولا: مضامين المواطنية للدستور التونسي الجديد:

التجربةالتأسيسيةالدستوريةالتونسيةالجديدة جاءت محملة بتحديات ورهانات كبيرة لتأسيس الجمهورية الجديدة، قوامها مواطنةديمقراطية تصون الحقوق والحريات وتحقق المساواةوالعدالةالاجتماعية و مرجعتيها في ذلك الإرادةالشعبيةالمترجمة في ثوره يناير 2011، وكما أنها صادفت الفترةانتقاليةمليئة بالتشنجات السياسية والتجاذبات الإيديولوجية، التي اوشكت تداعياتها على انتكاسةمسار الانتقال الديمقراطي في تونس وفشله وخاصة عندما اشتدت الأزمةالسياسية بعد مقتل قياديين من تيار يساري علماني عام 2013 والذي خرجت منها بعدالسياسة الوطنية التي انتهجتهاحركةالنهضة بتقديم تنازلات لمصلحة استكمال مسار الانتقالي وايقاف التجربةالديمقراطية.[2]

)

ولذلك فالدستور التونسي الجديد جاء بعد عمليه طويلة تخللتها العديد من النقاشات وجدالات، ساهمت في طول الفترةالانتقالية التي دامت ثلاث سنوات تحت حكم الترويكا، وهذا الواقع الذي فتح المجال لدى العديد من السياسيين والناشطين من شباب الثورة الى التشكيك في مدى مصداقية الدستور الجديد في التعبير عن الإرادةالشعبيةوترجمة مطالبها الثورية هذا الاخير الذي جاء في الواقع معبرا عن تسوياتسياسيةوأيديولوجية بين القوى الجديدة والقوى التقليدية[3]

ومن جانب آخر، فالتغيير السياسي الذي شهدته تونس جاء نتيجةلثورةشعبية استطاعت ان تطيح بالمنظومةالاستبداديةالسابقة، ولكن تسييرالمرحلةالانتقالية جاء دستورياونخبويا بامتياز، ولذلك من

[1]نبيل كريبش، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كليّة العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص 27

[2]جلال الورغي ، تونس: قراءة في التجربةالدستورية، مركز الجزيرة للدراسات ، يناير 2014، ص 2، متحصل عليه من موقع: https ://studies. Aljazeera.net /ar/repots/2014/01/201411319127954.html

[3]جلال الورغي، مرجع نفسه، ص 3

الطبيعي ان تشهد المرحلةالانتقالية حاله من الصراع السياسي بين قوى الثورية والقوى التقليديةوخاصة مع الانفتاح الكبير للمشاركة السياسية، ومن الطبيعي ايضا ان يظهر هذا تجاذب في عمليةتأسيس الدستوري الذي يراهن عليه الشعب في التأسيسلممارسةالديمقراطية وقطع صلة مع المنظومة السابقة وتجفيف كل قنوات التي يمكن ان ترجعها من جديد. [1]

ولذلك فقد شكل الدستور 2014 انتصار كبيرللديمقراطية التشاركية التي بدأت تظهر تجلياتها وممارساتها في تونس ما بعد الثورة من خلال حس المواطني الكبير الذي ظهر عبر جملة توافقات المقدمة والتي شكلت معنى بارزا وفارقا بين القوى السياسية في تونس بحيث يعامل على تقديم تسويةلمصلحة تونس وليس للمصلحةسياسيةالضيقة هذا الامر الذي توافق مع روح الثورة التي قامت من اجل بناء ديمقراطيةتشاركية قائمه على روح المواطنة التي تؤسس لعقد جديد ومتين بين الدولة والمواطنين[2]

وعلى هذا الاساس يتم في هذه الجزئية الإشارة الى الفصول التي شكلت نقلةنوعية في مجال تعزيز المواطنة وترسيخ آليات الممارسةالديمقراطية في المنظومةالمجتمعيةالتونسية.

ينص الدستور التونسي الجديد على ان المواطنة تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، ويؤكد على حرية التعبير والانتماء والمشاركة في الحياة السياسية كركائزأساسية للمواطنة.

أ- الطابع المدني للدولة التونسية:

لقد جاء توطئة الدستور لتؤكد على انتماء تونس الحضاري الاسلامي والبعد القومي العربي كما لم يغفل المؤسسون في هذا المجال من تأكيد الارتباط الثقافي والجغرافي بالمغرب العربي وتفاعلها مع محيطها الاقليمي الافريقي والعالمي، وجاء ثوره يناير 2011 كمحطةحاسمة من محطات المسار التاريخي التونسي، والتي من خلالها تم التأسيس للنظام جمهوري تشاركي ديمقراطي في اطار دولةمدنية تؤول فيها السيادة الى الشعب وتقوم على العدالة والمساواة بين مواطنيها[3]

---

[1] محمد زيتوني، مرجع سابق، ص 72

[2] مهى يحي، ما بعد الدستور تونس: الشيطان يكمن في التفاصيل، مركز كارينجي للشرق الاوسط، ابريل 2014، ص 1 متحصل عليه من 6:
https ://carnegie_mec.org/2014/04/25/ar_pup_55430

[3] احلام ضيف واخرون، الدستور التونسي تحت المجهر، تونس: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2014،ص 22.

وفي نفس السياق وحسم للنقاشات ،فقد تم تأكيد ما جاء الفصل الاول من الدستور الجديد الذي لم تتغير صياغته وبقيت كما جاءت في دستور 1959 وكونها الصيغة الوحيدة قدر الحفاظ على التوافق بالأطراف بشان هويةالدولة الجديد كما تم الاتفاق على عدم قابلية هذا الفصل للتعديل.

وفي نفس الصدد فقد جاء الفصل الثاني من الدستور الجديد ليضع حد للنقاشات التي أثيرت بشان مدنيه الدولة وتم وضعه ضمن الفصول غير القابلة للتعديل بحيث تم التأكيد على مدنيه الدولة التونسية والتي تقوم على المواطنة وارادة الشعب وسيادة القانون وذلك وفق الصياغة النهائية التي سوت عليها بالإيجاب 162 عضوا من اعضاء المجلس الوطني التأسيسي[1] .

ب-نظام الحكم:

لقد شكلت قضية طبيعة النظام السياسي بعد الثورة حلقة مفصلية في مناقشات القوى السياسية والقوى الاجتماعية في الساحة السياسية التونسية، مما لهذا الأخير من أهمية كبرى في تعزيز قيم المواطنة وترسيخ الممارسة الديمقراطية وضمان حقوق وحريات المواطنين فقد كان للتجربةالمريرة التي مر بها الشعب التونسي في ظل النظامين الديكتاتوريين السابقين اثر كبير في الحرص على وضع اسس متينة تمنع عودةالاستبداد من جديد من خلال وضع مقومات نظام ديمقراطي يحفظ التوازن بين السلطات[2]لقد كانت القوى داخل حركة النهضة تدفع نحو اعتماد النظام البرلماني في الدستور الجديد لما يوفره هذا النظام من اليات تضمن الممارسة الديمقراطية التشاركية وتضمن المراقبة المستمرة لعمل الحكومة ومدى التزامها في خدمة متطلبات المواطنين[3].

كما أكد بعض رموزها من خلال ماوقفوا عليه من دروس في المنفى حول أفضلية النظام البرلماني لتونس الجديدة، وقد عبرت العضوة في مجلس الشورى لحركة النهضة عن "تطاوين" جميلة الجويني بقولها:(تحدثوا عن ما راوه في دول مثل المملكةالمتحدة حيث يتأكد البرلمان من عدم سيطرة اي شخص تاريخنا مليء بالرجال اقوياء قد يساعد وجود برلمان وضع حد لذلك...)[4]

الحبيب خضر، نصوص مركزيه للدولة التونسية: 2011_2014، تونس: منشورات مجمع الاطرش للكتاب المختص، 2015، ص345[1]

"مروه بلقاسم، ادماج ثقافه حقوق الانسان والنوع الاجتماعي في المجال السياسي: بين خصوصيه السياق واهميه الرهانات (تونس)، تونس: مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان، سبتمبر 2017، ص 5[2]

"خيري عبد الرزاق جاسم، "النظام السياسي التونسي بعد التغيير"، المجلة السياسية الدولية، ع 25، 2014، ص 19[3]

مونيكا ماركس، اي اسلوب اعتمدته النهضة اثناء عمليه سياق الدستور التونسي: الاقناع،الاكراه او تقديم تنازلات؟، : 2014، "[4] ص23

وفي اطار المسعى نحو ترسيخ منظومة سياسية متوازنةوديمقراطيةوبفعل ما عاشته تونس في عهد المنظومة السابقة من استئثار للسلطة وتكريس الاستبداد، فقد حافظ الدستور الجديد على النمط الجمهوري معاستحداثآليةثنائيةللسلطةالتنفيذية وذلك كما ورد في الفصل 71 من الدستور الذي بموجبه يمارس السلطةالتنفيذية رئيس الجمهوريةوحكومة يرأسها رئيس الحكومة[1].

ج- الحقوق والحريات:

ان دستور تونس الجديد قد لاقىإشادةكبيرة من منظمات دوليةوحقوقيةواقليميةخاصة فيما تعلق بالقسم الخاص بالحقوق والحريات، حيث تجاوز في مضمونه ومدىإتساع دائرة حقوق والحريات المكفولة دستوريا بمراحل ما كان معترفا به شكليا في الدستور السابق، وقد تضمن الدستور جديد العديد من حقوق المبتكرة على غرار الحقوق والحريات المألوفة وهي اشاره لمدى الارتباط الحاصل بين الدستور وبين المطالب التي جاء بها الحراك الثوري، وكذا الدور الكبير الذي قامت به فعاليات المجتمع المدني في عمليه صياغ الدستور وهذا في سبيل وضع أسسدستوريةلمواطنة الحقوق التي ترسخ الممارسةالديمقراطية.[2]

وقد أدرج ضمن هذه المبادئ حقوقا مثلت جوهر مطالب الحراك الثوري وفي نفس الوقت كان سبب في الانتفاضةالفورية الشعب التونسي ضد المنظومةالسابقة كالفصل الثامن الذي ثمنا دور الشباب في بناء الوطن وضرورة اشراكه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وما ورد ايضا في الفصل العاشر والثاني عشر حول حرص الدولة على الحفاظ على المال العام ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات[3].

ومن أهم ما جاء ضمن حقوق والحريات المدنية والسياسية الفصل 31 الذي تم الاقرار فيه بحمايةبحمايةحريةالرأي والفكر والاعلام والنشر ويمنع الرقابة على هذه الحريات وكذا الحق في النفاذ الى المعلومات والنفاذ الى شبكات الاتصال[4]

[1] "الجمهورية التونسية، دستور الجمهورية التونسية الصادر في الرائد الرسمي لجمهوريه التونسية بتاريخ 10 فيفري2014، تونس: المطبع لجمهوريه التونسية،الرسمي 2014،ص 34

[2] خالد الماجري، ضوابط الحقوق والحريات: تعليق علىالفصل 49 من الدستور التونسي، تونس: المؤسسة الدلية للديمقراطية والانتخابات، 2017، ص 24

[3] الجمهورية التونسية، الدستور التونسي صدر في الرائد الرسمي للجمهورية بتاريخ 10 فيفري 2014، مرجع سابق، ص ص.10.11و.

[4] احلام ضيف واخرون، مرجع سابق، ص 32

وأما بالنسبة للحق في العمل النقابي ونشاطاته الحق في الاضراب، فقد توجت النضالات السابقة لفعاليات المجتمع المدني بدسترة هذا الحق وخلوه من أية شروط او قيود، ومن خلال ما ورد في الفصل 36 من الدستور، ومن مخرجات هذا الدستور قد اعطى أهميةكبيرة للجيل الثاني والثالث من حقوق الانسان، وهذا الذي لم يرد في الدستور السابق، وقد تم دسترة الحق في الصحة والتزام الدولة بتقديم جل مقتضيات المطلوبة في النهوض بمستوى الرعاية الصحية والحق في العلاج المجاني بالنسبة للفئات الهشة، كما تم تكريس الحق في العمل واشتراك الظروف اللائقة والاجر العادل، وتوضيح جل الشروط قائمة على تكافؤ الفرص والانصاف، كذلك تم تكريس الحق في الملكية والملكية الفكرية، وفي سابق فقد تم في هذا الدستور الجديد دسترة الحق في المعارضةالسياسية والذي من شأنها أن يكرس الممارسةالديمقراطية ويحدث نوع من التوازن في المجريات العمليةالسياسية، وقد ورد هذا في الفصل 60 من الدستور[1] .

والدستور الجديد لم يغفل المقومات التي من شانها تدعيم وحماية المواطنة المتساوية في تونس ما بعد الثورة وظهر هذا من خلال الاقرار بالمساواة في الحقوق والواجبات في الحياة الأسرية وكذا المساواة في الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وقد تجلى هذا في مواضع عدة من الدستور الجديد.[2]

يؤكد دستور تونس الطابع المدني للدولة ونظام الحكم القائم على الفصل بين السلطات و التعددية السياسية، كما شهدت تونس بعد الثورة تعزيزا ملحوظا للحقوق والحريات، حيث كفل الدستور حرية التعبير والتنظيم والتظاهر، كما تضمن حقوق الانسان الأساسية، بما في ذلك المساواة امام القانون دون تمييز.

ثانيا: البناء المؤسساتي لتحقيق التحول الديمقراطي في تونس

ان عملية البناء الديمقراطي لا تكون الا من خلال قيام مؤسسات قوية ترسخ الممارسةالديمقراطية في المنظومةالمجتمعية، ولا يكفي ان تكون هذه المؤسسات مرتبطة بإطار دستوري وقانوني لضمان الاستقلالية في القيام بأدوارها ووظائفها وانما ضرورة ارتباطها بالإرادةالشعبية هي التي تضمن قوتها

[1] ،الدستور التونسي صادر في الرائد الرسمي لجمهوريه التونسية بتاريخ 10 فيفري 2014، ، ص 21
[2] نضال مكي واخرون، تونس: المساواة في النوع الاجتماعي والدستور، تونس: المنتدى العربي للمواطنة في المرحلة الانتقالية، سبتمبر، 2914، ص 12

واستمراريتها لاستقلاليتها فوفق اهم منظري المقاربة المؤسساتية الجديدة فان المؤسسات ما هي الا انعكاس للمجتمع الذي غرست فيه وعلى هذا الاساس تعمل على صياغة المجتمع وسياساته وكما انها في نفس الوقت تؤثر على مخرجات الصراع والتنافس بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين[1]

1_المؤسسات التأسيسية:

أ-الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي:

تم بتاريخ 18 فيفري 2011 اصدار المرسوم عدد سته من نفس السنة الذي بمقتضاه استحدثت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، التي تضطلع بدراسة جملة النصوص التشريعية ذات الصلة بالتنظيم السياسي وكذا اقتراح الاصلاحات التي من شأنها ربط مطالب الثورة واهدافها بالمسار الديمقراطي، كما لها من جانب آخروظيفة استشارية من خلال ابداء آرائها بالتنسيق مع رئيس الحكومة بشأن النشاط الحكومة وفي اطار التعبير على الإرادةالشعبية فقد جاءت تركيبة مجلسها موسعة، بحيث شملت كل فعاليات المجتمع المدني وممثلي الاحزاب السياسية وشخصيات وطنية وكذا ممثلين عن كل جهات الوطنية المشاركة في الثورة والتي تساهم من خلال مقترحاتها في تحقيق التحول الديمقراطي[2].

ب_ صندوق المواطنة:

وقد جاء الاجراء في اطار المساعي الرامية نحو تجسيد المطالب الثورة، بشكل يدعم تماسك النسيج الاجتماعي وذلك من خلال جمع التبرعات من قبل كل شخص معنوي او طبيعي بهدف استعمالها في استحداث مشاريع تنموية تنهض بالمناطق الهشة وتدعم الفئات الفقيرة والاكثر تضرر اجتماعيا واقتصاديا[3]

ج_ اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق:

نعيم شلغوم، "الاتجاهات النظرية الجديدة في تحليل مفهوم الدولة: النظريةالمؤسساتيةالجديدةأنموذجا"، المجلةالجزائريةللأمن الانساني، ع 6، جويلية 2018، ص 287[1]

[2]"الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 6 لسنه 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث الهيئة العليا لحمايه الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي ،الرائد الرسمي لجمهوريه التونسية،س 154 ،ع 13 ،الصادر بتاريخ ثلاثاء 26 ربيع الاول 1432 الموافق لواحد مارس 2011، ص 200[2]

[3]"الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 12 لسنه 2011 مؤرخ في 12 مارس 2011 يتعلق بإحداث "صندوق المواطنة" وضرب الطرق تسييره، الرائد الرسمي لجمهوريه تونسية، س.154، ع. 17، الصادر بتاريخ الثلاثاء 10 ربيع الثاني 1432 الموافق ل 15 مارس 2011،ص 304[3]

وقد جاء استحداث اللجنة الوطنية في استقصاء الحقائق في اطار التشريعات التأسيسية الاولى للعدالةالانتقالية وذلك لأجل تحقيق العدالة بشكل يخدم مسار الانتقال الديمقراطي في تونس ما بعد الثورة، وبناء على هذا تركزت مهمة اللجنة في الكشف عن تجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الأحداث التي شهدتها البلاد خلال قترة ممتدة من 17 ديسمبر 2010 الى غايه زوال موجبها، وذلك من خلال جمع شهادات الضحايا والتحفظ على كل الوثائق الإدارية المرتبطة بوقائع احداث تكشف تجاوزات وانتهاكات في حق المواطنين[1]

لعبت المؤسسات التأسيسية مثل هيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي دورا محوريا في إدارة المرحلة الانتقالية وبناء النظام الديمقراطي، وساهم كل من صندوق المواطنة واللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في دعم العدالة الانتقالية وتعزيز المشاركة المدنية.

2-المؤسسات الدستورية المستقلة:

أ_ المحكمة الدستورية:

تعتبر المحكمة الدستوريةهيئة قضائية مستقلةضامنةلعلوية الدستور وحامية للنظام الجمهوري الديمقراطي، وللحقوق والحريات في نطاق اختصاصاتها وصلاحياتها المقررة في الدستور والقانون المنظم لها الذي من خلاله تسهر على مراقبه دستورية تعديل الدستور ومراقبةدستورية المعاهدات ومراقبةدستورية مشاريع القوانين وكذا مراقبةدستورية القانون الداخلي مجلس نواف الشعب والنظر في لائحة اعفاء رئيس الجمهورية وفي اقرار شهور منصب رئيس الجمهورية وفي استمرار الحالة الاستثنائية وتعمل كذلك عن النظر في النزاعات الناجمة عن اختصاص كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة[2]

ب_هيئة الانتخابات:

وتتمثل هيئة الانتخابات في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي تتولى إدارة الانتخابات والاستفتاءات وتنظيمها والاشراف عليها في جميع مراحلها، وكما تضمن سلامة المسار الانتخابي

[1]"الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 8 لسنه 2011 مؤرخ 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال فتره ممتدة من 17 ديسمبر الى حين زوال موجبها، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، س 154، ع 13 ، الصادر بتاريخ الثلاثاء 26 ربيع الاول 1432 الموافق لواحد مارس 2011، ص 203[1]

[2]"جمهوريه التونسية، قانون اساسي عدد 50 لسنه 2015 مؤرخ في 3 ديسمبر 2015 يتعلق بالمحكمة الدستورية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، س. 158، ع.98، الثلاثاء 26 صفر 1437 الموافق ل 8 ديسمبر 2015، [2]

ونزاهة وشفافيته وقد تم استحداث هذه الهيئة قبل صدور الدستور الجديد وذلك بمقتضى المرسوم 27، سنة 2011 لأجل تحضير لانتخابأعضاء المجلس الوطني التأسيسي والذي يتوافق مع وضع منظومةانتخابيةأكثر ديمقراطية تضمن الحقوق والحريات المدنيةوالسياسية عن طريق ضمان حق الاقتراع والترشح للمواطنين التونسيين والمواطنات التونسيات كما تكفل حق المساواة بين المترشحين والمترشحات [1].

ج_ هيئة الاتصال السمعي البصري:

ان استحداث مؤسسه خاصة بمجال الاعلام من شأنه ان يدعم حرية التعبير والرأي، ويخدم عملية التحول الديمقراطي، وذلك من خلال ضمان حقوق اخرى متعلقة بوجود فضاء سمعي بصري تعددي متنوع ونزيه ويحترم ويدافع عن حقوق الانسان وبناء على هذا فقد تم تصدرت هذه الهيئة وضبطها بمجموعه من المبادئ التي تساعد المواطن في نقل انشغالاته واحتياجاته وخدمة المجتمع ومعاقبه كل من ينتهك هذه المبادئ وتتمثل في احترام حريه التعبير المساواةالتعددية في التعبير عن الافكار والآراءالموضوعيةوالشفافية احترام كرامة الانسان والحياه الخاصة احترام حريه المعتقد حماية الطفولة حمايةالصحةالعمومية حمايه الامن الوطني والنظام العام تشجيع الثقافة والانتاج الاعلامي والاتصال الوطني.[2]

د_ هيئه حقوق الانسان:

فوفق الفصل 128 من الدستور الجديد فالهيئة تعمل على وضع الآياتالكفيلة بحمايه حقوق الانسان وتطويرها بشكل يضمن حرية المواطن التونسي وكما انها تحقق في الانتهاكات او تجاوزات التي تمس حقوق وحريةالمواطن التونسي، وكما فتحت الهيئةمجموعة من القنوات للتعاون في مجال حماية حقوق الانسان ودعمها مع المنظمات الحقوقية المستقلة الاخرى التي تدخل ثمن فعاليات

[1] "الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 27 لسنه 2011 مؤرخ في 18 ابريل 2011 يتعلق بإحداث هيئه عليا مستقله للانتخابات، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، س. 154، ع27، الصادر بتاريخ الثلاثاء 15 جمادى الاول 1432 الموافق 19 ابريل 2011، ص 203

[2] "الجمهوريه التونسية، مرسوم عدد 116 لسنه 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحريه السمع البصري وبإحداث هيئه عليا مستقله للاتصال السمعي والبصري، الرائد الرسمي لجمهوريه التونسية، س 154، ع 84، الصادر بتاريخ ثلاثاء 8 ذو الحجه 1432 الموافق لرابعه نوفمبر 2011، ص 2570،2569

المجتمع المدني بشكل حقق التكامل في تحقيق الاهداف المشتركة ويقف حائلا امام أية انتهاكات او تجاوزات[1].

هـ_ هيئه التنمية المستدامة وحقوق الاجيال القادمة:

فبمقتضى الفصل 129 من الدستور الجديد تستشار الهيئة وجوبا في القضايا والمسائل المتعلقة بالمجالاتالاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مخططات التنمية، وتبدي رايها في المسائل التي تدخل ضمن اختصاصها،[2] وهذا من شانه ان يدعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطن التونسي كما انه يدعم السبل الكفيلة بالقضاء على التفاوت الجهوي بين الجهات ويرقى المناطق التي كانت تعاني من التهميش والاقصاء في ظل المنظومة السابقة.

و-هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحه الفساد:

جاء الفصل 130 من الدستور الجديد ليؤكد على مسألة شغلت الراي العام التونسي لعقود في ظل النظام السابق، وهي معضلة الفساد التي نخرت المنظومة المجتمعيةالتونسية وذلك من خلال اعطاء صلاحيات مهمة في مجال مكافحة الفساد ومنع السبل المؤدية إليه وذلك من خلال تفعيل سياسات الحكومة الرشيدة ومتابعه تنفيذهاونشر ثقافتها وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة وكما تتولى الهيئة رصد حالات الفساد في القطاعين والتحقق منها واحالتها الى الجهات المعنية.[3]

اعتمدت تونس بعد الثورة على بناء مؤسسات دستورية مستقلة كالمحكمة الدستورية وهيئة الانتخابات لضمان الشفافية والديمقراطية، كما أرست قواعد التوازن بين السلطات لتعزيز دولة القانون والمؤسسات وتحقيق التحول الديمقراطي.

ثالثا: آلية قانون العدالة الانتقالية في تونس:

جاءت العدالة الانتقالية كآلية أثبتت نجاعتها من خلال العديد من التجارب الانتقالية الناجحة، في وضع الأرضية كمنطلق صلب في عملية بناء المنظومة الديمقراطية فهذه الأخيرة تمثل آلية للخروج وبشكل سلمي من حالات الديكتاتورية الى حالة ومرحلة جديدة تسودها الديمقراطية والسلم الاجتماعي

[1] "الجمهوريه التونسية، الدستور التونسي الصادر في الرائد الرسمي لجمهوريه التونسية بتاريخ 10 فيفري 2014، مرجع سابق ، ص 49

[2] "الجمهورية التونسية ، مرجع نفسه، ص 50

[3] الجمهورية التونسية، الدستور التونسي الصادر بتاريخ10فيفري 2014، مرجع سابق، ص50

وجوهر العدالة الانتقالية يكمن بالأساس في معالجة كل مخلفات النظام الديكتاتوري ومتابعة انتهاكات الحقبة السابقة بشكل منصف وعادل مما يحقق الاستقرار والسلم الاجتماعي[1].

بدأ الحديث العدالة الانتقالية في تونس اياما فقط بعد الثورة وذلك بمبادرة من قبل فعاليات المجتمع المدني حيث بادر المحامون الى تكوين مجموعة من المحامين سميت بمجموعة 25 محاميا حيث قاموا برفع قضايا ضد القناصة والعديد من الوزراء والمسؤولين سابقين في عهد النظام السابق وأدىالتحقيق الى ايقاف العديد منهم و وجهت اليهم تهما خطيرة.[2]

اعتمدت تونس آلية العدالة الانتقالية لكشف الحقيقة عن انتهاكات الماضي وجبر ضرر الضحايا وتحقيق المصالحة الوطنية، وتجسدت هذه الآلية أساسا في إحداث هيئة الحقيقة والكرامة التي تولت التحقيق والمساءلة والتوصية بالإصلاحات.

رابعا: المشاركة السياسية في المسار التحول الديمقراطي التونسي

تعتبر المشاركة السياسية المعيار الاساسي والتقليدي في قياس مستويات الممارسةالديمقراطية في اي منظومه من منظومات السياسية في الديمقراطية الهادفةوالقابلة تطبيق لابد ان تكون قائمة على مشاركة المواطن في العملية السياسية ولذلك فالمشاركة المحدودة تشير الى مستويات هذه الديمقراطية،[3]

عند القيام بالبحث في تجليات السلوك المواطني في تونس بعد الثورة فلابد من تقسم مظاهر المشاركة السياسية التي برزت خلال مرحلةانتقالية التي زالت انهيار منظومة السابقة وذلك من خلال الاستناد الى جمله مؤشرات تظهر مدى مشاركة المواطنة التونسي في التأثير على مجريات العملية السياسية

[1] "عزوق نعيمة، " دور العدالة الانتقالية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي: تونس أنموذجا(2911-2017)، مجلة الرواق، م 4، ع 1، 2018، ص 325

[2] "عبد الستار بن موسى، "مسار العدالة الانتقالية في تونس"، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2014، ص 151

[3] "رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الراي العام والاحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والمانيا الغربية و فرنسا، تر: احمد يعقوب المجدوبة، محفوظ الجبوري، عمان: دار البشر للنشر والتوزيع، 1996، ص53

وكذا فرض ارادته في المسارات المؤسسة للتحول الديمقراطي في تونسوالمشاركة السياسية لديها العديد من الاشكال ولعل ابرز وشكل لها هو التصويت والانتخاب وكذلك الاحتجاج والتظاهر[1]

1_ المسار التأسيسي للمنظومة الانتخابية:

التصويت او الانتخاب يعد من اهم الوسائل التي يقوم عليها النظام الديمقراطي مما لهذه الوسيلة من أهمية كبرى في ايصال صوت المواطن والتعبير عن ارادته، وتكريس مبدأ المواطنة الذي يسمح بتحقيق تداول سلمي للسلطة ويعمل على فتح قنوات المشاركة في تسيير الشأن العام ووضع السياسات سواء بصفه مباشرة عبر ضمان حريه الترشح للمناصب العليا في الدولة او عبر ممثلين يتم اختيارهم بطريقة نزيهة وشفافة.[2]

عقب انهيار منظومةالسياسية السابقة في تونس لم يتوقف الحراك الثوري عند هذا الحد بل استمرت الاعتصامات والمظاهرات مطالبة بقطع الصلة بشكل نهائي وفوري مع المنظومة السابقة ورموزها والمطالبة بتشكيل مجلس وطني تأسيسي منتخبا انتخابا عاما حرا مباشرا من قبل الشعب الامر الذي دفع بالحكومة المؤقتة والقوى السياسية والاجتماعية والمدنية الثورية الى طرح ومناقشة الكيفيات والاليات اللازمة لإنشاء منظومة انتخابية جديدة تتوافق مع الارادة الشعبية وتؤسس لمسار انتقالي ديمقراطي سلمي وآمن، وقد أسندت هذه العملية الى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

ان من أهم المحطات الانتخابيةوالمشاركة السياسية اولا انتخاب المجلس الوطني التأسيسي ومن بعدها جاءت انتخابات التشريعيةوالرئاسية لعام 2014 وهي المحطة الانتخابيةالثانية للشعب التونسي بعد اسقاط المنظومة السابقة، ثم جاءت الانتخابات الرئاسية المبكرة وانتخابات التشريعية ، فقد شكلت الانتخابات بشقيها الرئاسية والتشريعية لعام 2019 اختبارا حقيقياللديمقراطية الناشئة في تونس ما بعد الثورة، فقد جاءت في ظروف استثنائية وحرجة فإلى جانب وفاة رئيس الجمهورية السابق "باجي قائد السبسي" كانت تونس تمر بأوضاع أمنية واقتصادية واجتماعية جد صعبة جدا كما شهدت فترة حكم السبسي حالم الاحتقان السياسي الذي اثر بشكل بارع المسار الحكومي، وعلى الرغم من تراجع الواضح لمستويات المشاركة في العملية الانتخابية فان الشعب التونسي يحافظ على

[1] "رسل جيه دالتون ، مرجع سابق ،ص 54
[2] معتز بالله عثمان، الانتخابات الصورة والسياق، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2014، ص 24

مسار الديمقراطية التشاركية في كونها تداولا سلميا للسلطة قبلت بنتائجه كل اطراف ورضيت بمخرجات الصندوق واعطى صوته لشخصيةبعيدة كل البعد عن سياقاتسياسية التي تسيدت المشهد السياسي منذ سقوط المنظومة السابقة والمتمثل في الرئيس المنتخب الجديد "**قيس سعيد** "وهذا ما يثبت ان المواطن التونسي قد تأثر بالخيبات المتتالية التي تلقاها من حكومات السابقة، وتعتبر هذه النتيجة في حد ذاتها اثبات بداية ترسخممارسة الديمقراطية في تونس مرجعتيها الاولى اراده المواطن.[1]

2_ الاحتجاج والتظاهر:

عند الحديث عن السلوك او الفعل احتجاجي في تونس، فلابد من التأكيد على حقيقة مفادها ثقافة الاحتجاج ليست جديدة في المجتمع التونسي اي بمعنى أنها ليست من تبعات الحراك الثوري 17 ديسمبر 2010_14 جانفي 2011 وما نجم عنه منانكسارلسلطة التخويف وترهيب بسقوط المنظومة السابقة، وانما تعود الى بداية التآكل الذي حصل في طبيعة العقد الاجتماعي المبرم بين دولة الاستقلال والشعب التونسي القائم على التحديث والرعاية الاجتماعية،وما نجم عنه من تقلبات اقتصاديةو اجتماعية، بلغت ذروتها في نهاية السبعينات، اين اندلعت مظاهرات تبعها اضراب عام سمي بالخميس الاسود وتتالتبعدها المحطات الاحتجاجية من انتفاضة الخبز ومرورا بانتفاضة الحوض المنجمي وصولا الى انتفاضة الكبرى متمثلة في ثوره 17 ديسمبر 2010 والتي اسقطت منظومة الاستبداد برمتها[2]

ولا يمكن انكار حقيقة جسدت في الواقع وهي ان الفعل الثوري ما زال تأثيره ساريا لدى الشباب التونسيين، فالعزوف الكبير المسجللدى فئة الشباب على المشاركة في المحطات الانتخابية التي تلت انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، لم تكن بسبب عدم الرغبة في المشاركة السياسية وانما هي ردة فعل عن فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق مطالبه بحيث سجلت الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2015 اقل من 10% لم يشاركوا فيها من الشباب، في مقابل هذا شهدت نفس السنة ارتفاعا كبيرا في عدد الاحتجاجات والاعتصامات الجماعية منها والفردية وهذا ما يشير في

[1] "عبد الوهاب بن حفيظه، محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية ، تقييم حاله، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014،ص 1

[2] "منير السعيداني، فؤاد غربالي، الحركات الاجتماعية في تونس:السياقات،الفاعلون، الأفعال وسيناريوهات التطور المحتملة، تونس: المناظر التونسي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، 2018، ص 36

قراءة أولية ان المشاركة السياسية عند الشباب اتخذت شكلا آخرأكثرا تأثيرا والمتمثل في الاحتجاج والتظاهر بدل اعتماد على الانتخاب وتصويت لأنه لم يغير من واقعهم الاقتصادي والاجتماعي ما تصبو اليه آمالهم.[1]

إن تونس بعد الثورة شهدت انفتاحا واسعا في المشاركة السياسية، من خلال المسار التأسيسي وإقرار منظومة انتخابية ديمقراطية شاملة، كما كرست حرية الاحتجاج والتظاهر كوسائل شرعية للتعبير والمطالبة بالحقوق ضمن دولة القانون.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في دعم التحول الديمقراطي

لقد شكلت الجهود التي بذلها المجتمع المدني في تونس بعد الثورة استثناء حقيقي في المنطقة العربية من حيث علاقة المجتمع بالدولة فقد أبدى قدرات كبيرة في مجال التسوية السياسية والمفاوضات وكذا في ابقاء المسار الانتقالي في طريقه الصحيح واستكمال عملية التأسيس وفق خارطة طريق قوامها التوافق وتغليب لغة الحوار على المغالبة والتعنت وعلى هذا الاساس قد مثل الشريك الفعلي الى جانب القوى السياسية الاخرى في التأسيس لعملية التحول الديمقراطي في تونس .[2]

وقد تعددت المبادرات التي قدمها المجتمع المدني في سبيل دعم المسار الانتقالي وكذا في دعم عملية التحول الديمقراطي ما بين الجانب المدني والجانب الحقوقي والجانب الاجتماعي والجانب السياسي والجانب التنموي والمشاركة في التأسيس للتشريعات القانونية وكذا التسويات السياسية وسيتم تركيز على مبادرات التي قدمها المجتمع المدني في أهم المحطات المفصلية في مسار الانتقال الديمقراطي .

ـ المحطة الأولى:

وكانت بعد الاعلان النهائي عن شغور منصب رئيس الجمهورية وتولي **فؤادالمبزع** رئيس البرلمان منصب رئيس الجمهورية، تم تكليف **راشدالغنوشي** بتشكيل الحكومة انتقاليةجديدة ولكن أدى هذا الاجراء الى اثارة غضب الشعب بسبب احتوائها على رموز من النظام السابق وكان من بين اعضائها

[1] عبد الستار السحباني واخرون، الاحتجاجات الاجتماعية في تونس 2015، تونس: المرصد الاجتماعي التونسي، 2015، ص 4

[2] Veronica Baker, "The Role of Civile Society in theTunisian Démocratie Transition, Undergraduate Honors Thèses.2015, p63"

ممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل والذي انسحب منها ونزل الى الشارع لمساندة المحتجين، وتأطير الاعتصام الاول في القصبة والمطالبة بإسقاط الحكومة وتحقيق مطالب الثورة.[1]

وبعد تشكيل حكومة الغنوشي الثانية تم تأسيس المجلس الوطني لحماية الثورة والذي يضم 28 منظمة منها الاتحاد العام التونسي للشغل، حزب النهضة وحزب العمال الشيوعي التونسي، الذي كانت ابرز مطالبه هو الدعوة الى انشاء مجلس وطني تأسيسي واحداث قطيعة مع المنظومة السابقة. وفي هذا الاطار قام المجلس في تنظيم اعتصام ثاني في القصبة والضغط على السلطة الانتقالية لتحقيق المطالب المذكورة، والتي في الاخير تمت الاستجابة لها باستقالةحكومة الغنوشي وحل حزب التجمع الدستوري واعلان عن احداث الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي المتشكلة من اغلب مكونات المشهد السياسي وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني والتي وضعت الأطرالقانونيةوالهيكليةالتأسيسية الاولى لتسيير مرحلةانتقالية وبذلك مثل المجتمع المدني من بين الفاعلينالأساسيين في توجيه مسارات المرحلة الانتقالية[2]

- **المحطة الثانية:**

وتمثلت في المبادرة التي تقدمت بها القوى المدنيةالفاعلةلأجل تصحيح المسار وايجاد حل التأزم السياسي وحالة الاستقطاب الايديولوجي والسياسي الذي شهدته المرحلةالانتقالية عام 2012 و 2013 بحيث بادر الاتحاد العام التونسي للشغل عام 2012 وفي عمل استباقي لتجنب انفلات الاوضاع نحو الفوضى قام بدعوة تنظيمات اكثر نفوذا في المجتمع التونسي متمثلة في الاتحاد التونسي للصناعةوالتجارة والصناعات التقليدية الهيئة الوطنية للمحامين والرابطةالتونسية للدفاع عن حقوق الانسان وسميت هذه المبادرة بالحوار الوطني الموجهة لكافه الفاعلين والقوى السياسيةلأجل لم الشمل وتحقيق التوافق خدمةالمصلحةالوطنية وحمايه استحقاقات الثورة والمضيف استكمالها[3]

[1] "المكي دراجي، سويد عبد الفتاح، "المجتمع المدني وعمليه الانتقال الديمقراطي في تونس"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، م 1، ع3، 2017، ص 37

[2] "سهير بلحسن، " المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية"، في: برنامج الامم المتحدة الانماء في الدول العربية، الحكم الديمقراطي وبناء السلام: الدستور التونسي، 2016، متحصل عليه من:
https www.arabstates.undp.orgcontentrbasarhomelibraryDem_Govth-constitution-of-tunisie-the-process-of-the-cinstitution.html[2]

[3] "حسين العباسي، "الدور الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل"، في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، الحكم الديمقراطي وبناء السلام: الدستور التونسي، 2016، متحصل عليه من:
https www.arabstates.undp.orgcontentrbasarhomelibraryDem_Govth-constitution-of-tunisie-the-process-of-the-cinstitution.html[3]

ولكن شهدت هذه المبادرة انتكاسة بعد حالتين اغتيال التي تعرض لها قياديين من قيادات التيار اليساري العلماني في عام 2013 اين شهدت الازمة السياسية تصعيدا كبيرا من طرف القوى المناوئة لحكم الترويكا بزعامة حزب النهضة وبعد تعليق مساء الحوار لمدة عاود استئنافه الاتحاد وتفعيله من جديد بمعية التنظيمات الاخرى وبعد مفاوضات مضنية تمكن في الاخير من اقناع الفرقة السياسيين على الحوار والاتفاق على خارطة الطريق المقترحة وبهذا تم توصلوا الى وفاق جنب فيها قوى المجتمع المدني خطر انتكاسات التجربة وانقاذ البلاد من خطر الفوضى والعنف وبذلك كان الراعي الرباعي للمبادرة يستحق جائزة نوبل السلام التي نالها عام 2015 على هذه الجهود الكبيرة في سبيل استمرار المسار الانتقالي الديمقراطي في تونس والتي توجت جهودهم بدستور 2014 [1]

- **المحطة الثالثة:**

وهي الدور الذي لعبته القوى الفاعلة للمجتمع المدني في عمليةصياغة الدستور من خلال ما قدمته من تنصيصات ومشاريع مقترحة للدستور، فالمسار التأسيسي للدستور لم يكن سهلا، ومع ذلك فقد شارك المجتمع المدني بصورةكاملةفي المسار الدستوري وتفاوض في العديد من النقاط التي جاءت في نص الدستور[2] وكما انه مارس ضغوطات كبيرة على المؤسسين للقيام بدسترة العديد من حقوق ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمدني والتي تضمنتها الوثيقة النهائية للدستور المصادق عليها في جوان 2014 وبهذا يكون مجتمع المدني قد جسد فعليا مطالب الشباب الثورية من خلال ما قام به من جهود في عمليةصياغة الدستور .

والى جانب هذه المحطات الادوار الكبيرة التي قامت بها فعاليات المجتمع المدني في مراقبةومتابعة ودعم العملية الانتخابية في كامل محطاتها فقد مثل المجتمع المدني وبشهادة العديد من المراكز والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي شهدت العملية الانتخابية في تونس الرفيق والشريك الاساسي الى جانب الهيئات فرعيه للهيئة العليا المستقلة للانتخابات في انجاح العمليةالانتخابيةوخاصة في مجال التدريب وتكوين المراقبين وكذا العمليات التحسسية والتوعية التي

[1] حسين العباسي،مرجع نفسه

[2] "جوهر بن مبارك، "المسار الدستوري والمجتمع المدني: من الالغاء الى التقبل "،في: برنامج الامم المتحدة الانماء في الدول العربية، الحكم الديمقراطي وبناء السلام: الدستور التونسي، 2016، متحصل عليه من:
https www.arabstates.undp.orgcontentrbasarhomelibraryDem_Govth-constitution-of-tunisie-the-process-of-the-cinstitution.html[2]

قام بها في كامل تراب الجمهورية التونسيةلأجل تحفيز وتوسيع دائرةالمشاركة السياسية ودفع الشباب نحو المشاركة الفعالةوالبناءة التي تتوافق مع روح المواطنةوالممارسة الديمقراطية. [1]

واما في مجال العدالة الانتقالية فقط كان المجتمع المدني هو السباق في الدعوة الى التأسيس لقانون العدالة الانتقالية في تونس بعد الثورة وذلك من خلال المبادرة التي قامت بها الهيئة الوطنية للمحامين برفع دعاوي ضد مسؤولين سابقين وسياسيين كانوا تابعين لنظام السابق لتنطلق بعدها عملية التأسيس لقانون العدالة الانتقالية، بحيث شاركت فيها العديد من فعاليات المجتمع المدني وخاصة في المجال حقوقي والقانوني بوضع الاسس والاطر القانونية والهيكلية لمسار العدالة الانتقالية وكما انها شاركت الى جانب هيئةالحقيقة والكرامة في مجهوداتها الجبارة في مجال البحث وتقصي الحقائق وجرد التجاوزات والانتهاكات والضحايا التي طالتهم يد منظومة الاستبداد السابقة لأكثر من خمسة عقود ومتابعة كذلك مدى الالتزام الحكومة في ارجاع حقوق المتضررين ضررهم ومحاكمة الفاسدين.[2]

ان المجتمع المدني في تونس مثل حقيقة فاعلا قويا في المسار التحول الديمقراطي وكما انه عكس روح المواطنةالفعالة التي من خلالها يتم بناء منظومات ديمقراطية تحترم الحقوق وتصون الحريات وتضمن كرامه المواطن وتحقق رفاها المجتمع واستقراره .

[1] جوهر بن مبارك، مرجع سابق

[2] عزوق نعيمة، مرجع سابق، 330

المبحث الثالث: سيناريوهات التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة

مثل المسار الديمقراطي في تونس بعد الثورة تجربةفريدة في السياق العربي، تميزت بتحقيق خطوات مهمة على درب الانتقال من نظام سلطوي الى نظام ديمقراطي يقر بالمواطنة، وتداولالسلميعلى السلطة غير ان هذا التحول لم يكن خطيا او خاليا من التعثرات.

كما ان التقلبات التي يعيشها الوضع المجتمعي، مع بروز عده قضايا وازمات كالإرهاب والبطالةوالازمة الاقتصادية التي انعكست بظلالها على استقرار الوضع السياسي بالإضافة الى الوضع الاقليمي الذي يعرف توترات متعاقبة على عدةأصعدةخاصة مع الدول المجاورة كليبيا والانفلات الامني الذي انعكس على دول المنطقة المجاورة يجعل من التنبؤ لما سيؤول اليه الوضع أمرصعبخاصة مع المفاجأة التي افرزتها نتائج انتخابات 26 اكتوبر 2014 عن فوز مرشح حزب نداء تونس ذو المرجعيةالعلمانية البورقيبية على منافسه منصف المرزوقي المرشح المستقل المدعوم من حركة النهضة الإسلامية. [1]التجربة التونسية في مسارها الساعي نحو الديمقراطية قد تواجه مصير محتم مع احدى السيناريوهات التي طرحت مؤخرا على الساحةالسياسية والإعلامية وهي تتجسد في سيناريوهين أساسيين الاول يتمثل في نجاح عملية التحول الديمقراطي في تونس، أما السيناريو الثاني فهو يتمثل في فشل عملية الديمقراطية في تونس ونجاح الثورة المضادة وبروز النظام السابق من جديد او قد يكون أسوء من ذلك الذي يمكن ان يتحقق على المدى المتوسط او البعيد.

المطلب الاول: سيناريو الأفقي الديمقراطي في تونس

يعد السيناريو الايجابي هو احدالتصورات المحتملة لمسار التحول الديمقراطي في تونس ويقوم على افتراض قدرة البلاد على تجاوز تحديات الراهنة وترسيخ نظام الديمقراطي مستدام ومؤسسات يستند الى الدستور تعدديةالسياسية والانتخابات الدورية واحترام الحريات العامةوالمواطنةالفاعلة ويستند هذا

[1]فتحي فرجاني، "تونس: ترتيب الاوضاع ما بعد انتخابات الرئاسة"، مركز الجزيرة للدراسات، 31 ديسمبر 2014، متحصل عليه بتاريخ 2025/04/30 من الموقع:

http://studies.aljazeera.net/31/12/20141231112409873 4Tunisia-presidential-election. Pdf

السيناريو الى جملة من مؤشرات ايجابية التي ظهرت بعد الثورة والتي ساهمت في تعزيز الثقة في امكانيةنجاح التجربةالديمقراطيةالتونسية.[1]

وهو يتمثل في سيناريو الترسيخ الديمقراطي اي نجاح تجربة التحول الديمقراطي في تونس، يجمع اغلب المهتمين بنجاح عملية التحول الديمقراطي في تونس بعد ثوره 2011 وهي تمثل إستثناء عربي والتي انتهت بكتابةدستورالجمهوريةالثانية ونجاح الانتخابات التشريعيةوالرئاسية 2014 وتشكيل المؤسسات السياسية واستكمال تركيبة المؤسسات التشريعيةكانتخابأعضاءالمحكمةالدستورية ورئيس الهيئة العليا للانتخابات واعتماد الانتخاب كآلية للتداول السلمي على السلطة والانتقال السلس لها.

وتونس اليوم تعيش مرحلة الترسيخ الديمقراطي وهو في طريقه للتماسك فلقد عرفت ست جولات انتخابية بدأت بانتخابات المجلس التأسيسي 2011 مرورا بانتخابات برلمانيةورئاسية 2014 واخرى في 2019 وعلى الرغم من اختلاف نتائجها وعزوف بعض الشرائح عن المشاركة فيها، الا ان انتظامها وشفافيتها ونزاهتها حسب التقارير الدولية واستقلالية اللجنة العليا التي تديرها دليل على ذلك[2]

ويعتبرها الاستاذ عزمي بشارة نموذجا على باقي الدول العربية ان تحذو حذوها وذلك لتوفر العوامل التالية حسبه[3]:

- دور الجيش وغايته اي عدم تدخله في العملية ووقوفه الى جنب طرف على حساب اطراف اخرى وعدم وجود أجندة او طموح سياسي له .
- ثقافه النخب السياسية وتوجهاتها وقابليتها للمساومة .

[1]إبراهيم نوار، المختبر السياسي: دروس من انتخابات تونس وانعكاساتها الإقليمية، مجلة آفاق سياسية، ع 12، ديسمبر 2014، ص91

[2]"عزمي بشاره، "الانتقال الديمقراطي واشكاليته دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة"، بتاريخ 17 يوليو 2020، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، متحصل عليه بتاريخ 2025/5/3 من موقع:
http ://www.dohainstute.org[2]

[3]عزمي بشارة، مرجع سابق،ص 180

- الموقع الجيو– استراتيجي لتونس فموقعها ليس مهما فلم يجلب لها الاهتمام من القوىالإقليميةوالرجعيةوالغربية على عكس مصر مثلا فهي ناقله للعدوى اي تأثيرها على دول الجوار.

بينما نجد الاستاذ حمادي الرديسي يقر بنجاح تجربة تونس في التحول الديمقراطي وفي تدعيمه كما سماها هو ويرجع الأمر الى مقومات هي كالتالي[1]:

منطقة الحوار: اي الحوار والتوافق بين النخب في تسيير المرحلة .

تجانس النسيج الاجتماعي: فالشعب التونسي أمة موحدة لا يشكو من اختلافات عرقية ، ولا قبلية تلاشت العلاقات القبلية ، ولا دينيةفالأغلبية مسلمون ولا طائفيه الكل سنة ولا حتى مذهبية الكل مالكيين على عكس بلدان عربيةكسوريا والعراق ولبنان وحتى مصر .

الدولة العضويةالمتجددة: فتونس دولةقوية وقديمة لها جذور في التاريخ وتملك نخب مدنية لا عسكريةومدينية لا ريفية، وبالتالي في 14 جانفي 2011 سقط النظام ولم تسقط الدولة على عكس ليبيا واليمن فهي كما قال بشاره دولة مؤسسات تملك مستوى تعليمي وطبقه متوسطة على عكس الكثير من الدول العربية .

ملف العدالة الانتقالية: والتي واكبت كل مراحل التحول الديمقراطي منذ البداية الى غاية انشاء هيئةالكرامة والحرية في ديسمبر 2016 ودسترتها في الدستور 2014 مع استمرارية في التصور ومرونة تفتضيها الاحداث والمراحل[2]

بما ان تونس اثبتت ان لها القدرة على تبني اليات جديدة للعمل السياسي لمواصلة الطريق من اجل إقامة مجتمع ديمقراطي حديث يستقر على مبادئ وقواعد الديمقراطيةوالتعددية والتداول السلمي للسلطة وترسيخ ممارسة الحريات العامة وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان والتنمية المستدامة على اسس الكفاءة في استخدام الموارد والعدالة في توزيع العائدات والاعباء وانطلاقا من هذه الرؤية

[1] حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة"، سياسات عربيه، ع 18، الدوحة، يناير 2016،ص6
[2] حمادي الرديسي، مرجع نفسه،ص 7

يمكن ان تمثل تلك النتائج التي ذكرتها سلفا اساسا لسيناريو قيام الدولة الديمقراطية على اساس القانون والمؤسسات الفاعلة اذا ما توفرت الاعتبارات التالية[1]:

أولا: بناء مؤسسات قوية: ان بناء مؤسسات وأجهزةجديدةقوية تشكل روافع انتقال نحو ترسيخ العمليةالديمقراطية في البلاد والعمل على بناء اسس جديدة للتعايش بين مختلف القوى والتياراتالسياسيةالتونسية، تعايش يسمو من مجرد المنافسة للوصول الى السلطة الى تعايش وتنافس عن اقامه دولةجديدةقوية تتجاوز الآفاق المسدودة زمن دولةحكم النظام السابق، وتتسم بوجود المؤسسات التي تتمتع بصفة الثبات والاستقرار وديمومتها والتي تخضع لآليات وضوابط تضمن عدم احتكار السلطة من جانب هيئة من الهيئات، وتفرض على الحاكم الخضوع للمسائلة فيما اذا تجاوز الاختصاصات والصلاحيات المنوطة به[2]وعليه فان استمرار وجود الدولة يعتمد على قوة مؤسساتها وديمومتها من خلال استقلالها في ادائها لأعمالها وعيادها عن الصراعات السياسيةوالاجتماعية وتعبير عن متطلبات الواقع الاجتماعي[3]

ثانيا: التداول السلمي للسلطة: وضع آلية لتداول السلطة سلميا وقانونيا سواء كانت بالتغيير الكامل ام بالتعديل الحكومي وان تصبح هناك الإمكانية للقوى السياسية المختلفة والتي تتنافس بشكل سلمي للوصول الى السلطة من تحقيق برامجها السياسية الاقتصادية وان تقود هذه الآلية الى امكانية تغيير قوى سياسية من خارج السلطة لقوى السياسية في السلطة بالاستناد الى الإرادةالشعبية فاستمرار واستقرار تداول السلطة بصورةسلميةودورية يؤدي الى رسوخ المبادئ الديمقراطية بوصفها مؤسسات وممارسات في الواقع السياسي بشكل يؤدي الى استمرار بناء وتطور[4]

ثالثا: إشاعةالثقافةالمدنية:من غير الممكن الديمقراطية كبنية والات وقواعد ان تنضج وتترسخ على مستوى ممارسةسياسية الا في ظل بنيةثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز ادوات العمل السياسي ان تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون اطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم

---

[1] علي سعيد الشين، مرجع سابق ، ص 316

[2] رضوان زيادة، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية، العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 30، ربيع 2011، ص 152

[3] عبير يهتم مهدي، جدليه العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق أنموذجا، مجله السياسية الدولية، ع 18، 2011، ص 268

[4] فلاح كاظم الزهيري، "الديمقراطية وتداول السلمي للسلطة... حتميه الترابط"، مجله السياسيةالدولية، ع 22، 2012، ص 219

ومبادئ الديمقراطية[1]، وهكذا فإن تونس بحاجة الى اشاعةثقافة ديمقراطية وهي ثقافة تشجع وتدفع الجميع للمشاركة في المجال السياسي باعتباره مجالا عاما ومن حق اي مواطن ان يشترك فيه ويصل مواقع قيادية فيه. [2]

رابعا: وجود احزاب قوية: ضرورة وجود احزاب وتنظيمات سياسية قويه لها قاعدةشعبية عريضة ولها برامج سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة تخدم عملية بناء المجتمع وتحقيق دوله استقرار السياسي ،وتؤثر بالإيجاب في اختيارات الناخبين لممثليهم [3]

خامسا: استقلال المجتمع المدني: ان تحقيق الديمقراطية في مجتمع ما لا يمكن حدوثه ما لم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما تضمه من نقابات وتعاونيات وجمعيات أهلية وروابط ومنظمات شبابية ونسائية[4]وحتى تأخذ مؤسسات المجتمع المدني موقعها الفعلي في سياق العملية الديمقراطية ينبغي تعيين حدود المجتمع المدني من خلال وضع الحدود الفاصلة لمجال عمالة الدولة وتدخلها بحيث لا تمس عمل مؤسسات المجتمع المدني والتخلي عن الوصاية على نشاطاتها وان تكون الدولة بمثابةالإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني فحسب، وتترك المجال المجتمع المدني لإبراز دورها على مستوى النظام المجتمع[5]

سادسا: التنمية الاقتصادية: ان العوامل الاقتصادية أثرا بالغا في استقرار المجتمع او عدم استقراره وبالتالي فان الاوضاع الاقتصادية تؤثر سلبا او ايجابا في توفر الأرضية الملائمة لتطور عملية ديمقراطية فكلما تحسنت الاوضاع المعيشية للمواطنين كلما كانوا مؤهلين أكثر لممارسات حقوقهم لحريتهم بدءا بعملية الاختيار الصائب لمن ينوب عنهم بممارسه السلطة بهيئة التشريعية وتنفيذية مرورا بحرية التعبير عن الراي وانتهاء بنشاطات السياسية الاخرى كالانضمام الى الاحزاب والجمعيات والمشاركة بالاحتجاجات والمظاهرات السلمية[6]الاستقرار الاقتصادي والكفاءة في اشباع

---

[1] حسين علوان السيج، "الديمقراطية واشكاليه التعاقب على السلطة"، المستقبل العربي، ع 236، اكتوبر2014، ص ص 80-81

[2] ابراهيم البدوي، سمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، ع 384، ص ص 94-85

[3] مصطفى كامل السيد ،"الديمقراطيةوالدولة"، مجله الديمقراطية، [3]ع 56، اكتوبر 2014 ، ص 14

[4] مؤيد جبير محمود، سعود احمد ريحان، " المجتمع المدني في الوطن العربي الواقع والتحديات"، مجله جامعه الانبار للعلوم القانونيةوالسياسية، ع 4، ص 286

[5] حسين علوان السيج، مرجع سابق ،ص 97

[6] ناظم نواف الشومري، "اشكاليه التحول الديمقراطي في البلدان العربية"، مجله المستنصرية للدراسات العربيةوالدولية، ع 39، 2012، ص 129

الحاجات والمتطلبات الأساسية لأكبر عدد ممكن من أفراد الشعب يعد بمثابةالبنية التحتية لاستقرار السياسي ومن ثم السير في ترسيخ البناء الديمقراطي لما للتطور الاقتصادي والديمقراطية من علاقةايجابية متبادلة حيث كلما كان حال الأمةأفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية اعظم .

ان السيناريو الايجابي يظل قائما خاصة في ظل الوعي الكبيرمن مجتمع التونسي بأهمية حماية مكاسب الثورة وتثبيت أسسدولة القانون ويبقى نجاح هذا المسار مرهونا بمدى قدره النخبة السياسية على بناء توافقات جديدة واطلاق اصلاحات اقتصاديةو اجتماعية تستجيب لانتظار المواطن وتعزيز ثقة الشعب في مؤسسات الدولة .

المطلب الثاني: السيناريو العمودي للتحول الديمقراطي في تونس

ان السيناريو السلبي للتحول الديمقراطي في تونس يفترض اتجاه البلاد نحو "تفكك المنظومة الديمقراطيةالناشئةوعودة بعض مظاهر السلطوية"، رغم ما حققته تونس بعد الثورة من مكاسب الديمقراطية مهمة فان مسار الانتقالي لم يكن بمنأى عنالأزمات والتعثرات التي جعلت الكثير من المراقبين والخبراء يحذرون من امكانية فشل التجربة التونسية او على الاقل من وقوعها في فخ الديمقراطية الشكلية التي لا تنعكس ايجابيا على حياة المواطنين، وهذا نتيجة لجملة من العوامل المتداخلة[1]:

- هشاشه المؤسسات
- ضعف الاداء السياسي
- تراجع الثقة الشعبية
- التدهور الاقتصادي
- استفحال ظواهر الفساد

[1] سيدي احمد ولد أحمد سالم، حلقة نقاشية: مستقبل المشهد السياسي في تونس بعد الانتخابات ، مركز الجزيرة للدراسات، 11نوفمبر2014، ص 3

على الرغم من غياب النظام القديم عن الاستحقاقات التي اعقبت الثورة في تونس والتي افرزت المجلس التأسيسي حتى ظنت القوى الفورية انها انتصرت وانه لا يمكن للماضي ان يعود وفاز حزب النهضة وقتها فتغير المشهد في الظاهر غير ان القوى السياسية التي تشكل استمرارا للنظام القديم تعمل سرا وجهرا بشكل متداخل معتمده في ذلك على ثلاثة اعمده:[1]

أولا: الأمن:وهو جهاز فعال وقديم وقد استعصى اصلاحه على حكومةالنهضة

ثانيا: الإدارة: التي كانت بيد النظام القديم منذ 60 عام بل انها كان جزءا من الحزب الدستوري الحاكم في السابق.[2]

ثالثا: الإعلام: فقد وصلت تونس مع الثورة الى حرية في التعبير لم تكن تحلم بها لكنها حرية تتجه في غير اتجاهها المطلوب فالمتصدر للمشهد الاعلامي هم في اغلبهم من كانوا يقومون بأدواراستخباراتية وصاروا اليوم موزعين على منابر لتحقيق اجنده معينه.[3]

ومن جهة اخرى هناك اسباب يمكن ان تكون مشجعةلعودة النظام القديم وهي حالة التخبط وغياب الاستراتيجية والتخطيط على حكومة الترويكا نوجزها في التالي:

تقصير حكومة الترويكا: ان اداء الحكومة وطريقتها في استغلال وضع ومعرفتها بتغيراته كانت محدودة فالترويكا تتحمل جزء من المسؤولية ان تركيبة الحكومة تشكل تحالفا نادرا بين العلمانيين والاسلاميين وقد استطاعوا ان يشكلوا حكومة مشتركة الا ان هذه التركيبة لم تكن متجانسة من حيث التشكيل ومن حيث التعاون البيني ففي هذه التركيبة اشخاص ممن ليست لهم الخبرةالكافية لتولي مناصب وزارية، وغلب المنطق الحزبي في تعيينه مع الكفاءة حيث معظم الوزارات الكبرى والسيادية وبعض الوزارات الخدمية وخصوصا ذات التأثير الاقتصادي قد اعطي لقيادات حزبية ليس لها علم بطرق اداره اعباء الدولة[4]

---

[1] سيدي احمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق، ص 4

[2] حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 17

[3] محمد زيتوني، مرجع سابق، ص 189

[4] جمال نصار، مستقبل الديمقراطية في بلدان الربيع العربي(حالة تونس مصر)، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 13 مايو2014، ص 4

غياب الاستراتيجية والتخطيط: بعد انتخاب المجلس التأسيسي جاءت الشرعية الانتخابية ذات المرجعية الفورية واغلب الشارع التونسي كان مع هذه الشرعية الا ان الحكومة التي افرزها انتخاب المجلس التأسيسي لم تستغل ذلك بل انها أحجمت عن اتخاذ قرارات حاسمة مما جعل البعض يصف ادائها بالمتخبط وذلك يصب في مصلحه الطيف السياسي للنظام السابق نتيجة غياب الاستراتيجية لما بعد الانتخاب المجلس التأسيسي فرص صفوفه وظهر في 22 مارس 2012 حين نظموا اجتماع في مدينة المنستير وهي مدينة الرئيس السابق الحبيب بورقيبة ولعل اختيارها عائد الى تلك الرمزية

تبادر سيناريو الانتكاسة الديمقراطية مباشرة بعد فوز المرحوم القايد السبسي في انتخابات 2014 بعد ان تحصل حزبه نداء تونس على أكبر المقاعد واحتل المرتبة الاولى وخاصة وانه يضم الكثير من الرجال النظام القديم يرد بشارة(ان ليس المشكل في عودة رجال النظام القديم الذين يقبلونباللعبية الديمقراطية المشكل يكمن في المجرمين منهم، وان تونس تأخرت في محاسبتهم لأنهم بدأوا يستقطبون المواطنين بالإضافة الى الازمة الاقتصادية وتفاقم الوضع في ليبيا هذا حسبه عوامل تساهم في تسريع ظهور سيناريو الانتكاسة)[1]وتحالف اصحاب المال معه في الدور الثاني فتبادر الى اذهان البعض نجاح الثورة المضادة او عودة النظام القديم بثوب جديد وخاصة بعض بعد الطعون التي تقدم بها المرزوقي الى المحكمة الإدارية فيما يخص التجاوزات التي حصلت تخرق الصمت الانتخابي واستعمال سيارات ادارية لنقل المصوتين لصالح خصمه وحدوث عنف مادي ولفظي في بعض المراكز الانتخابية وخاصة احتجاجات وغضب انصار المرزوقي بعد اعلان فوز القائد السبسي في الجنوب في قابس وبن قردان ومدنيين وقبل ودوز وتطاوين ومن اعنفها ما حصل في مدينةالحامة بولاية قابس مما ادى الى تدخل قوات الامن واستعمال الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين الامر الذي ادى بتدخل المرزوقي لتهدئة الاوضاع وقبوله النتائج مع وجود بعض الخروقات وتهنئة السبسي بالفوز ومع تحالف نداء تونس مع حركه النهضة في تشكيل الحكومة زياره المخاوف نوعا ما [2]

---

[1] حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 7

[2] رياض بشير،الانتخاباتالتونسية 2014: مراحلها ونتائجها «،سياسات عربية، ع 12، الدوحة، يناير، ص ص 3139

وزادت المخاوف بعد ان أعلن القائد السبسي في 20 مارس 2015 ضرورة المصالحة مع رجال الأعمال للخروج من الأزمة الاقتصادية، وبادر بقانون يحتوي ثلاثة اجراءات: العفو على الموظفين غير المتابعين من العدالة باستثناء المتهمين بالرشوة والمصالحة مع رجال الاعمال حاله بحاله صفقةبصفقة وتحويل الودائع في البنوك الأجنبية الى حسابات تونسية بالدينار مع تحويل هذه المداخيل الى المناطق المحرومة فيما رأى المعارضون لهذا بانه خرق للفصل 148 من الدستور والمتعلق بتطبيق منظومه العدالة الانتقالية[1]

وفي ظل حكم الرئيس قيس سعيد، شهدت تونس تراجعا ملحوظا في مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس، حيث تم تعطيل العمل بالدستور، وتجميدالبرلمان في 25يوليو 2021، ثم حل لاحقا بشكل نهائي تبع ذلك اصدار دستور جديد في عام 2022، عزز صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب بقية المؤسسات، ما أدى إلى تركيز السلطة في يد واحدة، وتهميش مبدأ الفصل بين السلطات، كما اتسمت المرحلة باعتقالاتفي صفوف المعارضين والصحفيين، وتضييق حرية التعبير والعمل السياسي، وهو ما اعتبره الكثير من المراقبين والحقوقيين انحراف سلطويا يهدد مكاسب الثورة، ويفتح الباب أمام عودة الاستبداد بصيغة دستورية جديدة.[2]

تعتبر تونس البلد الذي قاد الانتفاضات الربيع العربي وكان الوحيد الذي وضع دستور توافقي ونجح في تنظيم انتخابات ديمقراطية ونزيهة وتامين انتقال سلمي للسلطة الا ان هاجس الخوف من الارتداد او الانتكاسة لا زال يسيطر على قطاعات هامه من النخب والمعارضة وحتى من هم مشاركون من فئات السلطة وهذا راجع الى ما يلي: [3]

غياب مشاركةكافة الفئات الاجتماعية في بناء الديمقراطية وخاصة الشباب والنساء، ان النخب السياسية لم تنجح في اقناع الشباب في المشاركة، ويظهر ذلك جليا بمقاطعة الشباب للانتخابات 2014 وعدم وجودهم في مراكز صنع القرار ومحدودية نشاطهم في المجتمع المدني ومع استمرار وضع تونسي في اعتماد إلية التوافق كاستراتيجية لتسيير الانتقال الديمقراطي ولم شمل فرق السياسيين

[1] حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 140

[2] منصف المرزوقي، الانقلاب على الدستور ومسار الثورة في تونس، تونس: دار ستوميديا، 2014، ص 88

[3] "مخاطر الانتكاسة تهدد الديمقراطية الناشئة في تونس"، تاريخ النشر 17 ماي 2015، تاريخ التصفح 2025/5/5، متحصل عليه من موقع:
https ://www.dw.com/ar

لتجنيب البلاد الفوضى والحرب الأهلية في غياب ضمانات فعليةلحماية الديمقراطية فلابد من اشراك الشباب في العملية التي تدار من فئات عمرية اخرى.

مخاطر الوضع الاقتصادي والارهاب:

هناك وعي لدى الحكومة وحتى المجتمع المدني بان الإنجازات السياسية ومفاهيم الحكم التشاركي والديمقراطية المباشرة ليست كافية فلابد من تحسين وضع الاقتصادي المتأزم بتحسين مستوى المعيشة وخلق مناصب عمل وتعميم التنمية لتشمل الجهات الداخلية التي تعرف نسب البطالة تقترب من 50% وتحسين الوضع الامني والقضاء على الارهاب واجتثاث جذوره هذا الاخير يخلق حالة من الارباك ويستنزف الثروات ويخيف المواطنين ويعطل حاله الانتقال الديمقراطي وبالتالي فخطر انتكاسة يظل قائما

فيما يرى الاستاذ عبد اللطيف الحناشي انما ما يتميز به الوضع السياسي العام من ارتباك وغموض وبغياب الثقة والتردد وعدم اليقين سواء داخل الحزب الواحد او بين الاحزاب والمناخ الحزبي والسياسي المشحون في ظل الاستئناف الاستقطاب الايديولوجي والسياسي واستقلال بعض الاطراف الأجنبية للتجاذبات السياسية والأيديولوجيةالحادة بين ابناء البلد الواحد بهدف تمرير اجندتها والتي تتمثل في تعطيل الانتقال الديمقراطي في طوره الأخير امر دفع البعض المراهنة على صدور البيان رقم واحد والانقلاب على المسار الديمقراطي [1]

الا ان الباحث يرى في الانتخابات الرئاسية 2019 اين فاز رجل قانون الدستوري غير المتحزب والذي لا يملك تاريخ سياسي أمام رجل الأعمال نبيل القروي بالإضافة الى احترام مواعيد الانتخابات من طرف الهيئه المستقلة للانتخابات خاصه انها جاءت في ظروف استثنائية وهي موت الراحل قائد السبسي لدليل على ضعف طرح الانتكاسة الديمقراطية وان تونس تعيش مرحلة ترسيخ ديمقراطي بعقبات اقتصاديةوأمنية وممكن حتى الدستورية وقانونية.

[1] عبد اللطيف الحناشي ، "المشهد الحزبي التونسي: تصدعات سياسية في ظل أزمة اقتصادية واجتماعية"23 اكتوبر، 2018، ص 2، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ التصفح6ماي 2025، متحصل عليه من :
https ://studies.aljazeera.net/ar/repots/2025/6/6525114156709

وبالتالي فإن السيناريو السلبي لا يعني فقط فشلتجربة التونسية في التقدم بل يشير الى مخاطر الارتداد عن المسار الديمقراطي ما لم تتدارك القوى السياسية والمدنية الوضع وتضع حد للانقسامات والصراعات العبثية.

خلاصة الفصل الثاني:

الفصل الثاني من هذه الدراسة سلطنا الضوء على التجربة التونسية في سياق التحول الديمقراطي بعد الثورة، انطلاقا من تحليل الحراك الشعبي الذي اسقط النظام مرورا بأهم اليات الديمقراطية التشاركية التي تبنتها البلاد وصولا الى السيناريوهات المستقبلية الممكنة لمسار التحول الديمقراطي، ويمكننا التوصل إلى النتائج التالية:

ان الحراك الثوري التونسي الذي انطلق في ديسمبر 2010 كحراك شعبي عفوي مثل صدمه للنظام السياسي القائم وعبر عن عمق الازمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تعيشها البلاد وقد بينت هذه المرحلة ان المواطنةالفاعلة ليست فقط حقا قانونيا بل ممارسه فعليه تجسدت في الشارع من خلال مطالب الحريةوالكرامة كما ان القوى الفاعلة في هذا الحراك من شباب عاطلين ونقابيين ونشاطات مجتمع مدني ساهمت في كسر حاجزه الخوف وفتح افق جديد للتحول

كما اننا تناولنا اليات الديمقراطية التشاركية في تونس بعد الثورة والتي مثلت احد اهم المكاسب التي جاءت بها المرحلة الجديدة لاسيما من خلال دستور 2014 الذي كرز مجموعه من مبادئ التشاركية كحريه التعبير حق النفاذ الى المعلومة ولا مركزيه كما تم تفعيل دور المواطن في سياقه السياسات العمومية عبر المجالس البلدية المنتخبة رغم العراقيل الواقعيةالمرتبطة بتدني الثقافةالديمقراطية ونقص الامكانيات وغياب اراده سياسية قوية لتفعيل هذه الاليات على ارض الواقع

وتم عرض السيناريوهات المستقبلية للتحول الديمقراطي في تونس من خلال مقاربه مزدوجة سيناريو افقي ايجابي يفترض استكمال مسار الديمقراطي وتعزيز المؤسسات المنتخبة بشرط اجراء اصلاحات اقتصاديه واجتماعيه عاجله وتوفير مناخ سياسي مستقر وسيناريو عمودي سلبي ينظر بانتكاسه ديمقراطية في حال استمرار فشل في تحقيق المطالب الشعبية وتفاقم الازمات المعيشية وتراجع الحريات

لقد ظهر بوضوح ان التحول الديمقراطي في تونس لا يمكن اختزاله في عمليه اسقاط النظام او اجراء انتخابات بل هو مسار مركب يتطلب تظافر جهود الدولة والمجتمع المدني والمواطنين على حد سواء ان غياب المشاركة الفعلية وتعفر تنفيذ الاصلاحات واستمرار التهميش قد يؤدي الى انسداد

سياسي او حتى عوده الاستبداد بشكل مقنع في المقابل فان استثمار مكاسب الثورة وتعزيز الاليات التشاركية وتوسيع قاعدة المواطنة النشطة يمكن ان يفتح افقا واعدا للديمقراطية حقيقية ومستدامة

وهكذا فان التجربة التونسية تبقى تجربة مفتوحة على احتمالات متعددة تحكمها موازين القوى الداخلية والتفاعلات البيئية الإقليمية

الخاتمة:

شكلت الثورة التونسية لسنة 2011 حدث مفصليا في تاريخ تونس الحديث ليس فقط باعتبارها لحظة سقوط نظام سياسي سلطوي، بل أساسا كمنعطف تاريخي اطلق ديناميات جديدة، نحو بناء نظام ديمقراطي يضمن حقوق والحريات ويكرس المواطنة الفعلية، وقد مثل التحول الديمقراطي في تونس احدى أبرز التجارب في العالم العربي لاسيما في ظل ما شهده المحيط الاقليمي من انتكاسات، من هنا سعت هذه الدراسة الى تحليل علاقة التفاعلية بين المواطنة بوصفها ممارسة مدنية وسياسية وبين مسار التحول الديمقراطي كخيار استراتيجي لبناء الدولة الحديثة بعد الثورة.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها:

أن مفهوم المواطنة لا يقتصر فقط على الوضع القانوني، بل يشمل أبعادا سياسية اقتصادية ثقافية واجتماعية، مما يجعلها أحد الركائز الأساسية لأي تحول ديمقراطي.

المواطنة من المبادئ المستقرة قانونا وفقها، والمؤثرة في العديد من الأوضاع القانونية، وذلك لارتباطها بالجماعة التي يحكمها القانون في الدولة، فالمواطنة وصف للفرد المرتبط بعلاقة سياسية واجتماعية وقانونية مع دولته، وهكذا نجد ان المواطنة شملت كل ما يترتب من مشاركة واعية في كافة المجالات انتماء وولاء، وقبول للآخر، وحقوق وواجبات، ومساواة بين المواطنون بصرف النظر عن الصبغات الدينية أو المذهبية او العرقية او الجنسية او المكانة الاجتماعية.

أما بالنسبة للتحول الديمقراطي فقد تبين انه ليس مسارا خطيا أو سهلا، هو عملية متعددة المراحل، تتطلب إعادة تشكيل مؤسسات الدولة، وبناء ثقافة ديمقراطية تستند إلى مبدأ المواطنة الفاعلة.

يرتبط التحول الديمقراطي في الوطن العربي بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة، وان هناك عوامل داخلية وخارجية تحدد أسلوب وسرعة التحول الديمقراطي فيها.

ان المجتمع المدني يلعب دورا محوريا في ترسيخ المواطنة حيث أصبح ينزر إليه كوسيط بين المواطن والدولة، وكمساهم فاعل في تعزيز التحول الديمقراطي، من خلال دوره في الرقابة والتوعية والتأطير.

بينت المقاربات ولا سيما المقاربة البنائية، إن المواطنة تبنى من خلال التفاعل بين الدولة والمجتمع، ولا تفرض من الأعلى فقط، بل تتجسد من الأسفل عبر الفعل المجتمعي والتنظيم المدني.

قد بينت الدراسة ان المواطنة في تونس بعد الثورة لم تعد مجرد انتماء قانوني للدولة بل اصبحت فعلا اجتماعيا وسياسيا يعكس مشاركة الفرد في الشأن العام ومراقبة السلطة والمطالبة بالحقوق اذ أن بروز المجتمع المدني وانتشار ثقافه التظاهر والتعبير والانخراط في الاستحقاقات الانتخابية كلها مؤشرات على بروز مواطن جديد اكثر وعيا بدوره في التحول السياسي كما كشف التحليلات عن ان هذا التحول لم يكن سهلا بل مر بمراحل دقيقة وازمات سياسية واقتصادية كادت ان تعصف به لولا تدخل قوى فاعلة ساهمت في انقاذ التجربة على غرار المجتمع المدني والرباعي الراعي للحوار الوطني .

إن التغيير الذي شكل في تونس بعد 14 عام في 2011 منح البلاد العديد من المكاسب التي كان يفتقدها النموذج التونسي سواء كان ذلك سياسيا او اجتماعيا، فلا يمكن ان ننكر ان سقف الحريات الخاصة وحرية الراي والتعبير خاصة في الشأنين السياسي والديني عما كان عليه الوضع سابقا.

ومن جانب اخر يمكن القول بان العملية الانتقالية في تونس تميزت بالسلمية الى حد بعيد وتجاوزت فتره سقوط النظام وما بعدها باقل الخسائر الممكنة وهذا الأمر يمكن ان نرجعه الى طبيعة النظام الاداري المتجذر في معاملات المؤسسات السياسية في تونس والذي استمر جاهدا في تقديم خداماته رغم المواسم المختلفة التي مر بها النظام السياسي، ومن أبرزتجليات سيرورة العمليات الديمقراطية في التجربة التونسية ما جسدته الساحة السياسية من نسيج متنوع جمع الوان طيف السياسي بالرغم من تنافس الشرس وذلك احتكاما لديمقراطية الصندوق يحفظ كيان الوطن وهذا ما توصلت له الاحزاب دونما اتفاق مباشر وذلك من خلال دعواتها الى الوحدة الوطنيةالتونسية بمفهومها المجتمعي لا السياسي وتتجسد اهمية هذه الخطوة في التاريخ التونسي في امتلاك الشعب لحقه في اقرار مصيره وتنفيذ ارادته بعد ان كان مرغما تحت سيطرة نظام سياسي استبدادي كرس للطغيان والفساد وجعل تونس ملك خاص له ولحاشيته في حين يسعى الشعب في خدمه املاكه وتطويرها.

وبالمقابل نجد من الناحية الاخرى في ظل الجهل بطبيعة المرحلةعدة اصوات تقول بأن ما خسرته تونس ابان سقوط النظام السابق أكثر من مكاسبها وهو الى حد ما واقعي نظرا للتحديات التي

تواجهها تجربة تونس الديمقراطية من أزمات فعلية واخرى مفتعلة تريد افشال التجربة التونسية في مهدها في نفس الجانب يرى "المنصف المرزوقي" المرشح الرئاسي السابق "ان كل ثوره لها ثوره مضادة كما علمنا التاريخ وربما تحتاج ثوره تونسية الى اعوام حتى تبلغ اهدافها لذا لابد على الجميع ان يتسامى من اجل تحقيق المصلحة العامة".

اما في الوقت الحالي فان ما سيؤول اليه الوضع مرهون بمجموعة من المحددات التي سيتشكل من خلالها مسار تجربه التونسية والتي ستحدد نجاحه من عدمه ويمكن اجمالها في القيام بإصلاح الدستور القانوني الذي يكفل مبدا التداول السلمي للسلطة بالإضافة الى ضرورة الحفاظ على سلميه التنافس بين الاحزاب وجعل المصلحة الوطنية الغير الأسمى في ذلك والعمل على فتح مجال التعددية والعمل الجمعاوي والمجتمع المدني بإضافة ضرورة التنسيق والتعاون محليا ودوليا لمواجهة التحديات المشتركة وللدعم البناء الداخلي

وفي ضوء ما سبق يمكن تقديم جملة من التوصيات التي من شانها دعم مسار تحول الديمقراطي وتفعيل المواطنة في تونس:

- تعزيز التربية على المواطنة في المؤسسات التعليمية والإعلامية بهدف ترسيخ ثقافه المشاركة والوعي المدني منذ الطفولة.
- محاربه الفساد بكل اشكاله وتكريس مبدا الشفافية في تسيير الشأن العام بما يعيد بناء الثقة بين الدولة والمواطن
- إطلاق اصلاحات اقتصاديةواجتماعيةعاجلة تقلص الفوارق الجهوية وتستجيب لمطالب الفئات المهمشة.
- دعم المجتمع المدني وتحصينه قانونيا، باعتباره فاعلا مركزيا في تعزيز التحول الديمقراطي، مع توفير بيئة قانونية ومؤسساتية ضامنة لاستقلاليته.
- احترام التعددية والحقوق والحريات كشرط اساسي لأي انتقال ديمقراطي حقيقي.

وختاما فان التجربة تونسية رغم تعثراتها تظل علامة مضيئة في محيط عربي يعاني من الاستبداد والحروب وقد اثبتت ان التغيير ممكن وان المواطن حين يعي دوره ويملك ادواته يمكنه ان يكون فاعلا اساسيا في بناء المستقبل غير ان استدامة هذا المسار تقتضي تظافر الجهود بين الدولة

والمجتمع من أجل ارساء مواطنةشاملة وديمقراطية عادلة تحقق كرامة الانسان وتعلي من شانه في الوطن.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

القرآن الكريم

- **الكتب:**

1- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، ط 1، جزء 15، بيروت: دار صادر للطبع والنشر، 2000.

2-أحمد، إيمان، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

3-أحمد، إيمان، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، ط2، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

4-أبو زيد، أحمد، التحول الديمقراطي في الوطن العربي: الواقع المأمول، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2016.

5-أبو سكين، حنان كمال، المواطنة والإصلاح السياسي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.

6-أبو المجد، عبد المجيد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي والإسلامي، المغرب: أفريقيا الشرق، 2010.

7-بنت عبد العزيز شروق ، بن خليفة محمد اسماعيل، المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، الرياض: مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة،2014

8-بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

9 –بشارة، عبد الله يعقوب، العولمة وسيادة الدولة: العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001.

10–بلقزير، عبد الله، صواني، يوسف وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

11–البهجي، إيناس محمد، المصري، يوسف، المواطنة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013.

12–بن حفيظة، عبد الوهاب، محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية، تقييم حالة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

13–بن عمراوي عبد الدين، أسس الشرعية وإشكالية التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية (تونس–الجزائر–المغرب)، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2021.

14–جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

15–جنبون، نور الدين، دور الجيش في الثورة التونسية، في ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، الطبعة الأولى، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

16–الحامدي، بشير، الحق في السلطة والثروة والديمقراطية، قراءة في مسار ثورة الحرية والكرامة تونس 2011، ط1، تونس: مركز الدراسات والأبحاث في العالم العربي، 2011.

17–حدوق، وليد، قراءة في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

18–حسيني، أحمد، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

19–خضير، علي كريم، التحول الديمقراطي: المفهوم الآليات والمعوقات، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012.

20- دالتون، رسل جيه، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا، تر: احمد يعقوب المجدوبة، محفوظ الجبوري، عمان: دار البشر للنشر والتوزيع، 1996.

21- دوركايم، إميل، تقسيم العمل الاجتماعي، تر: محمود قاسم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005.

22-ضيف، حلام وآخرون، الدستور التونسي تحت المجهر، تونس: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2014.

23-رشيد القصيبي، عبد الغفار، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

24-الزاهر، عبد الهادي، التحول الديمقراطي في الوطن العربي: فرص النجاح ومعوقات الفشل، الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2015.

25-الزيتوني، محمد، إدارة المرحلة الانتقالية ومسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس ومصر 2011-2014 (دراسة مقارنة)، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2021.

26- سعد الدين، إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مصر: قباء للنشر والتوزيع، 2000.

27- السرحاني، راغب، قصة تونس من البداية إلى الثورة 2011، ط1، القاهرة: أقلام للنشر والتوزيع، 2011.

28- السعيداني، منير، غربالي، فؤاد، الحركات الاجتماعية في تونس: السياقات، الفاعلون، الأفعال وسيناريوهات التطور المحتملة، تونس: المناظر التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2018.

29- سليمان، عصام، الفيديرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، ط 1، بيروت: دار العلم للملايين، 1991.

30- السيد، ياسين، حوار الحضارات: الغرب الكوني والشرق المتفرد، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002.

31- الشرقاوي، عفت محمد وآخرون، المشاركة الشعبية والإصلاح تأصيل -تفعيل - تجارب واقعية، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006.

32- الشين، علي سعيد، أثر التحديات الداخلية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وتونس (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر، مصر، 2022.

33- الشناوي، عبد الحميد، قراءة في السياق والأبعاد، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2015.

34- الشناوي، هشام، النظم السياسية العربية والتحول الديمقراطي، دار النهضة العربية، 2021.

35- الشويري، يوسف، الليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005.

36- الصديقي، العربي، تونس ثورة المواطنة "ثورة بلا رأس"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

37- صيام، شحاتة، النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة، مصر: العربية للنشر والتوزيع، 2009.

38- الصويان، أحمد، بن عبد الرحمن وآخرون، الربيع العربي، والمسار والمصير، تقرير ارتيادي استراتيجي يصدر عن مجلة البيان بالرياض، 2015.

39- صواني، يوسف محمد، لا ريمونت، ريكاردو رينيه، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، ط 1، بيروت: منتدى المعارف، 2013.

40- طاحون، أحمد رشاد، حرية العقيدة في الشريعة الإسلامية، ط 1، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 1988.

طلعت، حمد، الوجه الآخر للديمقراطية، الجزائر: الطريق للنشر والتوزيع، 41.1990-

عبد الله، ثناء فؤاد، آليات التغيير في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

42-عثمان، معتز بالله، الانتخابات الصورة والسياق، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014.

43- غليون، برهان، اغتيال العقل: مدخل إلى تاريخ الفكر المعاصر، المركز الثقافي العربي، 2012.

44- غنيم، محمد، الديمقراطية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011.

45- فوكوياما، فرانسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، تر: حسين أحمد أمين، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

46- قطب، عبد الكريم، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، سلسلة الثقافة القومية، مصر: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

47- الكوراي، علي خليفة، مداخل الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

48- الماجري، خالد، ضوابط الحقوق والحريات: تعليق على الفصل 49 من الدستور التونسي، تونس: المؤسسة الدلية للديمقراطية والانتخابات، 2017.

49- المرزوقي، منصف، الانقلاب على الدستور ومسار الثورة في تونس، تونس: دار ستوميديا، 2014.

50- المصري، يوسف، البهجي، إيناس محمد، المواطنة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013.

51- منيسي، أحمد، التحول الديمقراطي في الدول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

52- ميتكيس، هدى، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث في اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999.

53- مهدي، سؤود كاظم، التغيير السياسي في تونس " دراسة تاريخية سياسية "، ندوة "التغيير في المنطقة العربية، الواقع-الأسباب-مواقف الدول منها"، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، 2012.

54- ناصر، إبراهيم، المواطنة، الطبعة الأولى، الأردن: دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، 2003.

55- نبيه، نسرين عبد الحميد، مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.

56- الهاشمي، عبد المجيد، التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة: قراءة نقدية، تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

57- هنتغتون، صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، الترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

58- هويدي، فهمي، مواطنون لا ذميمون، القاهرة: دار الشروق، 1990.

59- هيكل، أحمد محمود، أصول علم السياسة، القاهرة، دار الفكر العربي، 2019.

60- غر يوال، شارل، ثوره هادئة الجيش التونسي بعد بن علي، مركز كارينجي شرق الأوسط 24، فيفري، 2016.

61- بيكر، لويس، الحكومة في أمريكا: الناس، السياسة والسياسات العامة، نيويورك: لونغمان للنشر، 2006

- **المجلات و الدوريات:**

1 - البدوي، إبراهيم، المقدسي، سمير. "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي". المستقبل العربي. العدد 384.

2- بشير، رياض. "الانتخابات التونسية 2014 مراحلها ونتائجها". مجلة سياسات عربية. العدد 16. يناير 2015. ص 3.

3- بن يونس، كمال. "التهميش الشامل". السياسة الدولية. العدد 184. أبريل 2011.

4- بولقواس، ابتسام. "المقومات القانونية للمواطنة". مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع. العدد 6. يونيو 2018.

5- جاسم، خيري عبد الرزاق. "النظام السياسي التونسي بعد التغيير". المجلة السياسية الدولية. العدد 25. 2014.

6- جبير، مؤيد محمود، وريحان، سعود أحمد. "المجتمع المدني في الوطن العربي الواقع والتحديات". مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية. العدد 4.

7- خضر، الحبيب. نصوص مركزية للدولة التونسية: 2011-2014. تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص. 2015.

8- دراجي، المكي، وسويد، عبد الفتاح. "المجتمع المدني وعملية الانتقال الديمقراطي في تونس". المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية. المجلد 1. العدد 3. 2017.

9- زرقين، زهرة. "أزمة الديمقراطية في الجزائر، بين الفكر والممارسة (مقاربة ميدانية)". مجلة الباحث الاجتماعي. العدد 10. سبتمبر 2010.

10- زريق، رائف. "الليبرالية الكولونيالية العربية". مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 100. 2014.

11- زريق، رزيق نفيسة. "المواطنة في الجزائر: قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر". مجلة البحوث السياسية والإدارية. العدد 11. 2017. ص 225.

12- الزهيري، فلاح كاظم. "الديمقراطية وتداول السلمي للسلطة... حتمية الترابط". مجلة السياسة الدولية. العدد 22. 2012.

13- زيادة، رضوان. "كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية، العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 30. ربيع 2011.

14- السيج، حسين علوان. "الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة". المستقبل العربي. العدد 236. أكتوبر 2014. ص ص 80-81.

15- السويدي، شكري عاشور، والفارسي، إيهاب عطية. "التحول الديمقراطي في الوطن العربي المحددات والمعوقات". مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية. العدد 13. يوليو 2024. ص 1171.

16- السيد، مصطفى كامل. "الديمقراطية والدولة". مجلة الديمقراطية. العدد 56. أكتوبر 2014. ص 14.

17- شحاتة، دنيا، ووحيد، مريم. "محركات التغيير في العالم العربي". السياسة الدولية. العدد 184. أبريل 2011.

18- شلغوم، نعيم. "الاتجاهات النظرية الجديدة في تحليل مفهوم الدولة: النظرية المؤسساتية الجديدة أنموذجا". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني. العدد 6. يوليو 2018.

19- الشومري، ناظم نواف. "إشكالية التحول الديمقراطي في البلدان العربية". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد 39. 2012.

20- صديقي، العربي، "التحول الديمقراطي المستدام بتونس: رئاسيات 2019 بين سياسة جديدة وأخرى مناهضة"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 4 نوفمبر 2019.

21- الصحراوي، عبد الله. "موجات تربية المواطنة بالمدرسة في ظل التحولات المعاصرة بين المواطنة والوطنية: الخيارات المتاحة". مجلة تنمية الموارد البشرية. العدد 11. ديسمبر 2015.

22- الصويان، أحمد، وبن عبد الرحمن، وآخرون. الربيع العربي، والمسار والمصير. تقرير ارتيادي استراتيجي يصدر عن مجلة البيان بالرياض. 2015.

23- عبد العالي، عبد القادر. "التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول". المستقبل العربي. العدد 406. ديسمبر 2012. ص 64.

24–عزوق، نعيمة. "دور العدالة الانتقالية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي: تونس أنموذجًا (2011–2017)". مجلة الرواق. المجلد 4. العدد 1. 2018. ص 325.

25– الفيتوري، عبد السلام. "التحول الديمقراطي في ليبيا بعد 2011: الفرص والتحديات". مجلة العلوم السياسية. العدد 12. جامعة مصراته. 2018.

26– قاسم، عبد الحي علي. "السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري". المستقبل العربي. العدد 399. 2012.

27– كاظم، سؤود مهدي. "التغيير السياسي في تونس "دراسة تاريخية سياسية"". ندوة "التغيير في المنطقة العربية، الواقع–الأسباب–مواقف الدول منها". مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العراق. 2012. ص 99.

28– لينز، خوان خوسيه، وستيبان، ألفريد. إشكاليات التحول الديمقراطي وترسيخه: أوروبا الجنوبية، أمريكا الجنوبية وأوروبا ما بعد الشيوعية. بالتيمور: منشورات جامعة جونز هوبكنز. 1996.

29– مبروكي، منجي. "الانتخابات الرئاسية التونسية، ماذا تغير ما بين 2014 و 2019؟". منتدى السياسة العربية. نوفمبر 2019. ص 07.

30– مسعودي، يونس. "التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. العدد 0. 2014. ص 149.

31– مكي، نضال، وآخرون. تونس: المساواة في النوع الاجتماعي والدستور. تونس: المنتدى العربي للمواطنة في المرحلة الانتقالية. سبتمبر 2014.

32– منير، الهادي. "الموقع الجغرافي لتونس وأثره في توجهاتها السياسية". مجلة البحوث الجغرافية العربية. العدد 8. 2015. ص 112.

33– ناجي، عبد النور. "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي". مجلة المستقبل العربي. العدد 387. مايو 2011. ص 141.

34- نوار، إبراهيم. "المختبر السياسي: دروس من انتخابات تونس وانعكاساتها الإقليمية". مجلة آفاق سياسية. العدد 12. ديسمبر 2014.

35- يهتم، عبير مهدي. "جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق أنموذجًا". مجلة السياسة الدولية. العدد 18. 2011. ص 268.

التقارير والوثائق الرسمية:

1- الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 6 لسنه 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث الهيئة العليا لحماية الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي ،الرائد الرسمي لجمهوريه التونسية، س 154 ،ع 13 ،الصادر بتاريخ ثلاثاء 26 ربيع الاول 1432 الموافق لواحد مارس 2011.

2- الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 8 لسنه 2011 مؤرخ 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال فتره ممتدة من 17 ديسمبر الى حين زوال موجبها، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، س 154، ع 13 ، الصادر بتاريخ الثلاثاء 26 ربيع الاول 1432 الموافق لواحد مارس 2011.

3- الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 12 لسنه 2011 مؤرخ في 12 مارس 2011 يتعلق بإحداث "صندوق المواطنة" وضرب الطرق تسييره، الرائد الرسمي لجمهوريه تونسية، س.154، ع. 17، الصادر بتاريخ الثلاثاء 10 ربيع الثاني 1432 الموافق ل 15 مارس 2011.

4- الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 27 لسنه 2011 مؤرخ في 18 ابريل 2011 يتعلق بإحداث هيئه عليا مستقله للانتخابات، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، س. 154، ع27، الصادر بتاريخ الثلاثاء 15 جمادى الاول 1432 الموافق 19 ابريل 2011.

5- الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 116 لسنه 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحريه السمع البصري وبإحداث هيئه عليا مستقله للاتصال السمعي والبصري، الرائد الرسمي لجمهوريه

التونسية، س 154، ع 84، الصادر بتاريخ ثلاثاء 8 ذو الحجه 1432 الموافق لرابعه نوفمبر 2011.

6- الجمهورية التونسية، دستور الجمهورية التونسية الصادر في الرائد الرسمي لجمهوريه التونسية بتاريخ 10 فيفري 2014، تونس: المطبع لجمهوريه التونسية، الرسمي 2014.

7- جمهوريه التونسية، قانون اساسي عدد 50 لسنه 2015 مؤرخ في 3 ديسمبر 2015 يتعلق بالمحكمة الدستورية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، س. 158، ع.98، الثلاثاء 26 صفر 1437 الموافق ل 8 ديسمبر 2015.

-الدستور التونسي صادر في الرائد الرسمي لجمهوريه التونسية بتاريخ 10 فيفري82014

المواقع الإلكترونيّة:

1 - أحمد، صافيناز محمد، "عام من الثورة في تونس: المسار و التحديات". مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (د.ن.س). متحصل عليه من موقع:

http://acppss.ahram.org.eg/News.aspx=55، بتاريخ: 11-4-2025.

2- بشاره، عزمي، "الانتقال الديمقراطي واشكاليته دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة". بتاريخ 17 يوليو 2020، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. متحصل عليه بتاريخ 2025/5/3 من موقع: http://www.dohainstute.org.

3- بركات، ياسر خالد، "مبدأ المواطنة واستحقاق الدستور الدائم". متحصل عليه من: http://mcsr.net/activities/007.html.تاريخ الاطلاق: 12-05-2025.

4- بلحسن، سهير، "المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية"، في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، الحكم الديمقراطي وبناء السلام: الدستور التونسي، 2016. متحصل عليه من: https://www.arabstates.undp.orgcontentrbasarhomelibraryDem_Govth-constitution-of-tunisie-the-process-of-the-cinstitution.html.

5- بويار، نيكولا، القدس العربي مجموعه الازمات الدولية، 5 أفريل 2025، الموقع الالكتروني متحصل عليه من:

http://old.ceisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%-%20North%20Africa/Tunisia/op-eds/pouillard-Tunisie -way.html.

6- بن مبارك، جوهر، "المسار الدستوري والمجتمع المدني: من الالغاء الى التقبل"، في: برنامج الامم المتحدة الانماء في الدول العربية، الحكم الديمقراطي وبناء السلام: الدستور التونسي، 2016. متحصل عليه من:

https://www.arabstates.undp.orgcontentrbasarhomelibraryDem_Govth-constitution-of-tunisie-the-process-of-the-cinstitution.html.

7- بالضياني، منذر، "المجلس الوطني التونسي يصادق على الدستور بالأغلبية". العربية، 17 أفريل 2025. متحصل عليه من:

http://www.alarabiya.net/ar/north_africa/Tunisia/html.

8- التائب، عائشة و آخرون، "ثورة تونس الأسباب والسياقات و التحديات". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

9- التهامي، فضيل، "الثورات الديمقراطية في العالم العربي تونس نموذجا". الحوار المتمدن، العدد 4160، جويلية 2013. متحصل عليه من:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369593، يوم 20 مارس 2025.

10- التهامي، فضيل، "الثورات الديمقراطية في الوطن العربي- تونس نموذجا". متحصل عليه من الرابط:

http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=369593sthash.ifxafu8l.dpuf.

11- الحناشي، عبد اللطيف، "المشهد الحزبي التونسي: تصدعات سياسية في ظل أزمة اقتصادية واجتماعية". 23 اكتوبر، 2018، مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ التصفح 6 مايو 2025. متحصل عليه من: https://studies.aljazeera.net/ar/repots/2025/6/6525114156709.

12- العباسي، حسين، "الدور الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل"، في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، الحكم الديمقراطي وبناء السلام: الدستور التونسي، 2016. متحصل عليه من:

https://www.arabstates.undp.orgcontentrbasarhomelibraryDem_Govth-constitution-of-tunisie-the-process-of-the-cinstitution.html.

13- الورغي، جلال، تونس: قراءة في التجربة الدستورية. مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2014. متحصل عليه من موقع:

https://studies.aljazeera.net/ar/repots/2014/01/201411319127954.html.

14- عليوة، منى محمود، مفهوم المشاركة السياسية. دمشق: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. متحصل عليه من الرابط: http://www.mokarabat.Com/s5459.Htm.

15- فرجاني، فتحي، "تونس: ترتيب الأوضاع ما بعد انتخابات الرئاسة". مركز الجزيرة للدراسات، 31 ديسمبر 2014. متحصل عليه بتاريخ 2025/04/30 من الموقع:

http://studies.aljazeera.net/31/12/20141231124098734Tunisia-presidential-election.

16- قطيشات، ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، رؤية من صلب النظرية في الوقت العربي. من الموقع: www.yessor.quectact.maktoobblog.com.

17- جاسم، خيري عبد الرزاق، النظام السياسي التونسي بعد التغيير. متحصل عليه من موقع: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ALD=9479.

18- خليل، مجدي، "حقوق الانسان وحقوق المواطنة". متحصل عليه من: http://www.Amcoptic.Com/n2008/magdy-khalil-6-08.htm. تاريخ الاطلاع: 14-04-2025.

19- مرزوق، محسن، تونس خارطة طريق ما بعد الثورة. مركز كارينغي للشرق الأوسط، 18 فيفري 2011. متحصل عليه من: http://www.carnegie-mec.Org/2011/02/18/ar-pub-42824 بتاريخ 2025/05/15.

20- المغيربي، زاهي، "المداخل النظرية للتحول الديمقراطي". عبر الموقع:

www.hewarat.com/forum/showpost.php.

21- المجلس الوطني التأسيسي في تونس، الجزيرة. نت، الدوحة: 17-9-2013.

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews//9/4/025.

22- نويرة، أسماء، "صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس". معهد كارينغي للسلام الدولي، 30 مارس 2011. متحصل عليه من طرف الموقع الالكتروني:

http://camegieendowment.org/sada/?fa=43350.

23 - ورداني، يوسف، محددات المستقبل ودور الحركات الشبابية في دول الربيع. متحصل عليه من: http://www.reessmideast.org. بتاريخ 2025/5/10 على الساعة 10:00.

24- يحي، مهى، ما بعد الدستور تونس: الشيطان يكمن في التفاصيل. مركز كارينجي للشرق الأوسط، ابريل 2014. متحصل عليه من:

https://carnegie_mec.org/2014/04/25/ar_pup_55430.

25- الجمهورية التونسية، جريدة الوسط التونسية، 8-4-2006. متحصل عليه من موقع: http://www.turess.com/alwasat/34.

26- مقال: "أنماط التحول الديمقراطي في العالم الثالث". من الموقع:

http://www.aljazera.net/NR/exerces/21019fif3107.htm.

27- مخاطر الانتكاسة تهدد الديمقراطية الناشئة في تونس، تاريخ النشر 17 ماي 2015، تاريخ التصفح 2025/5/5. متحصل عليه من موقع: https://www.dw.com/ar.

28- تقرير، "الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019". على الرابط: www.cartercenter.org.

مراجع باللغة الأجنبية:

Books:

1- Djin, Annelien de, Rousseau and Republicanism. Amsterdam: University Amsterdam, 2015.

2 - Mill, John Stuart, On Liberty. London: John W. Parker and Son, 1859.

3- Pye, Lucian W. & Verba, Sidney, Political Culture and Political Development. New Jersey: Princeton University Press, 1965.

4 - Robert, Paul, La petit Roperted Le Robert tome 1. 1981.

Journal Articles:

1 - Battegay, Alain, "Ambivalances de la Citoyennete." Revue migrations societe, n. 136, 2011.

2 - Segrillo, Angelo, "Liberalism, Marxism and Economic Democratic Theory Revisited: Proposal of a Joint Index of Political and Economic Democracy." Brazilian Political Science Review, vol. 06, n. 02, 2012.

3 - Wucherpfenning, Julian & Deutsch, Franziska, "Modernization and Democracy: Theories and Evidence Revisited." Living Reviews in Democracy?, 2009.

Web Documents/Online Resources:

1 - Fidel (G), Déclaration des droits de l'homme, et Citoyennete de 1789, Origines, Endurance. Documents français, 1990.

2- Lust, Ellen & Waldner, David, Theories of Democratic Change. Yale University: USAID, 2015.

3 - Morlino, Leonardo, Transitions to Democracy: What Theory to Grasp Complexities. Roma: Luiss Guido Carli, 2014.

4- Paciello, Maria Cristina, "Tunisia: Changes and Challenges of Political Transition." May 2011. http://www.iai.it/pdf/mediterraneo/medpro/technical-paper-03.psf.

5- Weil, Patrick, "Access to Citizenship." In Citizenship Today, Carnegie Endowment, 2010.

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة دور المواطنة في دعم مسار التحول الديمقراطي في تونس بعد ثوره 14 في 2011، التي شكلت نقطة انطلاق لما عرف بالربيع العربي، وعلى خلاف العديد من بلدان المنطقة التي عرفت ارتدادات عنيفة لمساراتها الانتقالية، استطاعت تونس ان تخطوا بثبات نحو بناء تجربة الديمقراطية تشاركية، رغم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها.

فقط ساهم الحراك الشعبي التونسي في إسقاط النظام السابق وفتح المجال أمامها تجربة انتقالية قادتها قوى مدنيه فاعلة، كان للمجتمع المدني والمواطن التونسي فيها دور محوري في ترسيخ قيم المشاركة والديمقراطية، وقد واجهت هذه المرحلة صعوبات عده تمثلت في الاستقطاب السياسي والايديولوجي وتفاقم الازمات الاقتصادية وارتفاع نسب البطالة إضافة الى التهديدات الأمنية الناجمة عن العمليات الإرهابية، ورغم هذه التحديات لعبت مؤسسات المجتمع المدني والنخب الوطنية دورا هاما في تجاوز المأزق السياسي، من خلال اعتماد الحوار والتوافق كآلية لتسوية الخلافات وهو ما مهد الطريق لصياغ الدستور جديد شكل أساسا لبناء جمهورية ديمقراطية تقوم على الحقوق والحريات.

غير ان هذه الديمقراطية لا تزال ناشئة وهشة وتواجه مطبات عديدة من أبرزها الفوارق التنموية والتهميش ومعدلات الفقر والبطالة المرتفعة، لاسيما في أوساط الشباب وهو ما يجعل من استكمال مسار الديمقراطي في تونس رهينا بإطلاق اصلاحات سياسية واقتصادية شاملة .

Abstract:

This study examines the role of citizenship in supporting the democratic transition process in Tunisia after the January 14, 2011 revolution, which marked the starting point of what became known as the Arab Spring, unlike many countries in the region that experienced violent repercussions. Due to its transitional paths, Tunisia has been able to take steady steps towards building an emerging democratic experience despite the political, economic and social challenges it has faced.

The Tunisian popular mouvemente contributed to the overthrow of the former regime, and opened the way for a transitional experience led by effective civil forces.Civil society and Tunisian citizens played a pivotal

role in consolidating the values of participation and democracy. This stage faced many difficulties, including political and ideological polarization, worsening economic crises, and high unemployment rates. In addition to the security threats resulting from terrorist operations.

Despite these challenges, civil society institutions and national elites played an important role in overcoming the political divide by adopting dialogue and consensus as a mechanism for settling disputes, which paved the way for drafting a new constitution that formed the basis for building a democratic republic based on rights and freedoms

However, this democracy is still nascent and fragile and faces many obstacles, the most prominent of which are développements disparities, marginalization, and high rates of poverty and unemployment, especially among young people.This makes the completion of the democratic process in Tunisia dependent on launching comprehensive political and economic reforms.